



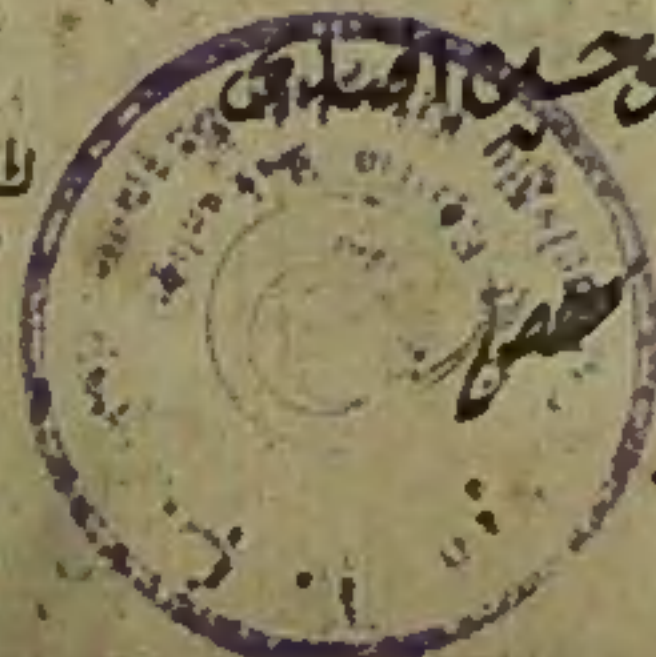
Handwritten notes and diagrams on the right page, including a large circular diagram with internal lines and text.

هذا كتاب ملخص من اصول الفقه الحنابلة

اللهم لا تدع ما اعطيت ولا تعط ما منعت ولا اؤد ما قبضت ولا تبدل ما حكمت ولا ينفع ذابحة منك التجرد مرادى حاصل اولور مى بلكه در سكر
خير مرادى مرادى در روت سطر نقطه دو كه سطر نقطه لرى سطر لرى ايكى سطر ايكى
طرح ايكى سطر سطر نه ظهور ايكى سطر اولو نور

مرادى حاصل و بول واقع اول	غنى و غنى واقع اول	مرادى حاصل اوله ضايغ اولو سطر و در ايسه اله كرم
غنى و غنى اويدر حذر اوله	مرادى هجر جابنده الدوين	دشياء اويدر بكتل هر طرفه
ريقه اوامادى اليند سمين	غايتم شاذ لقلر وسرور لى حاصل اوله	تفريق و ديشان اوله
غنى و غنى و ارايب حاصل اوله	حصر تملك مرادى حاصل اوله	غنى و غنى و ارايب اوله ترك اوله

صاحب و ملاك طو او لى حصر
حضر خضر
صاحب و ملاك طو او لى حصر
حضر خضر



3572	İzmir	829/1+3
------	-------	---------

مختار به الحاج ربه
على نقد الموضوع
الاتفاقى والحمل على اتفاقى
والاولى على ان الاصل عند المجوزين ايضا
هو العدم
اختلافى ووجودى اتفاقى
الاتفاقى على الاتفاقى
والحمل على الاتفاقى
على ان الاصل عند المجوزين ايضا هو العدم
كفره والحرارة بواسطة الحركة

11

في كتابه هو مختار ابن الحاجب
وشرح مختار ابن الحاجب

في قولها مشهور اما ان يرد مشهور
عما الرسول والقراء واما ان يرد مشهور
عما الرسول فقط مع التواتر مع القراء
ذهب اهل كل منهم جماعة لا يعابها
بهم كلمة طرحت من المراسم
قال بعضهم عدا تسميد القراءة الشاة
كقراءة فيام ثلثة ايام متابعات ليس
بجدة الاحكام وهو ظاهر مذهب الشافعي
ومذهب اهل الرأي الى انها حجة وتبين عليه
جواب المتابع في كفاية اليمين
كالكافة المتكر وجواز الصلوة به
ومسند الحديث واداة الحكم القطعي

ينبغي اذا خلى عن الموضع وطبعه ذلك
فهو محب العود منه يكون خفي
لا يجب انظر منه
كالقراءة وافقت العربية ولو جدد وقت
احد المصاحف الغنيمة ولو اختلفت في
سند ما سهر القراءة الصحيحة التي لا يجوز
ترونها ولا يحل انكارها ترونها الا ان
السبقة التي ترونها القراء واجب على الناس
قبولها سواء كانت على الائمة المستقيمة او على
الاركان من الائمة المقلية ومنه احتل هذا
سواء كان من الائمة المستقيمة او المقلية

الركن الاول في الكتاب وهو المنظم المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم المنقول عنه
تواتر اوله مباحث خاصة ومباحث مشتركة بينه وبين ما سواه من
فالمقول بلا تواتر ليس بقراء قيل مطلقا وقيل في الجواهر لا في الحقيقة والادب او هيان
وقيل انها مشهورة وعما ابن الحزى القراءة اما متواترة واما مشهورة
بان صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم واما
احاد باه صح سنده وخالف الرسم والعربية اوله يصل حد الاشتها كقراءة
مستكن على رفاق خفض وسباقري واما شاذ باه لا يصح سنده
واما مدرج بان زيد على وجه التفسير كقراءة وله اخ واخت من ام فقير
التواتر ليس له حكم القراء لكن يجوز مشهور الزيادة على النص واما
الاحاد فقيل يجب به العمل وقيل لا يجوز المقطوع بقطعه واما المشتركة
فالكتاب للمنظم والمعنى وله اربعة اقسام باعتبار وضعه له ثم على الالة
عليه ثم باستعماله فيه ثم باعتبار الوقوف به عليه وبعدها امور تشتمل
الحل معرفة ما خذها ومعرفة معانيها ومعرفة ترتيبها ومعرفة احكامها
الاول باعتبار الوضع للمعنى وهو خاصه اء وضع لواحد او كثير
محصور وعلم انه لغير محصور مستغرفا وجمع منكر ان لغير مستغرف
ومشتركا انه لمعنى كثير بوضع كثير **اما** الخاص من حيث هو هو فيجب
التيقن فلا غش في الزيادة بيان لكونه بينا في نفسه وقد يفيد الظن بالادراك
فادخل فيه الامر والنهي والمطلق والمقيد كما دخل شخص جزئي كزيد
او نوع كرجل وامانة او جنس كالنساء **واما** من حيث هو هو فيجب

في كتابه هو مختار ابن الحاجب
وشرح مختار ابن الحاجب

لا يخرج بالانحياز
في كتابه هو مختار ابن الحاجب
وشرح مختار ابن الحاجب

القطع ايضا عند مختارنا فلا يخص خبر الواحد والقياس ايضا
والظن عند بعض متاوي الشافعي فعند الوجوب لا يفرق فيجبون تخصيص
بهما والتوقف عند قوم منهم بوسيد متاوي وثبت الا في عند قوم منهم
الشافعي وهو الواجد والثلاثة والتوقف فيما دون فاذا تعارضوا وعلم ان
يخصم لخاص العام عند المقارنة ويكونه فليتاه الباقي وينسخه عند
التراخي في قدرته اوله ولو عموم مروجه وقطعي في الباطن وينسخ لخاص
بما تقدم الخاصة وان لم يعلم فيحمل على المقارنة **واما** الباطن
اما باق على عموم وان قالوا بل يدرج الى اء قالوا ما هو من عام حوالا
وخص منه البعض نحو والله على شئ عليم ان الله لا يعلم الا ما يشاء
واجب بان غوما ذلك ليس من الاحكام ورد بقوله تسميت عليكم
واما يخص منه فالعام في الباقي قطع كما كان ان يخص من غير مقتضى الاشتاء
والصفة والشر لا والغاية وبدل البعض عند كونه المختص معلوما مستقلا
بالفعل نحو خالو كل شئ ومنه تخصيص الصبي والمجنون من خطابا
الشرع او الكلام المتراخي فانه نسخ فانه علم المختص في النصوص فقط
في الباقي والافق الجيع وقلي في الباقي ان كلاما مستقلا مستقلا ان معلوم
المختص وزه الحكم لم يعلم اوده حشا غو او تيت من كل شئ او من قاعو
لا ياكل راسا يقع على المتعارف او نقصان بعض الافراد نحو كل مخلوك
في حرا او زارقه غولا ياكل فاكهة وقيل قطعي ان المختص معلوم **واما**
الخصيص بفعل الرسول وسكونه وبقول اصحابنا الاجماع وبمذهب

وشرح مختار ابن الحاجب
وشرح مختار ابن الحاجب

في كتابه هو مختار ابن الحاجب
وشرح مختار ابن الحاجب

استخرج من هذا الكلام ما لا بد من قوله في كل مرة
 انما هو وجهه فكذا قيل يفتي به عند الوقف
 في يد لفظه دون غيره
 ومن المتكلم ما وقع في شره
 المشار في كل ما ذكرناه من شره جامع
 الشفيع في قوله عليه السلام من التبر
 الصيام في النفس من تخصيص
 بحال اتعب بقرينة الحال ودلالة
 في السياق فانه في رجل قد ظلم
 عليه ثوب القوم فقال الحديث
 فلا شك ان هذا العبارة بمعنى
 لا يخفى ما لم يفسد فانه في سياق
 والسبب فرق ولا يشك ان مثل
 يجري في كل السبب والاختصاص
 في هذا السبب كونه قربة دون
 غيره
 قوله في قوله لفرجه خافوه
 الاسمي من واجههم او ما ملكته اي انهم
 سبق لهم في شاكله اختسار فانه
 من قبل ملكه البهي ولم يبق له
 فلا يراد القتل في الاول
 في الاتفاق
 ومثال في الهم قوله في قوله
 يكثر في الذهب والفضة سبق
 للذم مع عدم الحكم لسا 2 و
 معارضة حديث جابر ليس
 في الحكم في روضة وحمل الاول
 على غير ذلك

في قوله في قوله لفرجه خافوه
 الاسمي من واجههم او ما ملكته اي انهم
 سبق لهم في شاكله اختسار فانه
 من قبل ملكه البهي ولم يبق له
 فلا يراد القتل في الاول
 في الاتفاق

الصحا في ترجيح الكلام المستقل والتخصيص بالبنية كنية طعام دون
 طعام في قوله انما اكلت طعاما ليس بصحيح في ظاهر المذهب مطلقا و
 صحيح في بنية عند اي يرضى وقضاء ايضا عند الخطا في تخصيص العام بكليات
 المتزولة واسباب الورد ليس بجائز ثم من قوله الباقي فلنا في تخصيص
 غير الواحد ولو مفصلا وبالقياض وان لم يكن ابتداء في **فروع** العام
 المسوق للبدء او الزم هل هو باق على عمومته ولا قيل نعم وقيل لا
 حتى ادعى الاتفاق في **والاصح** نعم ان لم يفارقه عام اخر لم يسق
والالا **اعلم** ان العام المراد منه مخصوص غير العام لمخصص
 لانه الاول لا يراد فيه شمول لا يرد اجمع من جهة تناول اللفظ
 لا من جهة الحكم **والثاني** يراد فيه الشمول في اللفظ لا الحكم ولان
 الاول اجماع اتفاقا والثاني فيه اقوال ولا من قرينة الاول عقلية
 ولا تنفك عن خلاف الثاني ولا هو الاول يراد فيه الواحد اتفاقا و
 الثاني فيه خلاف نحو قوله تعالى قال لهم الناس الاية والقابل هو
 نعم في مسعود **ثمة** العام في الباقي مطلقا اجماع عند الجمهور حقيقة
 عند الاكثر قيل اجماعه بغير مستقل مطلقا او بمستقل من حيث
 القصر وحقيقة من حيث تناول وقيل مجازي ان شرط الاستفاد
 في ماهية العام **والا** حقيقة الحكم انتهى التخصيص وهو عند الاكثر
 جمع يقرب الى مداول العام وقيل مثلث وقيل اثنان وقيل واحد
 واحد المختار واحد مطلقا بغير مستقل وثلاثة في اجمع وقيل

في قوله في قوله لفرجه خافوه
 الاسمي من واجههم او ما ملكته اي انهم
 سبق لهم في شاكله اختسار فانه
 من قبل ملكه البهي ولم يبق له
 فلا يراد القتل في الاول
 في الاتفاق

اثنا

اثنا وقيل واحد والمختار واحد مطلقا بغير مستقل وثلاثة في اجمع
 وقيل اثنان بغير مستقل وفي المفرد واحد والطلاق للمفرد **مسألة**
 العموم من عوارض اللفظ على ان يكون حقيقة وقيل من عوارض المعاني
 كذلك في الاصح وجماع من بعضه وقيل لا **مسألة** الفاظ العموم
 اما عام بصيغته ومعناه وهو جمع الموصوفين باللام او اضافة حيث لا
 عهد او معناه فقط وهو ما يتناول المجموع بشره لا اجتماع حيث
 لو ثبت الحكم لواحده ثبت لدخوله في اجمع كانه في القوم والجن
 والانس وجميع او يتناول على سبيل الشمول لا مجتمعا او مفردا نحو
 من دخل هذا الحصن فله كذا او على سبيل البدل ان مفردا فقط
 نحو من دخل هذا الحصن لولا فله كذا وعند الشيخين ان ما حقه اولا
 خاصا قيل هو المختار ومن العام المفرد الموصوفين باللام او الاضافة
 حيث لا عهد ايضا الا ان يكون قرينة بكنى فساء معناه كالمجموع الذي
 يراد به الواحد نحو لا تزوج النساء والنكر المنفية حقيقة او حكما
 كما في سياق النهي والاستفهام الا انكارا وكذا الشرع لا مثبت عند
 قصد المفعول نحو ان اشتريت خرا كذا لا عمل نحو ان قلت حربيا
 فكذا في الموصوفين بصفة عامة نحو لا اجالس الا رجلا عالما قيل
 هذا عند من لم يشترط في العموم الاستفراق ويعني قد بانظم
 بمقامه المسميات والنكر في الاشياء قد تعمم ان للاعتناء كما
 في قوله تعالى فيها فاكهة وحل ورماء وقرينة المقام نحو ملكك نفس

لانه الاصل عند اللام في الامم ولونه اجمع
 هو العهد بخادج لانه حقيقة التعيين ثم
 الاستفراق وانما عهد اذهن فوقوف
 على قرينة البعوضة فلا تستفراق هو
 ان مفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد
 اما ان يتناول المجموع لا كل واحد بان
 يتعلق الحكم بمجموع الاحاد لا بكل واحد
 على الانفراد حيث ثبت الحكم لها في
 بحيث لم يخلوها في اجمع **مسألة**
 حتى لو حلف لا تزوج ساء
 لا يجت بواحدة وشئين اذ لا
 يشتملها لفظا اجمع مررت
 ان لو لم يكن الفاكهة للعموم النوع
 لم يكن لامتناع كثير معني على
 ما نقل عن الكهيد
 اعلم انه لما اتحد النكرة بالوصف
 بصفة عامة في الفاظ العموم لانه
 القائلية بعمومها لم يشترطوا
 في عموم الاستفراق مررت

جاء

و به یلکس احادیث کثیره و بدفع اشکالها
مخبر قرآنیه الکریم و تبرک علی جوده مکتوبه
که بمنده و دخول الجنة (لا اله الا الله) و
یموت و نحو سه سنج و تبرک علی صلوة مثله
و ثلثین احدثه و الاشکال او اريد او الافرد
المتخلص فی فوات علمه لا یاتیها لتکثر
الفصل و اما القول فیلزم کفایه مرتبه واحده
فی علمه و او اريد الکمال المجموع بقدر قسمة السجته
عربیة لا یصح فی ذاتها ایضا اذ فی الیوم
الاخر علمه کما فی بعض النسخه
فالذات الاتقاه او کمال الافراد عند انقائه
هم الی المعرفة المجموع و کمالهم انیه و کذا
فی مغنی الیب و سنا و کذا کمال الطغام
کما حلا

المطبخ

فالبعض بفعله والباقي بالقياس وبالادلة فاذا جاز في النقل
مع استدبار بعض الكعبة فليجوز في الفرض لتساويهما في الاستقبال
والاستدبار خلاف في الفرض للاستدبار بخلاف حكاية
فعل بلفظ ظاهر العموم نحو مني من بيع الفري فيهم كل عز
خلاف لا كثيرين فان الاحتياج بالمعنى لا بالحكاية والعموم في الحكاية
اللفظ الوارد بعد سوال او حادثه ان لم يكن مستقلاً بان يفيد
لا شيئا عند عدم مهيئتهم وبلى او مستقلاً لكن كان مقطوعاً
اجواب نحو سلمي فسجد او كان ظاهراً في الجواب نحو ان تعذبت
فكذلك جواب تعالى تفذ مع خلاف في الفرض عملاً بعموم اللفظ جواب
ولم كان الظاهر ان يكون الكلام بان يشتمل على ترادف على قدر الجواب
فانبتدأ نحو قوله ان تعذبت اليوم فكذلك جواب تعالى تفذ مع فيجوز
بالنفوذ مطلقاً وهذا ما قيل في العبرة بعموم اللفظ لا بعموم السبب
خلاف في التشافي وقيل الاصح هو معناه لا خصوص الفرض خلاف بعضهم
في المدح والذم والمخالف في نية الخصوص وروى عن ابي يوسف
في العيين كما في العام الموافق خاص لا يختص بخلاف بعض واذا
ورد خطاب بنحو عام والعادة كان باستعمال ذلك العام بعض
متناول بخص اكرمه بذلك البعض خلاف الجمهور المطلق بحكمه على الشك
لا يقيد على تقيده لانهم في هذه قطعياً في مدلولها لكن لا يتغير
الصفات وتفيد المطلق مشبه بخصيص العام فيجوز تقييد المطلق بالصفة

لا في الفقه لا يتقدم ما لم
يتم بعمومه
وهو كخطر الذي يدركه
ام لا يبيع المستك في الملاء
والفقير في الهواد مستك

قال حفيد السعد تخصيص العام
وتقييد المطلق يجوز بالنية

فوقه عليه السلام انما اهاب
دفع فقد ظهر مع قوله في
مبته وباعها ظهوره

ولا نعلم اكرمه جميع افراد العام
عندنا خلاف الجمهور
لكن دلالة العام على افراد
تقدمية ودلالة المطلق
على قيوده ضمنية

والفقه

فان كان المطلق
في العام في المطلق
فان كان المطلق
في العام في المطلق

والفقه بالفصل مستقلاً او كثرنا او سنته متوزعة وكذا غير متوزعة
خلاف لبعض فاذا ورد البيان الحكم فاما ان يختلف الحكم او يختلف
فاما اختلاف فان لم يكن احد الحكمين موجباً لتقييد الاخر جري المطلق على
الطلاق والمقيد على تقييد الاخر نحو اطعم رجلاً او اكل رجلاً بارياً
واما احدهما فان المطلق والمقيد موجباً لتقييد الاخر بالذات نحو اعط
رقية ولا تعتق رقية كافرة او بالواسطة نحو اعتق من رقية ولا
تملك رقية كافرة فيجوز المطلق على المقيد واما عند حكمهم فان
اختلفت احادته ككفارة لليمين والقتل فلا يعمل خلاف في التشافي وان
اتحدت فادخل على نحو السبب نحو ادركه وادركه وادركه كل حر و
عبد من المسلمين لم يعمل فيعمل بهما خلافاً لوعليهما عمل قولهم يعمل على
التقيد في الروايات وان دخل على الحكم نحو فصيham ثلثة ايام مع قراءة
ابن مسعود ثلثة ايام متتابعات فيعمل اتفاقاً هذه في المشتب واما
في المطلق فلا اتفاق ايضاً واما الاطلاق في المتعين فيغير واما ما يلج
المعنى فاما وضع وصفاً واحد ككثير غير محصور لا استغراق يتناول
الثلثة واكثر جمع فله وكثرة لا الادنى من الثلثة فلا خلاف لا يتزوجه
شكاً لا يبحث بواحدة وثلثين فليس بعام لعدم الاستغراق وقيل
واسطة بين العام والخاص اما المشترك فيما وضع وصفاً كثيراً بمعنى كثير
وحكمه التوقيف والتأمل ينتج المراد حتى لو لم ينتج كان محملاً ولا يجوز
استعماله اكثر من مرة ومنه واحد خلاف بعض التشافي وحمل الكلام

على لا تعتق رقية ولا تعتق رقية كافرة
الود ان يارم الحمل فيما اذا كان الحكم الجورن الاسلام
فان كانه في الدان زيد وجده قلت يا انسان
ينصرف النداء اليه قطعياً في المرات
لقولته لو كان فيهم الهمة الا الله
لقد تانا والاصح لا وكلية الا فيه معنى
غير مستعمل
فهذا معنى عموم المشترك الذي يشترك في تقييد
به الاياه من العمل منهم

فان كان المطلق
في العام في المطلق
فان كان المطلق
في العام في المطلق

بانه

فما كان عليه ولو من الافراد بخلافه الذي لا يفسد ولا يفسد من صاحبه
 الهداية انه يجوز في المنفى وما لم يكن على نحو فعله في هذا الوجه والباب
 وثلاثة قرينة للظهور والحيض فمنع اتفاقا ومنع التوافق لا على احد
 معنييه بل اقربته فيجب حملها على ما في وجه المشترك كقوله عندنا
 وقيل يجوز فيه دونه المفرد واما اطلاق على كل من معنييه على سبيل
 البديل فتفق عليه واما ملاقة على احدهما غير معنييه وعلى المجموع كقوله
 منها بجان لاحيطة **والتقسيم** التام بما يشهد دلالة اللفظ
 على المعنى وضوحه وخفاؤه لا باعتبار الوضوح اربعة الظاهر والنفس والنفس
 والمحكم كما باعتبار الحفظ والتحقيق والمشكل والتجمل والمشابهة **اما**
 الظاهر في ظاهر المراد بغير صفة محتملة للتأويل والتخصيص والشيخ
 سواء كان مستوقلا ولا حكم وجوب العمل بما عرف قيل فلان وقيل
 الاصح يقينا وقيل والحق ان الاصل في الظاهر والنفس وقادة القطع
 وقد يفيد الظاهر ان ابد احتمال غير المراد دليل **واما** النص
 في ان وضوحه على الظاهر بمعنى من الحكم هو الحكم هو سوق
 الكلام له كما هو المشهور وقيل هو مضمون قريته نطقية سياقية او
 سباقية من حيث كان ذلك النص او عام وقيل خاص فقط وليس مختص
 بالسبب وقيل يختص بالسبب الذي كان السباق له كقوله كما وحل
 الله البيع وحرم الربو فانه فاء الاطلاق ونفسه في التفرقة وحكم وجوب
 العمل به يقتضي احتمال السباق وقد يطلق النص على مطلق اللفظ
 وعلى

منه شيخ ابو منصور ومنه نابع
 وقوله قيل من ضايقنا هم مشايخ
 العراق كالكرخي والخصاصه ابو زيد
 وعامة الساجدين حتى لو اتي
 الحدود والكفارات بالظاهر كما في
 بغيره
 اقوال لا يسع بالمشبهة الى ذلك
 الاحتمال ظاهر ولا نص والكلام
 فيه
 لانه لا عبرة لاحتمال لا يشاء
 على الدليل
 لانه الاحتمال وان كان عام
 لليقين

على
 وعلى

في تفسيره على الحكم على المنفسر والمنفسر على النص
 وانفس على الظاهر مثاله الاول قوله وشهدو
 زوه عدل منكم مفسر لا يحتمل قبوله شهادة
 الدلالة لا الاشهاد انما هو هو المقتضى وقوله
 في ولا تقبلوا لهم شهادة ابدى حكم
 قوله في عليا لسلامة العامة المسحاقة يتوقفوا
 لكل صلوة نص لاحتمال التأويل باستفارة
 الامم للتوقيت وقوله المسحافة يتوقفون لوقت
 كل صلوة مفسر ومثال الشك ان تورع عليه السلام
 اشترى بواحه ابولها ظاهرا من اجل شرب ابوال
 الابل وقوله استثنى هو البول نصه عدمه ولهذا
 لم يجوز الامام شربه للشك في التفصيل في الحكم

وعلى نقل القرينة والحديث وعلى التصريح المعنى **واما** المفسر في ان
 وضوحه على النص ببيان التفسير او التقرير بحيث لا يحتمل الا التفسير كقوله
 من فسد الملائكة كلهم وجعل وحكم وجوب العمل به وجوب الاستفاد
 مع احتمال الشيخ **واما** في ان وضوحه على المفسر بعدم احتمال
 الشيخ وحكم وجوب العمل به والاستفاد بلا احتمال شي **واحكم** اما لعينه
 ان عدم احتمال للتأويل في جهاد ما في اليوم القيامة او لذات الكلام كما
 يتعلق بذاته في الاختصاص الشارح واما لغيره ان عدم احتمال لا يقطع عن نفيه
 الوحي والمفسر والحكم بوجوب القطع انما كانا لا يقطعان والنص عند
 اهل العراق خلافا لما في مشهور ومن تأيد وعند التعارض يقدم كل على ما
 قبله **واما** الخفي فنقد لفظ ما خفي المراد يعارضه غير الصفة لا بالي
 الابطال كاسارة في الظاهر والتشكيك وحكم النظر في انه انما في
 فشد او تقصير ما فلا **واما** المشكل فنقد النص ما لا يدرك الا
 لتأمل فاما لدخول المعنى في قوله كنتم جنبا فاطهروا او لاستفاد
 بدلالة حقوقه من فضة وحكم الطلب غير ان مثل لظهور المراد **واما**
 المحل فنقد المفسر ما لا يدرك الا ببيان يرجي فاما لفراية التفظا كالمعنى
 والارادة معنى غير معنى الطوى كالصلوة او لتعدد المعنى والمراد واحد
 من غير معنييه وحكم التوفيق الى بياض التحمل ثم الطلب ثم التأمل **والبيان**
 تفسيره قطعي وتاويله في **اما** للتشابه فنقد الحكم ما لا يقطع
 رجاء معرفة مراده ولو من البقي الى الله وقيل ما الاقمة فاما مشاب

في تفسيره على الحكم على المنفسر والمنفسر على النص
 وانفس على الظاهر مثاله الاول قوله وشهدو
 زوه عدل منكم مفسر لا يحتمل قبوله شهادة
 الدلالة لا الاشهاد انما هو هو المقتضى وقوله
 في ولا تقبلوا لهم شهادة ابدى حكم
 قوله في عليا لسلامة العامة المسحاقة يتوقفوا
 لكل صلوة نص لاحتمال التأويل باستفارة
 الامم للتوقيت وقوله المسحافة يتوقفون لوقت
 كل صلوة مفسر ومثال الشك ان تورع عليه السلام
 اشترى بواحه ابولها ظاهرا من اجل شرب ابوال
 الابل وقوله استثنى هو البول نصه عدمه ولهذا
 لم يجوز الامام شربه للشك في التفصيل في الحكم

على
 على
 على

الحقيقة على اللغة والحوادث والصور
التخصص والنسخ والمعارضة

هذا اذا كان المقصود من شرعية
السبب ذلك السبب كالباع للملك
عند الاول ليس خلافا للبيان
ولا في مورد بلزوم مخالفة مبادي الاول

فان كان المقصود من حقيقة فالوطني
فان كان المقصود من حقيقة فالوطني
فان كان المقصود من حقيقة فالوطني

يقع العلة المصنوعة لا المقتضية
فيكون اكل ما في كلاب لايه
والصيد للشبكة
لا يتبعوا لها مباحين من
قيل ذكر المحل وارادة الحال
ما يحل فيه ولا يمكن ارادة معناه
الحقيقة اعني نفس المعيار

اللفظ اما يفهم منه شيء كالمقطوع او اما متشابه المفهوم ان الاستعمال ارادة
كالاستعمال وحكمه اعتقاد حقيقة المراد والامتثال مع العلم والميل و
ارادة جوده المتأخره فائدة الحكم هل هو ما يتضح معناه والتشابه غير متحقق
المعنى او الحكم ما يؤول اليه واحد متشابه فقط والمتشابه ما كان اوجه او الحكم ما يعقل
وجهه والمتشابه ما لا يمكن القاطلة والمتشابه ما يمكن او الحكم الفرائض و
الوعد والمتشابه التخصيص والامتناع وهكذا يكون الحكم ما عرف مراده ولو
تاويله والمتشابه ما يستلزم ثبوت اطلاقه بل اقوال تنبيه ويجوز القطع
من الدليل اللفظي لتواتره ثبوتها ولهذا استعماله خلاف الاصل دلالة وان الاصل
حل كل لفظ على تبادره وانكره جمهور الاشاعرة كما المعترضة لتوقف على
عدم الاستدراك والنقل والاحتمال والتقديم والتأخير وعوها وهو
سفسطة لما مر انفا **تقسيم** الثالث باعتبار استعمال اللفظ المعنى
وهو اربعة احقية والمجاز والتصريح والكنائية اما الحقيقة فما استعمل في
وضع له فيدخل المراد الذي هو لفظ منقول بلامتناسبية لكونه بوضع جديد
والقول هو ما يطلبه غير ما وضع له بحيث يفهم بلا قرينة مع مناسبيه بينهما
وينسب الى ناقله شرعا او عطلا او شرعا حقيقة ومجاز باعتبار الوصف
وحكمها ثبوت معناه مطلقا ما اوضحا قويا او لزمورا رجائيا على المجاز
وان لم يرجح على المشترك **واقعا** المجاز في استعماله غير ما وضع له للاقاب بينهما
ويكنى المستعمل في نوبتها لانه اشخاصها خلافا لشيء واحد وحصرها خمسة
وعشرها اطلاق اسم السبب على السبب وعكسه واطلاق اسم المحل على المحل

وعكسه

وعكسه واطلاق اسم الملزوم على اللزوم وعكسه واحد متشابهين على الاخر
واحد متشابهين على المقيد وعكسه واسم العام على الخاص وعكسه وتسمية الشيء
ابا باسم مجاوره وباسم ما يؤول اليه وباسم ما كان له للاقاب اسم المحل على
الحال وعكسه واطلاق اللفظ على اللفظ واطلاق اسم الشيء على يده واطلاق التكميل
في الاشياء للعلوم واردة الواحد المتشابه المرفق باللام واطلاق احد القديس
على الاخر واطلاق الشرط على الشرط وعكسه والحذف والزيادة غير مرجح
الحال لا يتناول من الملزوم الى اللزوم ومعنى اللزوم هنا تجرئة التبعية وحكم
المجاز مشهور ما اراد به خاف او كان دخل في ذلك العام معناه الحقيقي
او لا يجوز فيها والمجاز حكف عن الحقيقة وتستر ما اختلف امكن الاصل
في نفسه ولهذا المربع الحث في مثل ذلك في حق الحكم فيكون صحتها مرتبة
في معناه او لا وعند هذا حق الحكم فيعتق بقاء المعنى الاثير يستلزم هذا
ان يثبت عند هذا الحق مرتبة وعدم امكن حقيقة ولهذا التفسير والمجاز
الا عند تقدير الحقيقة او في حقها عاوة وتسترها وكذا الى بعد المجاز عند مكان
اقرب الى الحقيقة ولو كان المجاز يتعارف فانه التماسك عند اهل البلخ والافاق
عند التفرق خلافا لهما وقد ينفق اذا كان الحكم متشابهة بنسبة لا مرارة
ولا عيقان في اراق بلفظ واحد بان يكون كل منهما متعلقا بحكم كالتشبه استدا
بشيء واحد من الاشياء كالمشتركة في حقيقة خلافا لهما في المجاز في اراق
اللفظ هو ملزوم المجاز بانه يرد مجازا فيقتضي كذا الفاعل قد يرد في اراق بارة
الدخول في غير حافيا ومتشابهة ما بين وركب والمجاز في المجاز قبل متع

وراد به امكن الاصل بالذات
وامتناعه بالبعد عن الحقيقة
فان امتنع الاصل بالذات لا يختلف
خلفه ولا يصح الحكم اصلا

وعو لا ادخل دار فلان يشتمل
الملك والعارية والاجارة

بحر والله لا اكل من هذه النخلة فانه يقع على
ما يتخذ منه مجاز

بانه يتركها الناس وان تيسر الوصول
اليه كوضع القدم

بانه يتركها الناس وان تيسر
الوصول اليه كوضع القدم

وهذا ما في التلويح الواجب عند تقدير
الحقيقة القدور الى قرب المجاز

هذا حاصل ملز التلويح تعارف المجاز
قرينة مائدة ارادة الحقيقة عندها

خلافا لاي 2
اذ اختلف لاي كل مجاز فكل ادمي حث عنده

هذا هو المقصود من المجاز
وهو ان يتركها الناس وان تيسر الوصول اليه
بانه يتركها الناس وان تيسر الوصول اليه
بانه يتركها الناس وان تيسر الوصول اليه

الذي هو مجازي شامل الحقيقة
بأنه هو الدخول حافيا ومجازي
والذي يميزه

وعلاقة الأول ان الوطى واقع
في السترة وعلاقة الثاني المبتنية
ورفع عن وجه الحفظ والنيابة
فانه مقصود طهين الهاميه بدل
عقلا على عدم ارادة الحقيقة اذ يحصل
العمل بلا حرية نيته واخطا و
النسب ان يعقله عتقا والبقى عدم
معه من الكذب بل المراد والله اعلم
حكم الاعمال وحكم الخطا والنيابة
سما قبل قوله وانما القرينة
اطلاق المفرد على الشئ وهو رسول
اصح ان يرصوه وعلى الجمع انما انما
لما خسر ان يحصل الاتساع واطلاق
المشئ على المفرد لبقائه في جهته اي الك
ومنه يخرج منها القول والمجابه لانه
انما يخرج من احداهما واطلاق على الجرح ثم
رجع البصر كرتين اكرات واطلاق على
على المفرد رتب ارجعون ان ارجع واطلاق
على المشئ قالنا اننا اطلقا لغيره فانه كان
اخوة فلما استدرى اخوانه واشفاه
في الانتقام كما استعاره البحر من المسك موجب الذهب
نفهم فيه جرم موقر فيفيد لذة التحليل
والذين يرونه المردوس فهم في حاله
فمن جاد به موعظه من ربه
او وعظ

والذي هو مجازي شامل الحقيقة
بأنه هو الدخول حافيا ومجازي
والذي يميزه

وقيل جازي نحو لا تؤيدوهن سراً اي لا تؤيدوهن عقد بكل في مجوز المستر
عن الوطى والوطى عن العقد واللفظ بعد الوضع وقيل الاستعمال ليس كحقيقة
ولا مجاز والمجاز خير من الاشتراك والنقل والمخذف وهما سميان
على مختلف والنقل خير من الاشتراك والتخصيص من الاربعه ثم
المجاز قرينة مانعة عن الحقيقة حيثما او عقلا او عادة او شرعا والقرينة
انما جازية عن المتكلم والكلام كدلالة الحال في معنى القول وامر بالمعكلم
كقوله تعالى واستغفر من امره استغفرت منهم او امر في الكلام فاما زيادة
معناه في بعض الافراد فلا يعلم الفاعل الغيب ونقصان فيك فلا يعلم المحل
انما جازي واما محل الكلام كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات فلا يصدق
بدون القرينة نيته انما جازي الا فيما فيه تشديد والداعي الى المجاز اي اختصار
اللفظ بالقدوس والوزن والمجسات البديعية من نحو السجود والمطال
يقع او مقفاه بالتعظيم او التحقير او الترهيب او الترهيب او المبالغة
او زيادة البياض او مقلد تعلق الكلام او مطابقة تمام المراد و
الترتيب والتسوية اي غير ذلك من المجاز اطلاق صفة مقام
اخرى كاطلاق المصدر على الفاعل والمفعول وهما على المصدر والفاعل
على المفعول وفعل على المفعول واطلاق واحد من المفرد والمثنى والجمع
على اخر منها والمماثلة على التثنية والخبر على الطلب ووضع جمع الفاعل
موضع الكثرة وتذكير الموثق ونكسبه والتغليب واستعمال صفة افعال
بغير الوجوب ولا تفعل بغير التثنية وجرح الجرح في غير معناه الحقيقة

والثاني

والثاني واجازة مجازية للفظ والتأكيد والتشبيه والكنية والتقديم
والثاني والالفاظ والشئ قد يوصف بالحقيقة والمجاز باعتبار ما كان واقع
الشرعية واللغوية والاصطلاحية والعرفية والاشئ قد يكون واسطة بين
الحقيقة والمجاز كالاتهام وانت كاذب وما يكره قبل الاستعمال كقوله تعالى
الحان في الاعلام نادى اباشتمار المشبه بوجه الشبه وقيل يكون وصفا
جليا فيه اي تذييل حروف العاطفة والاولى للجمع بلا دلالة على
مقارنة وهو ترتيب في غير خلاف الشافعي وروي عن اقره فاوجب الترتيب
غير الوضوح والتسوية الترتيب للامام والمقارنة للامام وفيه تعطف
الشئ على صاحب وعنى سابقه ولا حقه واذا تعلق المقطوف عليه بشئ
كان يقع جزيا او جزيا بوجه تفيد الجمع بين ذلك التعلق والافق حصول
مقصود بهما والزيادة من القرينة ومن عطف الجملة لا يوجب المشاركة
في قيد واحدة منها واذا افتقر الاخرى الاولى وقيل وجهها في وجوب الترتيب
في التعظيم القرينة الحكم وهو فاسد عندنا والصفة بعد الجمع المتعاطفة
بالواو والآخر وعند الشافعي للجمع وكذا الحال والتميز وقيل اتفاقا
بشرقي فعود الى الاخير اتفاقا وقيل المقطوف على المقيد بقيد يشترك في القيد
وان كان القيد مقدما فالشركة محتملة والفاء للتعقيب في قوله اذ دخلت
هذه الدار فهذه لا يبحث بترك دخول احديهما والتقديم الثاني بينه ولا
بناخيهما بمثلته والاصل ان تدخل على المفعول خوفا ان التثنية فتأنيف
وقد دخل على العلة نحو اشرقت فقد انك الفوت كذا ان راسه مستعار

والثاني

انه العطف يقتضي المفارقة
وعدم المقطوف في المقطوف عليه
لانك قد قال الله تعالى لا تلتزموا
الجمع الامر من وتشتكسهما في الشئ مثل قام زيد
وقعد عمرو وروى حكمه في قام زيد وعمرو او زادت
عقد قام وقعد عمرو زيد

في قوله اذ دخلت هذه الدار فان طلاق او طلاق
يقع واحدة لا شئ يستكرار الشرط ان قوله
وطلاق عطف على خبر ابتداء فيفيد الجمع في التعلق
فلا يكون مقبولا تكرار الشرط
ف قوله اذ دخلت الدار فان طلاق واحد دخلت الدار
فان طلاق يوجب وقوع اخير عند الدخول
ف قوله هذا طلاق مثل هذه طلاق تطلق
الثانية واحدة
اذ دخلت الدار فان طلاق واحد حر
فالعطف مقيد بدخول الدار
فاذا قال وقت على اولاده وعلى اولاد اولادى
محتاجين فلاحتمال الى لا خير عنده الى
الجمع عنده
على المقطوف عليه قاله المقطوف ثم القيد
اذ كان مقدما على المقطوف عليه فالظاهر
تقيد المقطوف به ولا كذا خصه في الخبريات
خلاف الفراء في اشياء الترتيب في الواو ولذلك
استبعد واغرب
فان الفوت بعد ابتداء الاشارة بان وبسبب هذا
فلا التقليل لانها بمعنى لانه
فان ملكها ثانيا ووجد الشرط يقع اطلاق
بمعنى تقيي لمجي الشئ في قوله

قولك بكونك في المراتب فان اليد تناول الابطال

فكلمة صدر الشريعة في شرح الموقر

والا فانه صحت الدهر يقع على الابد ونه
ان صحت الدهر يقع ساعة **مسألة**
اولا فكل من منية كان الجبر الاول
لسبق مع عدم المزاح **مسألة**
فقد رأت طالق في الدار على نية في
دخولك الدار بمنزلة قوله انه دخلت
الدار فانت طالق **مسألة**

معنى قبل يصير شرط حقيقة وقيل
لابد كالشرط وهو الاصح **مسألة**
في البرازية ومائة زيد طالق او عبده
حر انه دخلت الدار فقال زيد حر
كان طالق لان الجواب يقتضي ما
في السؤال **مسألة**

خلاف لما جعل الاشياء من الن
تاريخية وانه وفاء لما فؤاده **مسألة**
يقع واحدة في قوله طالق واحدة
قبل واحدة الغير الموصولة ويقع
شئان بقبلي واحدة **مسألة**
فلو قال لغير الموصولة انت طالق
واحدة بعد واحدة يقع شئان **مسألة**
فلو قال لو دخلت الدار فانت طالق
يقع في الحال لقوله وانت طالق **مسألة**

فانه يصير شرط حقيقة وقيل
لابد كالشرط وهو الاصح **مسألة**

الاحوال
في الموقر
في شرح الموقر

بلا منية شئ من التخييز والتأخير وعند زفر يقع في الحال تمام تناول
الغاية هو ذلك الكلام تدخل في المصفاة قامت بنفسها كمن استمكن
او كانت غاية بحسب التكلم كالمرفق فلاستقام ما وراء الغاية ان وجد
والا فذلك كيد وان لم يتناولها او اشبه فلا تدخل قامت بنفسها
كما شرط البستان او لا كالبيل فتفيد مد الحكم الى الغاية **مسألة** انما الى
الدخول لا يجازي عدم الدخول لا يجازي الاستشراك الدخول انما بطلها
من جنس ما قبلها وعدم ان لم يكن في الظرفية في الزمان للاستيعاب
ان حذف وعندها لا يقتضيه حذف كانه اثباتا فنية اخرى فكيف انت
طالق في الدار صحيح فضاء مع عدمها في خلافها في الهم والى ان كان للغير
الا ان يراد تقدير فعل كالدخول فيتعلق به فيصير شرط طالق ولا يصح
انه كالشرط فلا تطلق اجنبية قيل لها انت طالق في مكان كذا فتزوجت
مع طالقها في ارض تزوجك **حروف الاحجاب** نعم لتقريب ما سبق
موجبا او منفي استفهاما او خبرا لالة السؤال معاذة الجواب فلو عرض
على غيره لم يكن يجزى قوله نعم وقيل تهديد للغير ووعد للطلب
والعلام مستخبر بلى لا يجاب انفي استفهاما او خبرا وقيل لها مو
ضعا رد انفي نحو ما كنا نبث تعمل بما سوس بلى ان لا تسم وجواب
استفهام دخل على انفي فتفيد ابتعاد نحو انت بر بكم قالوا بلى اسما
الظروف مع المقارنة فيقع شئان فانت طالق واحدة مع واحدة او
معها واحدة دخل بها أولا وقد يستعمل بمعنى بعد قبل لتقديم بعد التأخير

فانه يصير شرط حقيقة وقيل
لابد كالشرط وهو الاصح **مسألة**

في الموقر
في شرح الموقر

فكلمة صدر الشريعة في شرح الموقر
والا فانه صحت الدهر يقع على الابد ونه
ان صحت الدهر يقع ساعة **مسألة**
اولا فكل من منية كان الجبر الاول
لسبق مع عدم المزاح **مسألة**
فقد رأت طالق في الدار على نية في
دخولك الدار بمنزلة قوله انه دخلت
الدار فانت طالق **مسألة**

معنى قبل يصير شرط حقيقة وقيل
لابد كالشرط وهو الاصح **مسألة**

فكلمة صدر الشريعة في شرح الموقر
والا فانه صحت الدهر يقع على الابد ونه
ان صحت الدهر يقع ساعة **مسألة**
اولا فكل من منية كان الجبر الاول
لسبق مع عدم المزاح **مسألة**
فقد رأت طالق في الدار على نية في
دخولك الدار بمنزلة قوله انه دخلت
الدار فانت طالق **مسألة**

معنى قبل يصير شرط حقيقة وقيل
لابد كالشرط وهو الاصح **مسألة**
في البرازية ومائة زيد طالق او عبده
حر انه دخلت الدار فقال زيد حر
كان طالق لان الجواب يقتضي ما
في السؤال **مسألة**

خلاف لما جعل الاشياء من الن
تاريخية وانه وفاء لما فؤاده **مسألة**
يقع واحدة في قوله طالق واحدة
قبل واحدة الغير الموصولة ويقع
شئان بقبلي واحدة **مسألة**
فلو قال لغير الموصولة انت طالق
واحدة بعد واحدة يقع شئان **مسألة**
فلو قال لو دخلت الدار فانت طالق
يقع في الحال لقوله وانت طالق **مسألة**

فانه يصير شرط حقيقة وقيل
لابد كالشرط وهو الاصح **مسألة**

کتابخانه

لا يكتفى إلا بما روي عن كل امرأة في كذا في إطلاق مريدة الطلاق ونحوه وعلى المولى
له الآية ونحو الفقهاء المهاجرين في زوال ملكهم وحكم العادة من حيث هو
إفادة القطع فإذا عرفت ما منع لا يفيد كمالاً كما علمنا فخص منه البعض وهذا
الامتناع مطلقاً لا معي كذا إذا تعارض برضى المأول وللأختار عموم كالعادة
في الأصل فيتم التخصيص **مسألة** الدال بدلالة فادلى على اللزوم من لا حكم
النظم لغة لا استنبطت بهما لا يثبت بالقياس فليس غير القياس
وفوقه وفوق خبر الواحد لأن الفرع في القياس أدنى من الأصل وفيها ما
للأصل أو على وكل منهما ما جعله اشتقاقاً من أصله أو ضيقاً به
فيه فآلية كالحاق غير الأجنبي بالأجنبي في وجوب الكفارة بالجناية على
رمضان ونحو الحاق وقائع ^{الأنساب} غير الوقائع بالرجل في وجوب الكفارة بالجناية
على القوم ونحو الحاق الضرب والشتم بالتأنيب في الحرمة بالآدمي والحاق
الأكل والشرب بالوقوع في إيجاب الكفارة بالجناية على القوم وحكم إفادة
القطع من حيث هو وقيل تدفيد الظن إذا لم يعلم مقصود المنصوص
قطعا ولا يعتدل التخصيص فليل لعدم عمومها وقيل لا بل لأنه إذا ثبت
معنى النص علمه لا يعتدل به لا يكون علمه له في بعض النسخ **مسألة** الدال
بافتقاره فادلى على اللزوم المتقدم كاستحقاقه على بالف فالاعتقاد
يقترن تقدم البيع ضرورة فكانه قال بع عبداً على بالف وكن وكس على
في الاعتقاد وإذا كان شبهة بالضرورة فيسقط منه شروطه وإن كان
ما يعتدل استقولا كالقبول في الشك كما قالوا تدبث ضمناً ما لا يثبت

الجمل والمساواة لأن ما جلياً قد مر
 ما وجب الكفاية عليه كوصف حبيب
 بل الجناية على عموم وصفها **م**
 مثال للمساواة والخف ولهذا كاهية
 خلاف الشائع وقيل إن السب ليس
 بطلن الجناية بل الجناية العامة
 المختصة بالزجن ووقع بمنع عدم كمال
 جنابتها كيف فكيتها يقتضي كمال **م**
 فهنا مورد رتبة المقطر وهو انقضا
 والمقطر وهو ذلك الشرا والاقضاء
 وهو نسبة بينهما وحكم المقطر وهو
 المراد من الثالث هنا **م**
 فان الاعتناء على الامم بدو يكونه فلكا
 محال **م** فان كانا تحت افر ولا يجوز
 اثبات جميعها بطريق العموم **م**
 فلك المذكور والمقدم سواء ان افادة المعنى
 فان كان معنى **م** العموم فان **م**
 لا تزوج ونوى بقدنية **م**
 والمقطر ليس كذلك **م**
 يجوز تعلقه بقول ولا عموم بمعنى
 ان المقطر معنى والعموم ليس
 للمعنى بل التفظ ويجوز بقول يعنى
 وهو ظاهر **م**

كما اذا قال ان اغتسل اليدين هذه اليد
فكذلك افعل فخصيص الفاعل بها قال
فلا فادوا غير مست

فصل الكذا اذا ثبت بثبت بلون زيم وشرطه ولا عموم له الى اللازم
يتقدم خلافا للثاني فيجب اذا تقدم ولم يوجد متعين والا فكذا المذكور
فيهم لانه العموم يقتضي ولا يخص خلافا للثاني فيقتضي بنية تخصيص فاعل
ومفعول وسبب وحال وصفية في اليمين كماله وزمانا واجزا واداه صريح
يوسف ديانة والمصدر المتعني وان ثبت لغة لا يعلم ان تتوحد كالتسوية لكلام
والنقصور فلو ظهر بثنى مما ذكر فيهم فيصير بنية التخصيص في الاكل اكل
وزن في الكفر الاقفا وسدده من الدلالة والاضمار **فان علم** ان التقدم
جعلوا ما انتموا به الكلام بغيره في يدى التكم ولصحة عقلا وصحة شرعا
وقيل لصحة لفظ متعني والمختار ان ما انتموا به شرعا فقط فلا يمتنع
ان يتوقف الكلام على شرعا وان لم يتوقف لغة وشرطه ان يكون المتعني ادى
ما المذكور او مساويا وحكمه ان لا يقطع كالدلالة الا عند التماسه **واما**
الاستدلالات الفاسدة فيها مفهوم المخالفة وهو ان يثبت السكوت
خلافا حكم المنطوق احتجاج البعض بشرط اجمالا ان لا يظهر تخصيص
المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن السكوت عند تفصيله ان لا يكون الحكم
في السكوت منه اولى ولا مساويا وان لا يكون محرز العادة وان لا يكون مسؤولا
او حادثة وان لا يكون عياله الخطاب وغير ذلك مما اسباب التخصيص
وحكمه النفي بموجب وهو دون المنطوق فلا يعارف ولكن يخص ويعارف
القياس وهو انما منها **مفهوم** القاب اسم جنس نحو انما هو الماء او علم
غور في موجود **ومفهوم** العدد كما في ثلثة قرءة وهذا امر وى عن بعض مشايخنا

وقيل بغير لانه ذكر الفعل ذكر المصدر
وهو كذا في سياق المتعني
فلو كان ادى منه واداه لا يكون
ما المتعني فلو قال لا امراته يدرك
طابق لا يقع لانه لا يستتبع
النفس ولهذا لا يخاطب الكفارة
بالفروع في فروع الايمان لا يستتبع
الايمان **فان**
وفيه اشارة الى ما نقل من الامد
وبالحكمة لانه يظهر سبب من
اسباب التخصيص سوى نفي
الحكم في محل السكوت ولا يجب
قال به بوبكر الفقيه الدقاق وبعض
الحنابلة والاشعرية **فان**
قال في الحد التخصيص على العدد
يمنع ان يادة ثلثة في فائده
ما طاب من التثنية مثله وثلاث
ورباع **فان**
خوفه فلقها فلا تحل له بعد
حتى تكسح روجا غيره **فان**
انما الاشكال بالبنيات اذا المتبادر منه
عدم الصحة العمل بلائيه وقلنا
الحصر انما هو من عدم الاعمال

لصاحب الهداية والعلم **ومفهوم** ما الشقة بمعنى فائدة الذات نحو السات
زكوة وظرف الزمان نحو الحج أشهر معلومات والمكان نحو فاذكروا الله عند
المشعر الحريم والمحل نحو ولا تباشروا هي وانتم ما كنتمون المساجد
وهي نفوذ ذلك ايضا كما ان يكون عدما اصليا باحكاما شرعية ومفهوم
الشرط هو اقوى في القصة ولذا ذهب اليه الكرخي وغوه قلنا ايضا كذا
على ان يكون عدما اصليا فلا يتعدى ومفهوم الغاية وهو اقوى في الشرط
ولذا قيل مفهوم متعني وقيل منطوق اشارة ومفهوم الاستدلال اشارة
ومفهوم انما وقيل ان منطوق ذهب القائل بوبكر الفقيه وجاءه ما لفظه
ان فلا هي في الحكم محتملة في التاكيد وعندنا التاكيد الحكم فقط ومفهوم
الحصر قيل به كان طرفه كثيرة لكن المراد هنا ما يكون ابتداء معرفة عامة حقة
او اسم جنس والخبر اخص مفهوم ما على او غيره كالعالم زيد والرجل
بكر والكرم في العرب وصديق خالد شمة عدم اعتبار المفهوم انما هو
الادلة ومثله الروايات اتفاقا ونحوها ملامت عند البعض ونحو العقوبات
وايضاء ايراث الشبهة الادلة فمعتبر ومنها القراءة النظم بموجب
القراءة في الحكم بعبط الجمل على الاخرى اذا القطع بموجب الشركة في الحكم وفي
ايه بعض مقاول عدم الزكوة على المتعني لقائه بعدم المشقة في اقيوا
القلوة واتوا الزكوة **وتخصيص** العام بسبب عاصا لغويا او اصطلاحيا
بانه يخص بسبب ورود وقد عرفت ان التمسك انما هو باللفظ وخصوص
السبب للبيان في عموم اللفظ خلافا للشافعي ومالك وقيل نعم ان السبب مسؤولا

ان وجه كلام المستفتي قال في انفع الوسائل
ومفهوم التخصيص جهة
كقولهم ليس لعمري نقص فلفظا
في النفس فالرجل ينقص
فان اظهره يشترى رعدا فلا يشترى
جارية ورا يعطى زيدا من مال الفقرة
فلا يعطى عمر واداه افقر منه
نحو كذا انهم من ربه يومئذ يحجز
المؤمنين لسواهم يحجزون
وقلنا ذلك في محل الاقتدار وما نحن فيه
هو الاستقلال واذلا صلا كلام تام
يستقل بنفسه
لان لو لم يخص بالسبب كان تخصيص
بالاجتهاد لانه نسبة العام الى جميع افراد
سواء ويلزم عدم صحابته الجواب بالسؤال

وبالفناء تركه موجب الصيغة
بحمد الشافعي وعلى بالسكوت منه

كقولهم انفس المرافقة ليس بغير
 لا تأمر الفيات ما يدخلها ولا يدخل
 فلا يدخل بالبيت

اولا ان حادثة وتخصيص العام بغيرها الحكم وقد عرفت انه ذهب اليه بعض
 متأولي المطلق على المقيد مطلقا وقد سبق اوان اقتضى القياس عند بعض
 والاستصحاب عند الثاني فيكون اكثر من متباينين سمي قيدا متباينين لم يقع قلا
 به بعد تحقق ثبوت الا لا يسيحجة املا عند كثير متأولي المختار انه حجة
 لدفع الاشياء وكذا تحكم الحال كاضافة الجارث الى قرب وقواته وحجة
 عند زفر وكل ما لا دليل عليه يجب نفي وان كان ضعيفا عند مشيئة و
 التعليل بتعارض الاشياء وهو حجة عند زفر ايضا والالهام والمنام لغير
 الانبياء ومن المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة مباحث الامر
 والنهي والامر لفظ مطلق بلفظ الفعل استعمالا ولفظه امر حقيقة في صفة
 الامر الايجابي وقيل مشتركة بينه وبين الامر النهي وان الصفة مجاز
 في التذنب مجاز في الاباحة وفي الفعل ايضا فمشتركة بينهما واكثر مجاز في
 قيل متواظف فيهما فاذا كان حقيقة في الفعل متباينين على كون الايجاب اتفاقا
 واقفا ان كان طبعيا او خاصا به او سهوا فلا يتبع وان غير ذلك فاختار
 عدم وجوب الاتباع وهو يجب صفة الوجوب فقط على المختار وقيل
 التذنب وقيل الاباحة وقيل التوقف وعند اهل الوجوب الامر بعد الخطر هل
 هو للوجوب كما هو المختار والتذنب والاباحة والتوقف مذهب ولا يسيح الجوز
 بعد نسخ الوجوب ولو كان خلافا لثاني ومعه الامر مطلق الايجاب
 اقيم العقوبة له التذنب فكانت عليهم سم التذنب كل ما يليك في الارشاد
 فاستشهدوا بالاباحة كلوا وشربوا الشهد يد عملوا ما شئتم بالامانة
 كلوا

نحو وجوب الصوم والسقولة على
 الجائز بعد السقولة من
 ثم ويتفاسر فقل الله ان اكلوا
 الرزق بعد قوله ورزقنا بيسع
 فازجلاست كما صطاد وامر

ومنه يقال الامر للتجريم ولكن هذه
 بمعنى المردود عليه انما حرام او مكروه
 وقيل وجهه انه فعل اكتف بعينه النهي
 وانتهى تحريم او كراهة

كلوا حرام زكتم الله الاكرام ادخلوا طاب سلام في التجيز فانما بسورة
 التجيز كونوا فرقة خاصين الا الهامة ذق انكذات العزيز الكريم
 الشوية اجبروا ولا تعجزوا سم الدعاء انغري في استغنى الآية الطويل
 الابغى الاحقار القوام ملتمه ملقوه والتكويه كس فيكوه التجيز
 انظر كيف ضربوا كذا الامثال الا انذار في ثعوا 12 التكذيب فكل فأتوا
 بالتورية فأتوها المشورة فانظر ماذا ترى 14 الاعتبار بنظر والافهم
والامر مطلق لا يوجب التكرار في الاوقات والعموم في الافراد ولا يحتمل بل
 على يقع على اقل الجنس ودناه وعمل كذا فيقع بالشيء لتضمنه مصدر لا يحتمل
 محضة العدد وعند بعض متأولي جمل اذ علق بشر لا او ومف وقيل لا
 يوجبها لكنه يحتملها وقيل يوجبها **وكل** ما دل على المصدر كاسم الفاعل
 مثل الامر في عدم احوال التكرار **والامر** انما مطلق عن الوقت وهو لا يوجب
 القول بل للترخي في التفسير وعند اكثر في اتباعه للفور وكذا عند اهل امة
 فقل للفور وقيل للفور هو جوب او العزم وقيل بالتوقف **وقيل** في
 والوقت اما ظرف للفور او شرط للاحاوسب للوجوب كوقت القلوة كذا
 السبب ليس كل الوقت بل الجنب الذي يقار علاذ فانما الجنب الاول فذاك والا
 انتقل الى الفلن والفلن الى جز يسع ما بعده التحريم وعند زفر فرض
 الوقت فيعتبر حدوث الاهلية من الاسلام والبلوغ والفعل والجنون والاقا
 وزوالها عند ذلك الجنب فينوقف تقرير السببية الجنب على انما لا الشروع به
 فلو لم يتصل به تقرير الحكم فيجب كأملا فلا يؤدى بنفسه ولا يقطع العمل

فلا يصح العدد وان مؤلا في ارادة
 معنى لا يحتمل اللفظ ليس صحيحا
 كالساعة في اية السرقة لا يحتاج
 في قطع اليد الى التكرار بل يقطع باحدة
 بمعنى القدر المشترك بين الفور والتراخي
 كالتكوية والعشرة الفطرة والكفارة والنذر
 المطلق
 اهد الفون ام لا لكن لو ان فور امثل
 فلو بدد العصر عند احوار الشمس
 لا يفسد الله ما وجب ناقصا يوقر
 ناقصا


في الوقت ان قلنا انما وجوب الاداء فبسبب الخطاب المتوجه اخرون يسع الزمان
 او عند شروع اي جزء من الوقت وحكمه اشترط التبيين في النية والاشارة
 الوقت وعدم التبيين الا بالاداء وانما معيار المؤقت في الشرط لا بالاداء
 وسبب الوجوب كايام رمضان عند الاكثر واشهر عند اقله وسبب
 هو الامح والجزء الاول هنا متعين للنية بخلاف الظرف وحكمه في المحل
 الغير فيه وعدم اشترط التبيين فيكون النية بلا تبيين ومع الحفظ في الوصف
 الا في مسافر نوى واجبا اخر خلافا لها وانما انقل رويته بخلاف المسمى في
 يقع من رمضان مطلقا وعند زفر يقع الامساك بالجملة عن النية عن الزمان وعند
 الشافعي لا بد من التبيين قلنا الاطلاق في المتعين تبيين وانما طريق المؤقت
 للمؤقت وبشرط الاداء بمعنى فوت الاداء يفوت الوقت وسبب الوجوب الاداء كوقت
 معين نذر فيه القوة والقدرة وانما نفس وجوبه في النذر وحكمه جواز تقيده
 على الوقت وانما معيار المؤقت وبشرط الاداء فبسبب الوجوب كميته نذره
 القوم او العكاف ونفس وجوبه بالنذر من سنة نذر فيها الحج وحكمه
 في النذر لا الوجوب الوجوب الاخر فيؤخذ بالمطلق ومع الحفظ في الوصف ويؤخذ
 بنية قبل الزوال وانما معيار فقط كوقت فموم الكفاية والنذر المطلق والقفاء
 وعندها بعض من المطلق وحكمه تسبب النية وعدم الفوات الى اخر الامر
 وعدم التيقن وعند اكثر في متيقن كالحج وانما مشكل في شب الظرف
 والمعيار كوقت الحج وحكمه القوة العمر بشرط عدم التقويت فيما شرع به واد
 يوفق رخص جانب معياره فييقن وجوبه مع كونه اداء بعد العام الاول وعند

المعيار ما يعرف به القدر
 في المؤقت قدر بالوقت
 فانه ذهب الى المعيار والشرط
 والسبب هو شهر مطلق
 لا ايام خاصة
 يعني ان الوقت لا تعين القوم
 كونه على مسلك يتبع فيه حواله
 مستحقا على العامل كمن
 استأجر خبثه فلا يخطئه له
 بيده ثوبا بعينه فجا على قصد
 لا يتبع فيه على الاجارة مرتبة
 فعلى الطريق الاول انما نوى انقل
 يقع على المخرج عند وعلى الثاني على
 العرفه واذ اطلق النية في
 فالتحج ان يقع عن العرفه بلا خلاف
 وروية لان ترك العزيمة لم
 يتحقق بهذه النية فمرو
 ان رمضان كونه العزيمة احق
 مسافر في النذر



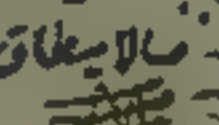

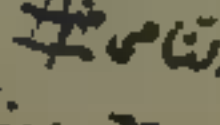


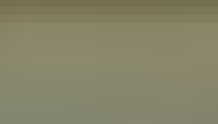
جانب




ومحمد جانب فرفقه فيكون ان خير لك بشرطه لا بقوته مع احتمال
 التيقن فيما شرع بالموت بعد التمكن في العام الاول مطلقا وقيل انما غلب
 فانه اذا اخذت فلو مات في اية لا يتم وصحة تنطوع من عليه الفرض
 خلافا للشافعي وصحح بالاطلاق النية والمسألة انما اداه تسليم
 عليه الوجوب بالامر ندخل الاعادة وقيل واسطة كالنقل عند اكثر في
 وانما قلنا ان تسليم مثل الواجب عند المكلف ويطلق كل منهما على الآخر
 فيجوز كل بينة الاخر والقفاء انما يشترط معقول فيقتضيه جديد اتفاقا
 وانما يعقوله فبب الاداء وقيل باللب بجدية ثم الاداء كحضر كامل بوضعه
 المشروع كالقوة مع الجماء وردت على المقصود او قاصر بدول ذلك لا
 السقوة مغزا ورد المقصود بجمانية وانما يشبه بالقضاء كالاشها
 لاحقا فلا يتغير فرضه بنية الاقامة وتسليم بعد مشرعا بعد الامساك
 والقفاء انما بالمعقول كامل كالقوة بالقوة وشماء المقصود بالمثل
 وانما يعقوله قاصر كضمان المقصود بالقيمة وانما بغیر معقول كالقدية
 للقوم والمال للقصاص وانما يشبه بالاداء كقفاء تكبيرات العبد
 في الركوع واداء قيمة عهدهم تزويج تعليم ولا بد للمأمور به من التحس
 بمعنى تعلق المدح عاجلا والشواب اجلا فعند الاشاعة ويقع من الحس
 تابع للامر والحكم بشرط لا وتند الشيخ برمتهم الامر تابع للحس
 في نفسه والحكم للمعقل كالمعزلة لكن في اجاب معرفة الله تعالى فواجب الايمان
 على النبي اتفاقا وردت في لفته بظواهر النصوص وقيل الامر تابع في

لا يشترط الفاني اذا عجز عن ادائه الصوم
 من الكلي فقدره ونقدية يحج بنص
 حديد
 عند عامه ما يشترط كشمس لانه
 ونحو الاسلام ورجي زيد
 وقيل صاحب الميزان والعراقيه
 وعامة الشافعية
 فانه رد باعتبار الوقت قاصر باعتبار
 ترك الاجابة
 فان فعله بعد فسخ الاسم دور باعتبار
 الوقت يشبه بالقضاء لانه ما انقضى
 له احرار انما سام
 باه يجعله عبد الغير سهر الزوجة ثم
 يشترط وسلك ايها فشيء بالقضاء
 فمما عجز احد الاولياء واخذ البتة
 من المال
 هو وقف يشبه بالاداء لبقاء محل
 الاداء الجدة فان الركوع يشبه القيام
 صورة لا ستواء النصف
 كالحج بغير النفس لينة وانه حرس
 بل هو واسطة فهو النفس


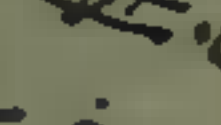
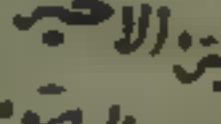

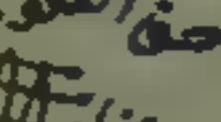


و اما بغير هذه الكمال كالعلم و ملائمة
 الفهم و ملائمة التقدير و صفه النقص
 و ممان الفهم فلا يتبعه ليس الفهم في
 كونه عقلية و يختلف بالاعتبار في
 تقديره بل عقلية بغيره و عدمه فلهذا
 بغير جعل الحكم للفعل كذا في جميع
 الاشياء بل في اجاب سؤله
 وهو من مافيل الحس و الحكم شرعي
 عند الامتناع و عقل عند المعركة
 و الحس عقل و الحكم شرعي عند
 الماتريدية 
 فكما ان مخالفة للمعركة في كونه الحكم
 للشرعي فكذلك مخالفة لغيره كونه
 العقلية لمعركة الحس فان غلبه
 العقل موجب للعلم بالحس
 نويد

ادرك العقل حله و الحس تابع فيها لا تدرك و المختار الامر تابع للحس
 بل لا و ان كان العقل لم يطلع و الحكم للشرع و الماتريدية اصاحي
 في ذلك و لو من جزاء حقيقة فانما ان لا يقبل بسقوط التكليف كالشديد
 و يقيد كالاتر حال الاكره و العقوبة حال الاعتذار و حكمه كالقوم
 و الزكوة و الحج و حكمه عدم سقوط بدوه الاداء الا ان يرضى ما يسقط
 بعينه و ان لغيره فذا من ذلك الغير وجوباً و سقوطاً فانما ان
 يتاخر ذلك الغير بنفس المأمور به كالحج فانما في نفسه تحريم كذا
 حسن لاعتلاء حكمه في اوله بل يتاخر الى فعله كالحج و البسوة الى
 الجحيم فحسب المعركة و لا تحصل بهما و الامر المطلق يقتضي اول
 الاول شرعاً لا بطلاناً اما لا متناعه في ذاته كقوله كفائاً فالاجماع
 على عدم وقوع التكليف و ان مخالفة لعلمه كذا و اخباره و ارادته
 فالاجماع و وقوع تكليف و ان عدم تعلق قدره البعد فهذا هو محل
 النزاع فقد اشاع و اجاز و عندنا محتج فلا بد من قدره بغير
 سلامة الاسباب و الآلات هي شرط لوجوب الاداء ان تغيب الزمة
 هي الزمة من الشيء لا النفس لوجوب الزوم الشيء في الزمة و هي
 نواته ممكنة ان يمتنع بها من اداء ما لزمه بلاخر في غالب مشرط
 لوجوب ادائه و ان واجب مطلقاً و لا يبرز في القضاء اخر الوقت على من
 حدث فيه الاهلية قلنا المشرع في الوقت كافي فيكون ادائه و يكون كونه واجب
 الاداء للعقل و قيل و قيل و مسته ما يوجب سبب الاداء كاتخاذ الزكوة

ان في نفسها اضافة المال التي حلت
 بواسطة دفع حاجته الفقير 
 في نفسه سبب بلاد و ان حصره بوسيلة
 زيادة بيت الشريك الشرقي بشرط
 انه تم 
 فان الاداء فيه ممتنع فلو وجب الاداء في التكليف
 بوجوب التكليف 
 فلا يتكلف بالابطال و انما يلزم
 ذلك ان لو كان التكليف بادائه فذلك
 الجز 
 فلا يتبع الزكوة و العشر و يخرج
 بهلاك المال و انما 
 ان لا يتقلب البسوة 
 و انما يسقط الزكوة 
 بهلاك انقضاء 

و انما يتقلب البسوة 
 و انما يسقط الزكوة 
 بهلاك انقضاء 

وبقائها شرط لبقاء الوجوب كذا في بجزء مكانها و توهتها و لو لم يشترط
 بقاء القدرة ان القضاء لم يمكنه لا يشترط بقاء القدرة بقاء الوجوب كذا في
 و عدمه العقل الامر بالامر بالشيء ليس بامر به في المختار الا بدليل
 لقوله من و هم بالفتوة يسع و قيل امر الامر فلهذا و رسول بالامر
 قلنا ذلك لا يكون مطلقاً **تيا** المأمور به على ما امر به هل يجب
 الا بوجوب الاجزاء ام تحتها ج الى دليل اخر و المختار نعم في وجوب انتقاء
 كراهته و قيل لا و الامتناع حاصل بآدي ما يطلق عليه صفة الامر المطلق
 كفار ما مور و بالايام و المعاملات و العقوبات و اعتقاد وجوب
 العبادات للمواظقة بترك الاعتقاد بالاتفاق و زمانه و وجوب اداء
 العبادات فكذلك عند هل العراق و الشافعي و المختار مذهب مشايخ
 ماوراء النهر من عدم المأمور به و انتهى **طلب** ترك الفعل استقلال
 جزئياً بالتحريم و قيل مشترك بينه وبين الكراهة لفظياً او معنوياً
 و موجبه القبول و التكرار و دوام التركة و مقتضى التبع بغير تعلق
 بالذم و العقاب فانما لعينه ولو يجب بغير اجزائه عقلاً لا لكفر
 و مشرعاً كبيع الحر و حكمه البطلان و ان لغيره و هو لا زماً كحرم
 الايام للتهمة و مجاوراً لمفارقاً لا يبيع وقت السند و انتهى من الحيات
 ان مطلقاً فلقبح لعينه و ان بقرينة خلافه فلفظه فالفير و هو فالفير
 ايضا كالزنا و المجاور فليس كذلك بل لا يترتب عليه حكم شرعي كوطي
 الحائض و من الشرعيات ان مطلقاً فلقبح لغيره و هو فالفير بالعلم

و كذا في بجزء مكانها و توهتها
 و انما يتقلب البسوة 
 و انما يسقط الزكوة 
 بهلاك انقضاء 
 فواجب في اجزاء الاخيرة من العمر و انما
 فان غلبه العقل و الصوم بالوجوب 
 و لا خلاف في عدم جواز الاداء في حال
 الكفر و لا في وجوب انتقاء بعد الاسلام
 و الشريعة في حق العقوبة في الاخرة بترك
 اداء العبادات ايضا 
 كاسترقائه و ابنته و ورس علمانه
 علم الهندى و بوسعود ما تريدي 
 لا يمنع صفة نقصان كالجمل او مخالف
 لغرضه كالظلم و غير ملائم للطبع كالمركبة
 فان مشكل ذلك يدرك بالعقل 

ولا ذى وبيت
الاول وبيت
واحد والرجل لا يظلم به احدا
ام قد فسد

لا تفتن الشهم اسكاه المنه عنه
شعاع
لا تاكل السبع الى الامانة الصاب
ليس بال فعبث
الاباء

كانت افاق وديهودية والنصانية
هذا الامان المامور به كل منى مقوت
عليه
ومن شمس وانه السرى ان يتخلص
بالامه العورة

من قول الرجل الامانة بعد عورت
طاقة غيب به سماع قيد وشكاح وهو
حقيقة سرعا وعرفا ويحتمل رفع
كل قيد لغتونا ليرصد في لونه
الاد يافته

اكرم بن تميم الطوال فيخرج الاخلوا
فخرج الاخلوا منهم ان يخلوا
ولا على انما حج البيت من استطاع اليه
سبيلا فيخرج غير المتطيع عسرات

ويفسد بوصفه عند الشافعي للبيع لعينه فيبطل وبقرينة العينة
فليطاه كبيع المصانيم ورا بقرينة القيرية فللكراهة في المحاور كالقوة
في المصنوعة وللفساد في الوصف كالبيع بالبشر لا الفاسد وبيع بالحز
ومع الامان المنهية ترتيب هذا المأمور به في وقت القصور بالامر
ولو متقدرا فخرام ولا فخره كالامر بالقيام الى الركعة الثانية اذا قل
ثم قام وقيل ان كماله اذا انتهى ورجد غير مقيني والقدرة الامر القدي
ليس بكمرة ولو تشرى وقيل نهى ندب وهذا المنهى عنه ان قوة عدم
المع بالمنهى فوجب كنهها على كنهها في ما ان كنهها والا فيجتم
السنة المؤثرة كلبس الحرم المحظوظ وقيل فوجب وقيل ان الفذ واحد
فامرهم اتفاقا ورا متقدرا فامر بالافذ في عند بعض ويوجد لابعنه عند
العامة ومن مباحث المشتركة بينها اباء هو اظهار المراد بالقول
والفعل او السكونية من كلام سابق بحر في جميع ما سبق غير الحكم والتشابه
وهو غنة الاول بيا تقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال
المجاز والخصوص فيصح موضوعا ومفهوما اتفاقا وبيان تفسير وهو
ايضا ما فيه خفاء من التشريك والتجمل والتشكيك والتخفي وهي جائز ان
لكل من يجز الواحد ويجوز تراخيها من وقت الخطاب خلافا لما في
التفسير في غير التجمل الامر وقت الحاجة خلافا لما في تجمل التكليف
وبيا تفسير هو تفسير موجب صدد الكلام باظهار المراد فيوقف او
اخره فيكون كلاما واحدا كما في تخصيص والامتناع والشرط خلاف الشمس

في التفسير
جمل شتى
عقب شتى
لما سببه
مستحسنا
هجر غير
احتجاج
سراحد
الطريق
احد الى آخر

الائمة

الائمة في بيان تبديل عنده والصفة والحال والغاية وبدل البعض وقد تغير
بغيرها كالتقطي ولا يجوز تأخير عن وقت الخطاب الا عند ابرهاتس رده
الاستثناء وقيل جائز في الضرورة ولا يجوز بحجر الواحد والامتناع كراهية
ان الميسر قطعا واما التخصيص فكل من فسر العام على بعض شيئا وله كلام
مستقل بموصول ولو حكى ويجوز بالعقل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع
عند بعض واما الاستثناء فالمراد التمثل وهو حكم بالبيان بعد التمثيل
الشيء وحذا في الميثاق في تقدم الحكم في المستثنى لا في تقدم الاصل عندنا وعند
الوجود المعارض فانه من التثنية والاشياء وبالعكس الحكمة التوحيد قلنا ان
توحيد للعرف الشرعي لا للوضع للفرد وشرطه كونه تائلا في الصدر فقد
لا تبعا فلا يجوز استثناء الفقيه من الحكم ولا الاقرب من الوكيل بالمفوضة
عنده يكون والاستثناء المستغرق باطل بلفظه او بما يفسد ويدهلوه
او بانه يحوي عيبا او حرارا لا محمولي بوميا يكره الا اذا عقيب بما يجره على السواء
عنه على ثلثة الاشياء فوجب اربعة واما باخص فونسي على الال
الا هذ عورة وبكرة ولا استثناء لغيره فيصحي ولا تطلق واحدة ولا يجوز
استثناء المساوي الاكثر خلافا لما يكون وزفر في الاكثر وقيل عدم يجوز مختص
بصريح اللذ وتفضل المقام اما ان يكون المستثنى من مستعلاء التباقي مجازا
هو قول الاكثر ومذهب الشافعي قبل وزو من ان يكون فيكون كالتخصيص
بالمستقبل قبل ويكون نفيا واثباتا بالعبارة واما ان يكون استثنى منه
على معناه الا على كنه الحكم عليه بعد اخرج المستثنى قبل هو الصحيح وهو

فانه قد يكون مفسرا كذا قال
انك طالع او دخلت الدار وعبد
قتر ان كلت فلانا ان شاء الله
فان عطف الشرطية ان شاء الله على
بعد ما حكى الاستثناء ففسر حكم
الشرطية ان شاء الله في حق الابطال
نقله المرات من تليخيم الجاسع ملك
وليد الموجود ملك

وقد سبق ان التخصيص بقول المحابنا
ان جماعي جائز لعل التوقف ان يجوز به
فكونه كاشفا عن تحميص مفارقة
والمنع بينه على كونه مترخيا فاقبل
يقع بتقديم حكم في المستثنى لعدم الدليل
عندنا وقال الشافعي يمنع الحكم في المستثنى
بطريق المعارض فامتناع الحكم فيه
لوجود المعارض فتعد لافاق على الف
الامانة كقوله ابتداء الامانة فانها
ليست على

وهذا قريب لما قيل الاستثناء في المقصود لا
التابع فلا يصح استثناء البناء في اقراره
وارا
فيكون عند كنه بطون عموم المجاز يعني مطلق الجواب
انما مثال ان لا المملوك امر من العبد مفرقا
قال ابن الكمال في ما مشتمل القيد انما مفرقا
ففي على صاحب الشئ مع

واما مثال المساوي فهو سائر ما في هذه الاصل
الاختلاف في ملك وهذا مع ما في المثال
ضامة انما هي مستثنى من غير جنس المشتري
منه لفظا يصح وان اتى على الكل لانه المستثنى
تصرف لفظي فينبغي ان يحذف لفظ على صرحا
يعني لما صار اجزاء من اهل القعة لحدها
الاستثناء من التثنية والاشياء بالاشياء
تكون بالاقبال بعد انشاء التثنية فوفقا انما يكون
بالاقبال بوضوح وفي اشياء بالاشياء بحسب
خصوصية المقام لانه ذكر بما قصد الى انما
عن كون كماله المستثنى للوجه بالحق والاشياء
كون في ذلك المقام لا مطلقا مع هو الاصل

تقولون ان الذين يرون الحضانة ثم ياتوا
بأربعة شهداء فلهذا هم ثمانية جلد ولا ينفق
شهادة ابد او اوتكدهم القاسقون الى الذين
تأبوا واصلح الالة فان قوله الة الذين تأبوا مشرف
عنه لا قوله والذين هم القاسقون حذر انفسهم
يرفعون بالقوة ولا ينفق القوة قبل الشهادتهم بل انما
من تمام الحق وعند الشافعي مشرف الى الجميع فينفق
شهادتهم الثانية بمسألة

فالظاهر كون سائر القبول وكذلك حال كونه

لما قالوا ان وضع الاستثناء في الشرية والتخصيص فيهم من القول اهل
الصفة انما يخرج وتكلم بالبداهة ومن اتقى اشياء وبالفكرس بمعنى كونه الاخر
واتكلم في حق الحكم والتثنية والاشياء بالاشياء او ما ان يرد مجموع المشتري
والمشتري ما عدل المشتري من المشتري منه وقفا وهو مذهب القائل اي
بكر قيل هو المشهور من اصحابنا وقيل مذهبنا غير العدد الثاني وفي العدد
الثالث معنى الاخير من عمل الاستثناء بطلان البيان والاشياء بعد جعل
متعارفة فلا خيرة والجميع عند الشافعي وتوقفنا في ما وبكر وقيل الاشتراك
وقيل ان تبينه الاستقلال الاخرى ويرجع اليهما والا فالى الجميع وقيل ان
فلهي الاستقلال فلا خيرة وان الاتصال تملك والا فالتوقف وكذا تعقب
الصفة والثانية والشر لا كس الظاهر من الشر لا فرق في كل عندنا ايضا
وكذا في صورة التقدير وما خولنا القبول بعد المراتب المتعارفة كذلك
يظهر في الاخير عندنا والجميع عند الشافعي على ما مر من احوال و
التمييز والصفة بالاحتياج في قوله وقفت اولادك واولاد اولادك محتاجين
فلا خير اولى لها ونقل عن البيضاوي في مجموع اسكلام الاتفاق في الصرف
الى الجميع والاستثناء من الاشياء في اتفاق كنه عند الشافعي وهو معلوم
مدلول التخصيص وحكم شرعي وعندنا عدم اهلي لاحكم شرعي واما في
التثنية فليس اشياء عندنا وعند الشافعي في التخصيص ومدلول التثنية والا
لشياء معلوم بدلالة الحال كالاستثناء من الشروط والاستثناء خلاف
جنس المشتري من لا يجوز عند محمد وكذا عندنا في الاشياء نجاسة

ب

بمن يستثنى من غير قوله في الدارين الاشياء وفيه اشياء
نجاسة جاز الاستثناء في قوله في الدارين الاشياء فينحصر فيمنها
يسمى هذا الاستثناء استثناء بتخصيص وله نوع آخر يسمى استثناء بتعريف
وهو ذكر مشيئة من لا يظهر بشيئة فقديم او ناسخ عن اطلعت والله ومشرط
طلا النوعين الوصل لا الفصل الا عند ابن عباس وفيه فيصير ان يستثنى
وما التعليق فيمنع التعليق فيجبون التعليق بالكل ومنع الحكم عند
الشافعي فلا يجوز ذلك عندنا واذ دخل بشرط على بشرط يقدم بشرط الاخر
والقديم مع الجزاء جزاء له سواء تاخر الجزاء عن الشرطية فورا دخلت
القدر ان كانت فلا فائدت حر او تقدم فوائدت حر ان دخلت الدار
ان كانت فلا فائدت جزاء بيمين الشرطية كان الاول فلا ينفق والثاني
لا يخلل فوائدت جزاء امرأة فهي كذا كانت فلا فائدت بشرط
يقابل الشرطية فلا ينقسم اجزاء الشرطية على اجزاء الشرطية
وشرطية وجود الشيء لا يوجب ان يكون شرطه لبقائه **مسألة** فزوجة
هو الظاهر المراد بغير الشطوق او بالسكوت منه ما حكم منطوق
كقوله ثم وورثه ابوه فلامه اشك ومنه ما ثبت بدلالة حال التكميم
سكوت صاحب الشرع وكذا السكوت في موضع الحاجة سكوت
الصحابية عن تقديم منفعة البدن في ولد المفرد وسكوت اب بكر
البالغة وسكوت ناكل عن اليمين وسكوت الشفيع ومنه ما ثبت
بضرورة طول الكلام او كثرة غوله على انه ودرهم ومائة ودينار ومائة

ب

كأحد المعارض كنهى طعنا بالادلة لا يكون
مشتركا كانه عنز كنهى طعنا لا يكون
الشركة مس

كما في فائدتا والثانية في باب
الاستثناء من كتاب الاقرار والتقصيد
فيهما من نقلنا حتى دينار والادوارهم

فشرطه وجود الكلام واخرى بعده
طلعت المبروجة وانما قبل اوله كما لم
يسبق مس

تقديمه ان كانت فلا فائدت حر ان دخلت
الدار مس
فزوج امرأة قبل الكلام ونزى بعد طلقت
للزوجة قبل الكلام لا ان ينفق مس

على حذف اجزاء العرض فانه ينقسم على اجزاء
المعرض في ثلث الاول فيمن طلق زوجته
بواحدة حين قالت طلقني ثلث بالثلاثة
ان طلقني ثلث فلا الف مس

والفصل في اخر كتاب القضاء من الدار

وتفريق بين جعل العطف بياناً للقول وبين ما يدل على نسخ النسخ فالله
في تعريفه وجوبه وحكمه وبشرطه والتاسيس والمنسوخ تعريفه هو
أن يقول دليل متعارف على خلاف ما دل عليه دليل مقدم وجوه وجواز
جعله جميع المتعارفين خلافاً لغير المتسوية من اليهود وحكمه حكم غيره
فمن لم يسمع ثابته ولا توقيت كانا قديماً حكم نفسه ولو كانا قديماً
الفعل كقولهم أبدأ هو حكم كبر لا تضليل ظاهر كالقول يجب أبدأ
فيل يقر وتدل فلا نسخ في العقلي والعقلي في الأصل لا اعتقاد ولا
في الاختيار كالقصاص والتعدي والتعدي ولو استقبلنا خلافاً لبعض
وشرطه الحكم لا الاعتقاد لا الفعل وعند قوم كالحكم من التمسك من
الفعل أيضاً والنسخ يرد بين الكتاب والسنة مطلقاً خلافاً لغيره
لأنه في مخالفة الإجماع ولا يكون في نسخي خلافاً لقوم ولا
منسوخاً في اختلاف الإجماع لا ينقض الإجماع السابق وعند سبي
برأيه لا ينسخ الإجماع وكذا القياس لا ينسخ ولا ينسخ والتاسيس
يجوز بالاشتقاق بالاختلاف ولا بد من ولا ينسخ المتواتر بالاحاد
عند الأكثرين دون المشهور واختلافه في نسخي الثابت بالدلالة مع
بقاء الأقل وبالعكس والمختار هو الثاني ولا يجوز بقاء فرع القياس
بعد نسخ أصله ولا يكسبه أيضاً والتاسيس يعرف بالثابت وتبيين
الرسول صريحاً أو دلالة كحديث كثر نهيتهم عن زيارة القبور إلا
مكره رؤسها وتنصيص الصريح خلافاً لبعضه فاذ لم يعرف النسخ

ينوق

ينوق لا يخبر فلا يشك النسخ بالاجتهاد ولا بقول عموم المفسرين ولا
بالاحاد ولو عدلوا خلافاً لبعض المنسوخ أمثلة تلاوة والحكم مثلاً
قال أبو بكر الأشعر في نسخة إذا زينا فارحاً فهي البتة أو وصف لكم
فقط ومنه الزيادة على النص سواء بزيادة جزء أو بشرط أو برفع
مفهوم فلا يصح الزيادة على النص على التواتر والمشهور بخبر الواحد
والقياس خلافاً للتأني في أدلته بيان محض ويجوز نسخ تلاوة الخبر
ونسخ التكليف بالاجتهاد منه ونسخ وجوب معرفة الله ونسخ
تحريم الكفر ونسخ جميع الشكليات باعدام العقل ولا يجوز نسخ مدلول
خبر لا يتفق ونسخ الشرائع قوله زيل مؤمن ^{الكس} الثاني في نسخ
بالبتة هو ما صدر من علي بن أبي طالب أو نفعلاً أو تقريراً وهو بالوحي
هو نوعاً فلا هي هو ثلاثة ما ثبت بمساواة الملك كالقرآن وما
بإشارته ويسمى خاطر فلا هي الملك وما لا يخ بقلبه بالهام ومنه
الحديث القدسي السند إليه وباطن ما يشال بالاجتهاد ومنه بعض
وجوده بعض والمختار يتم عند خوف فوت حادثة وإلا لا والمختار
حتى لا يخطأ لكم بلا تقرير عليه فيجب الاتباع بالاجتهاد بجميع
الامة وههنا مباحث الأول اتصال الخبر إليه على الله من أمثلة
تواتر إياه خبر قوي لا يتصور تواترهم على الكذب في القرون الثلاثة
فيغير على ضرورتها خلافاً لبعض وعند الفرائي من نظرية القياس
وبشرطه لا يكون في العقلية بل في الحسية واستواء جميع القرون

وعلم بعض المخبرين بكونه كان البعض مقلدا او ظاهرا او مجازا وما بهله
ما حصل العلم عنده ولا يشترط العدالة والاسلام والعدد المعين
والبلد ومن المتواتر ما هو بحسب المعنى كما كثر ما يتعلق بالاخيرة واتما
مشهور ان في القرنين الاخيرين فقط فيفيد علم على نية الظن فلا يكفل
جاحده وعند بعضنا على استدلالنا فكيف وهو تحت العمل بمنزلة
المتواتر فيكون الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نبيخ كالمسح على الخف
واتما واحد ان لم يكن كذلك في القرون الثلاثة فيفيد غلب الظن ان بشر
الابنة فيجب العمل به بالكتاب والاجماع وقيل يوجب العلم والعمل وقيل
لا يوجب شئ منها **الثاني** شرائط الراوي هو اربعة سبلوخ و
الاسلام والعدالة بمعنى رجاء الدين والعقل على اليقظة واشتهرة
فجر الفاسق والمستور مردود واسقط بسام الكلام ونهم
معناه وحفظ لفظه واشتات عليه الى وقت الاداء وشروطه فله معناه
لغة وكما بهله فقها فلا يقبل خبر المختلط والمفصل والمساهل و
صاحب الهوى مطلقا وفيما فيه تهمة والمعتبر في التقبيل ثبوت حال
التكلم والاداء في ثبوت حال الاداء فقط فيقبل ولو من الهوى او من
او بعد او محذور في **ثالث** حال الراوي وهو ان الراوي
مشهورا بالرواية فانه نقيها يقبل ويخفى به وان خالف جميع القياس
وعنه ما كذا تقدم القياس عليه والافاء ودفع القياس كلا او بعضا
يقبل والا فلا حديث المصنوعة وعند الكرخي تقدم على القياس خبر كل بدل

ضابطه واليه ميل اكثر **العلم** وان لم يكن مشهورا بل مجهولا
الاجديث او حديثه فان روى السلف منه او سكتوا عن الطرح
والرد فكالمعروف وان قبل البعض ونقل الثقات عن قليل او وافق
قياسا رد الكل فلا يعمل به وان لم يظهر حديثه في السلف لا يجب
العمل به بل يجوز ان وافق قياسا وان بعد القرون الثلاثة فلا يعمل
به وان كان مع ظهوره وهو المرسل بمعنى تركه بين الراوي
والمروي عنه فهو ان في احد القرون الثلاثة فيقبل عندنا واداءهم
فاما عند لا فكذا مطلقا عند الكرخي وان روى الثقات من سلة كسند
عند شيخنا بان واتما المرسل من وجه فالصحيح قبول واتما باطل
فاما بنقصان في الناقل بفقد شئ من شرائطه الراوي واتما
بعارضه دليل اقوى كعارضه حديث فاطمة بنت قيس لكتاب
وهذا لا يختص العموم قيل خلافا لاهل سمرقند كالشافعية
ودما يشذ في ثبوت النبوة العام واتما باعرض الصحابة عموما
حتما فيما ظهر به خلافا لم قيل ليقبلا عند العامة ان الصحيح
بمسند **الخامس** في العلم وهو ان الراوي فانما روى رواية
جرح وكذا تردده وتاويله بخلاف ظاهره عند الكرخي وليس بخبر
عند بعض وتأويله بغير اظاهر كتعيين بعض احتمالات او مجهول
المشترك المحمل رد الباع احتمالاته ويمتد بعد الرواية بخلاف ما
رواه يقينا جرحه دونه ما كان قبله او مجهول التاريخ والامتناع

عن العمل كالعمل بخلافه واتا من غير فانه كان صحابيا وليس عمل خفا
 فجر 2 وانه محل خفا ليس فجر 2 وان ائمة الحديث فانه الطعن بجلا لا يقبل
 وقيل يقبل ان ثقة عالما قيل هو الحق وانه مفسر بما اشفق على كونه جوقا
 والاطاعوا غير فاصب فجر 2 والافلا كطعن المبهم ولا جر 2 بقلة
 روايته او كثرتها وكثرة المز 2 وحداته الستة وجد عليه مسئلة
 اجتهادية ويثبت فجر 2 بالوحد كالتهديد ولا بالتعمق في الفقه
 وبالتعمق بالتقريب السادس محل الخبر فهو اتا عبادات خالفه
 او غالت على المعقوبة او على المؤنة او مقبولة منها يثبت بخبر الواحد
 بالبشر ان لا يقبل خبر الفاسق والمستور الا في البيانات ان ضم اليه
 الشرح دونه الحديث وقيل على 2 المستور كالعدل ولا يقبل خبر
 السني والمعقوبة والكافر مطلقا واتا عقوبات فعلى 2 يوسف واختاره
 الجصاص فلما ثبت وسنده لا يثبت وعليه لاكثر واتا حقوقا
 العباد في الازام فيه كالولادات والرسالات في الهدايا والودائع و
 الامانات والاذنان في التجارة فلا يشترط فيه الا التمييز فيقبل خبر الفاسق
 والسني والعبد والكافر ولو بدوه الشرح بخلاف الشمس الاثمة وما
 فيه ازام يحلف فشرط فيه الادد عند الامكان والعدالة والولاية
 ونفلا الشهادة وما فيه ازام من وجه كقول الكوكيل فانه وكيل او
 رسولا فيقبل خبر الغير العدل الواحد والا يشترط العدل والعدالة
 وعندهما لا ازام فيه المستمع نفس الخبر وهو رتبة ما علم

صدقة كخبر الرسول وحكم الاعتقاد والامثال وما علم كذبه كوعود وعقوبات
 الربوبية وحكم اعتقاد البطلان والاشتغال برده وما يحتملها بلا
 رجحان كخبر الفاسق وحكم التوقف والرابع ما يخرج صدقة
 كخبر الواحد القريب بشرط الرواية وحكم العمل به بلا لزوم اعتقاد
 بعينه ولا اطراح ثلثة وكل عزيمة رخصة الاول السماع فخرية ان
 تقرأ على المحدث تقول اهو كذا فيقول نعم او يقرأ هو عليك والاول
 اولى خلافا للمحدث والكتاب والرسالة من الغائب كالمطاب ان
 ثبت بالبيضة خلافا بجمهور المحدثين ورخصته الاجازة والمناولة
 فان علم ما في الكتاب صح الاجازة قيل صح مطلقا عند 2 يوسف وعمر
 شمس الاثمة الاصح ان عدم طهه الاجازة متفق والثاني المصطلح
 وعزيمته المفضل الى وقت الاداء ورخصته الكتابة فانه تذكر حين النقل
 فحجة وانقلب في زماننا عزيمة المصطلح ولا فلا يعمل به في الحديث وكذا
 في تسجيل النفاخ وكذا الشاهد وعمر 2 يوسف الكتاب يقبل في الحديث
 والسجل ان يده رتبة يد امينه والا فيقبل في الحديث ان موقفا
 لانه التسجيل لانه صك في يد الخصم ويجوز العمل بالصك في النقل
 معلوما بلا شبهة والثالث الاداء وعزيمته النقل بلفظه و
 رخصة النقل بالمعنى ومنعه ان يقرى بكسر وبعض المحدثين و
 المختار عند العامة ان نقيها يجوز مطلقا ولا فيقي فوق الفا
 لانه اقسام الخفاء ولا جوامع الحكم مطلقا وقيل جائز للفقير

العارف بالهنة ان ظاهر المعنى وقيل يجوز في المفردات دون المركبات
 وقيل لم يستحسن لفظه وقيل لم ينس لفظه وبقي معناه و
 اما اختصاص الحديث فقيل ليس بجائز مطلقا وقيل جائز مطلقا
 وقيل يجوز النقص لا الزيادة وقيل الصحيح ان من العالم الفارق
 بين تعلق المذكور بالمستوكلا وعدم فجائز والا فلا واكتفاء المستص
 بحل حجة الحديث فالأكثر الجواز كما ذكره وانما هو من اهل الفلاح
 كراهة وردة بان مخالفا لما استحسنوا عليه بلا تكيس واما فعله
 على الله واما غير قصدي كما في النجوم والسهو واما قصدي على
 ان يكون محض صواب او زلة او فعل طبع فلا يقتضي به واما غير ذلك
 فالاصل الافتداء به ان علم صفة من الاباحة والا استحباب والفرص
 واختلاف في الوجوب الا اذا قام دليل على الخصوص والافساح لم
 جاز لنا اتباعه وليس لنا اتباعه عند الكرخي ووجب عليه علينا
 اتباعه عند بعض واما تقريره فان كان مما علم انكاره فلا اثر في
 سكوتهم والادل على الجواز شي في الاستبصار في ذنب شريعة
 من قبلنا شريعة اذ قصه الله واخبر بها الرسول بلا تكيس ما لم
 يظهر نسخه واختلف انه هل الله لم هو مستفاد بشرع نبي قبله قيل
 لا وهو الاصح وقيل نعم فقيل بشرع نوح وقيل بشرع ابيهم و
 قيل بشرع موسى وقيل بشرع عيسى وقيل بما ثبت انه شرع وتوقف
 القرآن وعبد الجبار واما مذهب الصحابي فاما علم اتفاقهم ولو

سكوتا فيجب الاشباع واما علم اختلافهم فيجوز المخالفة كما لا يعدل
 عن اقوالهم الا بدليل فيعمل بما بالشرع او شهادة القلب وان لا
 يعلم اتفاقهم واختلافهم فيجب التقليد فيما لا يدرك بالقياس عند
 الكرخي قيل هو الاصح ومطلقا عند بي سعيد وهو مختار المتأخرين
 وقيل لا يجوز وقيل لا يجب كما يجوز وعند الشافعي لا تقلد احد
 منهم **اما** تأويل النص فلا يجب تقليدهم اجماعا **اما** التابعي قيل
 مثله ان ظهر فتواه من متهم قيل هو الاصح وفي الظاهر ان رواية عن ابي
 حنيفة لا تقلد هم هم رجال نكح رجال واما من بعدهم فلا ادنى يقلد
 الا على كغير المجتهد للمجتهد الركعة الثالثة الاجماع وهو اتفاق مجتهد
 ائمة محمد بن عمر على حكم بشرقي اجتهدوا وقيل على من من الامور
 وجهة قطعية وركنة الاتفاق والتعزية فيه تكلم الكل فهو قول او علمهم
 فعلي وارضخه تكلم بعض او عملهم وسكونه الباقي بعد بلونه ومضى
 انما قل فسكوني خلافا للشافعي وابي ابيان والباقي من العلوم
 واهله مجتهد غير فاسق ومبتدع مطلقا وقيل ان ذلك لا بد منه
 لا يعتمد بالعلوم والعالم العام من العلوم وقيل العلوم فيما لا يحتاج
 الى الرأي كنقل القرابة واخلاق المجتهد بشرطه اتفاق الكل في اهل
 العصر فلولم يوجد في عصر المجتهد واحد فيه قولان وعلى اشتراط
 العدد قيل باثنا عشر وعند شمس الائمة الثلاثة فلا يكتفى بالثلاثة ولا ابو
 بكر وعمر ولا الائمة الاربعة ولا اهل المدينة ولا يلزم كونهم صحابة

قالت ابى معتبره اجماع الصحابة ولا يكون لهم حد التواتر ولا انقراض
 النص والاختلاف السابق لا يضر الاجماع الا الحق كما بشر طه لا يكون
 خاوجا عن الخلاف السابق وعند البعض مطلقا واستدلال اهل النص
 بتاويل النص لا يمنع احداث دليل اخر لما بعدهم عند الاكثر كمنه
 آثاره كبر واحد وكذا قياس خلاف بعض وقيل نص قطعي وحكم لا غير
 افادة اليقين الا بالعدول عن فكفر جاحده مطلقا وقيل ان من الضرورة
 الدينية واقوى الاجماع الصحابة بمنزلة التواتر ثم بعدهم في
 لم يسبق فيه خلاف بمنزلة المشهور ثم ما سبق فيه خلاف بمنزلة
 الواحد وهذا يختلف فيه كالاجماع الذي رجع واحد من اهل
 الاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن قيل النسخ وناقلة
 بالتواتر فيكفر جاحده ان لم يكن سكوتيا او بالبشرة فيقرب من القطع
 او بجبر الواحد فيفيد الظن ويوجب العمل خلافا لبعض ويقدم
 على القياس خلافا لبعض وقول الصمى كذا نفع او كانوا ظاهرا
 في الاجماع خلافا لبعض فروع الشامل في زمر الاجتهاد ان كليهما جاع
 على واد لبلدة خاتمة فكذا عند بعض والاصح لا بل يعتبر في النص
 فيه وكذا الكلي غير زمر الاجتهاد ولهذا قال استعمال الناس حجة
 والمعروف عرفا كالشروط شرطها وسر اي يكون انه معتبر في خلاف
 المنصوص المبني على العرف كالتعارف بوزن الحظنة كمن المعتبر هو
 المعتبر العرف المقارن والسابق لا الطارئ واما العرف الخاص

فلا يثبت الحكم العام به وقيل يثبت الحكم الرابع في النقيس
 وهو اظهر مثل الحكم الاصل في الفرع بمثل علة الاصل في الفرع وهو
 حجة الا ان احواله تنحرف خلافا لبعض الظاهريين مطلقا وبعضهم في الشرع
 الشرعيات كاظهار تحريم النسيب بشاركتها المحرم للمسلمين
 فيه وله شرطان وكن وحكم ورفع آثار شرطه فان لا يكون حكم الاصل
 مخصوصا به بنقصه بوجاهة ولا لا يعدل عن سنده القياس بان
 لا يدرك علة كالمقدرة الشرعية او يستثنى عن سنده كالكليات
 او يتغير نظيره سواء اظهر معناه او لا وان يكون المعنى حكى شرعا
 غير حسي وفوق ثابت باحد الادلة الثلاثة غير مقيد في الاصل و
 في الفرع معدي الفرع هو نظيره ولا نص فيه ووفق القياس اولاد
 يثبت لفظه بالقياس خلافا لبعض ولا يتعدى المنسوخ ولا الثابت
 بالقياس ولا يقال ان من اهل المطلق فاهل لظاهره كالمسلم ولا
 يلحق الخطأ بالنيات في عدم الانطوار ولا يجوز السلم كمال قياسا
 على التوكل واما ركنه فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع
 الا الاصل فالقياس عليه وقيل حكمه وقيل دليله واما الفرع فال
 المقيسى وقيل حكمه واما حكم الاصل في افاده النص والاجماع و
 اما الجامع في العلة في جعل علامة على حكم النص هو احواله وصفا
 لازما كالشمية للزكاة في المضروبة حتى تجب في اعلى او عارضا كالحكا
 كالكيل للربو او جلييا كالطول في الهرة او خفيا كالقدرة والجس

اصول الشريعة الكتاب والسنة واجاء الامم والاصول الاربعة الفلكية

المتخلص

الحاصل فكل لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الافراد وحكمه ان يتناول المخصوص فقط
حام ما يتناول افراداً متفقة الحد على سبيل الشمول وان يوجب الحكم فيها بقوله قطعا
ولا يحتمل البيان

شبهة اما المشتركة فما يتناول افراداً مختلفة الحد ويحتمل البطلان وحكمه التوقف فيه بشرط التماثل
مؤيد واما القول في ترجيح بعض وجوهه بقا به الزائد فيسرح بعض وجوهه للعلم به
وحكمه الميل به على احتمال اللفظ

ظاهر
اما الظاهر فكلمة الكلام فلهذا المراه به السامع بصفة وحكمه وجوب العلم بالاذن ظهر منه
النفس في ذداد وضوحا على الظاهر بمعنى من التكلم لا في نفس البنية وحكمه وجوب العلم بما وضع على احتمال
مفسر المفسر فاذداد وضوحا على النفس على وجه لا يتقدم احتمال التناول وحكمه وجوب العلم قطعا على احتمال
الحكم في احكام المراه على احتمال الاستبعاد والتبديل وحكمه وجوب العلم في غير احتمال

التي هي في خفي مراده بفارض غير البهول لا بالابا الطيب وحكمه النظر فيه
مشكل فهو الداخل في اشكاله وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد من الاتجار على القلب وانما مل فيه
بجمل فاذددت فيه المعاني وشبهة المراد اشتباها لا يدرك بعض العبارة بل بالرجوع الى التفسير
متشابه فهو لم لا انقطع رجوعه من المراد منه وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة

التي هي في خفي مراده بفارض غير البهول لا بالابا الطيب وحكمه النظر فيه

الحقيقة فاسم كل لفظ اريد به ما وقع له وحكمه وجود ما وقع له خاصا او عاما

المعنى ان فاسم كل لفظ اريد به غير ما وقع له لمناسبة بينهما وحكمه وجود ما هو له فاما كان او كانا

مخرج فظاهر المراد بظهور ايتنا حقيقة كانه او مجازا وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه

كناية فاستمر المراد به ولا يفهم الا بقرينة وحكمه ان لا يعمل الا بالنية

عبارة النص فهو العمل بظهوره كسابق الكلام له

الاعتلال بان عبارة النص فهو العمل باشتراطه لانه غير مقفول ولا في النص له

وصح
هو ما يتعلق به
الوجود دون الوجود

دلالة النص فاشتبك معنى النص لغة لا اجتهادا

الاجماع اتفاق مجتهدي امة صحيحة في فهم وهو نوعا
على اخص

اقتضاها النص فاعلم يعمل الا بشرط تقدم عليه

غزمية وهي الكلام من غير ما يوجب الاتفاق

العللة ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء

او شذوذه في الفعل ان لا مزبابة

ونخسة وهو ان يتكلم او يفعل البعض

سبب ما يكون طريقا الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب

ولا وجود ولا يقتضيه معان العلم لكن تختلف

وبين الحكم عللة لاتفاق السبب

العلامة وهو ما يعرف الوجود من غير ان يتعلق به

وجوب ولا وجود

او اسم الجنس كقولهم انما دم طرقت النجى او حكما كقولهم ان ريت
انه كان على ابيك دين او مركبا او مفردا او منصوبا او غير منصوص
او غير منصوصا خلافا لا يقوم والاصل في النصوص قيل عدم التعليل الابدليل
وعند القاعة التعليل فنحن بعضهم بكل وصف صريح لا ضافة
الحكم اليه الا لما نرى وبعض لا بد من محتمين وعندنا لا بد مع ذلك من الدليل
على ان النصوص معللة في الجملة من نص او اجماع او تعليل منه اى احدها
والعلة القاهرة ان منصوصة فتجاوز اتفاقا واما مستنبط فلا تجوز
عندنا ولا بعللة مختلف وجودها في الفرع لونه الاصل او في علمتها مع
الاجماع على ثبوت الحكم في الاصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الاصل
والفرع **والعلة** تعرف بوجوه **الاول** الاجماع كالصغر للولاية
عليه بالمال **الثاني** النص اما صريح لا يقصد به غير العلة كقوله
كذا او لاجل اوكى واما ظاهر بمرتبة اه احتمال غير العلة كاللام والياء
والشرط والواو او مرتبة كانه في مقام التعليل او بمراتب كالقائه لفظ
الزوائد واما اى اى كان يترتب الحكم على المشتق نحو كرم العالم او يقع
جوابا نحو انتق رتبة في جواب واقعت امرائى او يفرق في الحكم بين
شيئين مع ذكرهما بحسب وصف نحو للفارسى سهماء وللراجل سهم
او ذكر صدهم نحو القاتل لا يوث او يفرق بالاستثناء نحو الا ان
يعقوب او بالغاية نحو حتى يظهروا بالشرط نحو مثل مثله او يذكر
وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضى وهو غصبا فان ذكر اتفاقا

اذا ذكر الوصف صريحا والحكم مستنبط منه نحو حل الله بيع او يذكر الحكم
صريحا والوصف مستنبط منه نحو حرمة الكفر ففيه من اذهب **الثالث**
المناسبة بمعنى ملازمة العلة الشرعية بانه يعتبر بشرع جنس الوصف
في جنس الحكم سواء الجنس سوى الابد الذي هو المصلحة المطلقة
لكل كلى فرب الجنس قوى القياس وهذه المجوزة للقياس والموجبة
اى تكون بالثبات بمعنى ان يثبت بنص او اجماع اعتبار علمية نوع
الوصف او جنس القريب في نوع الحكم او جنس القريب فالنوع في
النوع كالنظر في الولاية على النفس والجنس في الجنس كسقوط
الزكوة عن الصبي والنوع في الجنس كسقوط الزكوة عن العاقل له
والجنس في النوع كعدم دخول شئ في الجوف في عدم فساد الصوم
وقد يترك البعض مع البعض وقد يخرج نحو الدوراء وتنقيح المناظرة
والسبر والتقسيم **والتأحكام** القياس بالتعددية اتفاقا الحكم
التعليل عندنا وعندنا انما يجرى التعليل بالتعددية لزيادة القبول
وسرعة الوصول ولا ملل على حكم الشارع فيما لا تعددية فيه لا تعليل
فيه كالتعليل لاثبات السبب ابتداء او وصفه ولا ثبات الشرط
او وصفه ولا ثبات الحكم او وصفه واما التعليل لاثبات حكم شرعى
من اصل ثابت بالنص او الاجماع اى فرع هو نظيره واختلف في
التعليل لاثبات السببية او الشرعية بالتعددية **فصل** في القياس
ما سبق اليه افهام المجتهدين والاستحسان لا يكون كذلك وهو

دليل يقابل القياس الجلي وهو انما الاثر كالسلم والاجازة وبقا الصوم
 في النسيان او الاجماع كالاقتصاد واما الضرورة كطهارة الحيض
 والابار او القياس الخفي وله قسمان ما ضعف اثره وما ظهر
 فساداه وخفي لحيته فاول ذكر راجع على اول هذا لان معتبره هو الاثر
 لا الظهور وثاني هذا راجع على ثانيا فذكر الاول كسور سبع الطير
 فانه يحجب جنس قياسا على سواد سبع البهائم طاهر استحسانا
 لانها تشرب بنقارها وهو عظم ظاهر والثاني كسجدة التلاوة
 تؤذى بالركوع قياسا لاستحسانا وكل من القياس والاستحسان
 ينقسم الى ضعيف الاثر وقوية وفي هذه الاربع لا يرجح الاستحسان
 الا في قوى اثره وضعف اثر القياس والى صحيح الظاهر والباطل
 والى فاسدهما والى صحيح الظاهر وفاسد الباطل وبالعكس فالاول
 من القياس يرجح على كل استحسان وثانيه مردود وبقي الاخير
فالاول من الاستحسان يرجح على ثانياه مردود وبقي الاخير
 فالتعليل بينهما وبين احدى القياسين وقع مع اتحاد النوع
 فالقياس اولى ومع اختلاف النوع فما ظهر فسادا ابتداء كما
 ادق اتمل بنيت لحيته اقوى من العكس واستحسن بالقياس الخفي
 لا يتعدى لا غير من الاثر والاجماع والضرورة **وانما دفع منه**
النقض وهو منع مقدمة لا بعينها ببيان وجود العلة مع تخلف
 الحكم وردنه ثانيا منع وجود العلة في صورة النقص وتنفذ العلة في صورة

النقض والدفع بفرضي ثم انما يمكن دفع النقض بهذه الطرق فان لم يوجد
 في صورة النقض مانع فيبطل العلة والافلاو **المانعة** هي منع مقدمة
 بعينها ولما كان مقدمات القياس هي كون الوصف علة ووجودها
 في الاصل وفي الفرع وتحقيق شرط التعليل وتحقيق اوصاف العلة
 من التاثير وغيره فلما منع او يمنع كلا منها فاما يمنع نفس
 العلة او وجودها في الاصل او وجودها في الفرع او تحقيق شرط
 التعليل او تحقيق اوصافها فتكونها موقرة **فساد** الوضع
 هو انه يترتب على العلة نقيض ما يقتضيه العلة ولاور وذل بعد
 بيان المناسبة بما ثبت تاثيره شرعا لا يمكن فيه فساد الوضع
وفساد الاعتبار منع كونه المدعي كمالا للقياس بلور ودانقض
 على خلافه وجاب بالظن في النص بان خبر واحد او مؤول او معارض
والفرق هو وجود وصف في الاصل له مدخل في العلية ولا يوجد
 في الفرع قيل صحيح وقيل التحقيق فساد لانه نصب منصب التعليل
 وهو نزاع جدلي ولان الفارق انما يقتضيه اذ لم يثبت عليه المشترك
 الا اذا ثبت مانع الحكم في الفرع وكل كلام صحيح في الاصل اورد بالفرق
 كرتة ينبغي ان يورد بالمانعة **والمعارض** هي اقامة الدليل على
 نقيض مدعي الخصم وتجري في الحكم ان المدعي وفي علة اما الاولى فانه
 بدليل المعتل ولو بزيادة تقرير وتفسير فعارضة فيها مناقضة
 فان على غير نقيض الحكم بعينه فقلب وان على حكم يستلزم النقيض

فنعكس وان بدليل اخر فمعارضة خالصة فاما ثبت نقيض الحكم بعينه
 او تنقيص او حكما يستلزم النقيض واما الثانية فمعارضة
 في المقدمة فان جعل المعلول علته والعلته معلولا فمعارضة بمعنى المناقضة
 وقلب ايضا وانما يريد هذا اذا كان العلة حكما لا وصفا والمخلص ان
 يورد على طريق الاستدلال باجدها على الاخر والى مخالفة فان
 وقامة الدليل على نفي علية ما اثبتت المعلل فمقبول وانه على علية شئ
 اخر فان قاصرة او متقدمة الى جميع عليه لا تقبل وانه الى مختلف فيه يقبل
 عند اهل النظر لا عند الفقهاء **فتم** قد ينقل المعلل من كلامه الى اخر
 عند العجز عن الايراد فان ما هو غير علة او حكم فحشو فلا انتقال
 اما من علية الى اخرى لاثبات علة القياس او لاثبات حكم القياس
 او لاثبات حكم اخر تحت اليه حكم القياس ولما حكم الى اخر يحتاج
 اليه حكم القياس فيثبت بالعلته الاولى لكن الثاني مختلف فيه لعل الاصح
 ان يعجز لا والا نعم كما في حاجة الخليل **باب المعارضة** والمنزج
 اذا ورد دليلان يقضي احدهما ما يقتضيه الاخر بعينه فاما تساويا
 قوة او كان احدهما اقوى بوصف تابع فينتهي معارضة والقوة رجحان
 واما اقوى بما هو غير تابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازمة القوت
 واذ تساويا قوة في الاجماع تنقيح التبديل وفي الكتاب والسنة
 يحمل على نسخ الاخر من التاريخ معلوما واما انما امكرا بجمع باعتبار
 مخلص من الحكم والمحل او انما فذلك والتركه العمل بالدليلين وضرب

من الكتاب الى السنة ومن السنة الى قول السطحي مطلقا وانه قدم مطلقا
 كما هو عند الفخر والبردي وانه قدم نفي خالف القياسين كما هو عند
 اكثر من فيقدم في مخالفا لقياس ومنه الى القياس وانه لم يقدم هكذا
 اصلا كما هو عند الشرحسي فساوم مع القياس فيعمل باجدها
 بالتحري فان لم يكن هذا لم يصير يقرر الاصول قبل ورود الدليلين
 كما في سونب ايجار فمعارضة الاخبار والاثار وامتنع القياس و
المعارضة اما بين اثنين او قرائن او سنتين او اية وسنة
 مشهورة او متواترة والمخلص اما من قبل الحكم او المحل او الزمان
الاول فانما بان يوزع الحكم بالدليلين او يعمل على تفابير واما
 الثاني فان يعمل على تفابير محلي واما الثالث فباختلاف زمان
 الحكم او زمان الورد فان مرجحا فالثاني نسخ وانه دلالة كالمسح
 موخر عن المحرم والمثبت يوترقه الثاني فان مثبتا على القدم الاصل
 فالمثبت تقدم والافاء تحقيق انه بالدليل لتساويا وان احتمل
 الامر بين ينظر ليتبين الامر واما في معارضة القياس فلا نسخ
 ولا تساوي فيعمل بايتها شيئا بشهادة قلبه واما التي حجج فعلم
 مما سبق بعض وجوه متكسرة جميع الحكم على المفسر والمفسر على النص
 والنص على الظاهر متكسرة جميع الحقيقة على المجاز والنص على الكناية والعبارة
 على الاشارة والاشارة على الدلالة والدلالة على الاقتضاء والنهي على الامر
 والامر على الاجابة على الصحيح والاقول رضى لا على الاكثر احتى لا يجرى

وببشارة احدها لما رواه دون الاخر ويكون احدهما صاحب الوقفة
دون الاخر ويكون احدهما مشافها دون الاخر ويكون اقرب الى الرسول
عند سماعه ويكون احدهما صاحب الصحابة ويكون مقدم الاسلام ويكون
مشهور النسب ويكون تحملا في البلوغ ويكون من كنه اعدل والتمجيد
بحسب الخلق من وجوه يترجح المواقف لدليل اخر على ما لا يؤيد
دليل والموافق لعمل اهل المدينة والموافق لعمل الخلفاء الاربعة والموافق
لعمل الاعلم ويقدم من احاد المولدين بمرجح دليل تاوید وما ذكر فيه
العلة للحكم والعام الوارد على سبب خاص في خاص ذلك عليه والعام
الامتنى بالمق على غيره واحدا كخبرين بتفسير رواية يقول وفعل
واحد انتهى بذكر سبب وروده على الاخر وبقران تاخره على الاخر
كتاخر الاسلام **واما التراجع** المتعلقة بالفعول فمما عرف علة
تساير في على ما سلف ايا والايام الاقرب الا القطع على غيره والايام
مطلقا على المناسبة ويرجح تأشير الغير ثم النوع ثم الجنس القريب
ثم الاقرب فالاقرب واعتبار لشان الحكم اولى من اعتبار شانه العلة
فيرجح تأشير جنس العلة في نوع الحكم على تأشير نوع العلة جنس
الحكم ويرجح بقوت ثباته على الحكم وبكثرة الاصول وبالعكس
ان بعدم الحكم في جميع صور عدم الوصف وبقطعية الحكم الاصل دون
الاخر وبقطعية علة اصل احدهما او قل الغلب وبقطعية عدم
الفارق في احدهما وظلته في الاخر ويكون الوصف في احدهما حقيقيا

وان الاخر اعتبارا او حكم مجرد ويكون ثبوتيا وعدميا ويكون في احدهما
بابية وفي الاخر مجرد اما رة وفي احدهما منطوية وفي الاخر مظهرية وفي
احدهما ظاهرة والاخرة حقيقة وفي احدهما متحدة وفي الاخر مستقلة و
في احدهما متقدية في فرد اكثر وفي احدهما مطردة وفي الاخر منقوصة و
مطردة ومعلقة في احدهما دون الاخر في احدهما مطردة فقط وفي
الاخر متعلقة فقط ويكونها جامعة وما نفع للحكم دون الاخر وعند
تعارضه وجوه الترجيح فاما بالوصف الذاتي اولى من العرضي الترجيح
الفاسد منها غلب الاشبه لان الترجيح بالقوة والتأثير لا بالعدد
قرب واحد يقوى على الف وعموم الوصف كترجح الشافعي الطعنة على
الكيل والوزن لان الترجيح بالقوة لا بالقوة وقلة الاجزاء لانه
العبرة بالمع لا بالصورة وكثرة الادلة خلافا لانه كل دليل مع قطع
النظر عن غيره مؤثر بوجوده الغير وعدمه سواء **واما ترجيح**
بالكثرة في نحو كثرة الاصول في صوم غير منوي من الدليل فمتعلق
الحكم على المجموع الذي اعتبر فيه هيئته احتمالية ولذلك لا ترجح
بكثرة الرواة عند حصول الهيئة الاجتماعية كبلوغها حد الشهرة ولا
حديث بحديث اخر وكتاب اخر ولا قياس بقياس اخر فكل ما
صلح علة لا يصلح مرجحا **السباب الثاني** في الاحكام فيبحث فيه على
الحكم والحكام والحكوم عليه ففيه اربعة اركان **الاول** في الحكم وهو
ان خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالافتضاء او التحسين

او الوضع فهو انما يتكفي او وضعي فان قيل انما صفة لفعل المكلف كالا حكام
 الحنة او ان لا كالكلمة وما يتعلق به **والاول** انما ان يعبر عنه مفهوم
 المقاهد الدينية او الاخروية والاول صحيح انه الفعل موصل الى المقصود
 الدينين كما ينبغي وباطل ان لم يوصل اليه ذاتا وصفا وفاسد
 ان وصفا فقط وايضا فقد انما ان يتبطل اجزاء التصرف الشرعي واللا
 فغير منعقد وناقد ان ترتب عليه الاشر والافغير نافذ ولازم ان لم يكن
 رفو والافغير لازم **والثاني** انما عزيمته وهي ما شرع ابتداء غير
 مبني على اعداء العباد فاه الفعل اولى مع المنع من التكرار بقطعي
 ففرض وبظني فواجب وبلا منعه فستة ان الفعل طريقة مسكوتة
 في الدين والافندوب ونفل وان تركه راجحا على فعله مع المنع
 من اتيان محرام وبلا منع فمكروه وانه استويا فمباح فهو اخضر
 من اكله فالفرض لازم على عملا حتى يكفر جاحده مستخف
 ويفسق تاركه بلا عذر وقد يطلق على ما يفوت الجواز بفوته كما
 لو تركه اه حصل المقصود بجره حصوله ففرض كفاية وحكم الزوم
 على كل وسقوطه بفعل البعض وان لم يحصل المفعول الا بهدوره
 من كل فرض فليس وحكم الزوم على كل حتى وقد يكون الفرض واحد انهما
 من متعدد كحالة الكفارة والواجب لازم عملا فقط فلا يكفر منكروه
 بل يفسق ان لم يكن مؤلا ويعاقب تاركها وقد يطلق على ما يقع
 الفرض كالفرض على الواجب **والسنة** زعماء سنة الهدى
 هم ما يكون على سبيل العبادة وتاركها مستحق الذم ومنها سنن

الرواتب

الرواتب وحكمها ينيل الثواب بالفعل والعقاب والآساء والكراهية
 بالترك والكفر بالاستخفاف والشهاوه وكالواجب المطلبة للنبوة
 وقيل بانهم بالترك وسنة الزوائد ما يكون على سبيل العادة وتركها
 ليس بكراهية ولا آساءة ولا يستحق اللوم بل هو لا بأس فيه ومطلق
 سنة قيل شامل لغير سنة هكاهذا وقيل مختص لسنة كما
 هو عند الشافعي وقد تطلق على الثابت بالسنة كقول ابي حنيفة
 لو ترك سنة وانفل وكذا المندوب يشا بافعله ولا يسي تاركه
 وهو دونه الرواتب ويلزم بالشروع والاحرام يعاقب على فعله وهو
 ما لعينه ان منشا الحزمة عين ذلك الشيء او الفغير ان منشا الحزمة
 غير ذلك الشيء والقياس كفي مستحلهما كما هو مذهب البعض
 والمشهور ان لعينه يكفر والآلا وقد يفصل ان من العالم نعم والآ
 فانا بثبوته بقطعي يكفر والآلا واطلق البعض ان استحلال المعية
 ولو صغيرة كفر والمكروه قريب الى اكل او تحريمي قريب الى الحرمة و
 عند محمد حرام كونه بظني كالواجب مع الفرض وحكمهما العقاب
 لكن الثاني اكثر وايضا في الثاني محذور وهو العقوبة كحرمان الشفاعة
 وقيل يفسق به وعدم العقاب خلافا لمحمد وفي تركها ثواب قالوا
 ولا يكفر بالاستحلال وقيل ترك الواجب كراهية مخربة وترك السنة
 تنزيهية وقيل بترك سنة هدي يقال يكفر او يسي وتسنة
 الرواتب لا بأس وبترك واجب يقال يعيد ومطلق الكراهية

يجعل على التحريم وقيل ما في باب الصلوة تنزيه وما غيره تحريم **واما رخصة**
 هي ما شرع ثابتاً مستبناً على العذر وهي اربعة **الاول** ما استبيح
 مع قيام المحرم والحكمة كاجزاء كلمة الكفر مكرها بقطع او قتل كمن لو
 اخذ بالعزبة كان **اولى** **والثاني** ما استبيح مع قيام المحرم لا الحرة
 كافتان المسافر والعزبة الاولى الا انه يصفه **والثالث** ما وضع
 على من الاصل والاعلال **والرابع** ما سقطت مع مشروعية لثان
 موضع اخر كالحزن لكثرة **والرخصة** اما شرفية من الفرق على التخيير
 كقصر صوم المسافر واما اسقاطها تعين الفرق بحيث لا يبقى مشروعية
 العزبة كقصر الصلوة **فان** **الاصلي** في الاشياء الاباحة عند بعض
 من كالكفر في قيل وهو المختار وعند الشافعي او التحريم كما نسب
 الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث والتوقف عند بعض من **واما**
 الوضعي فاشترط ان يتعلّق شيء بالحكم التكليف وحصول صفة له
 باعتبار ذلك الحكم فالمتعلقات دخلت في الاخر فركبوا **والافان** اشر
 فيه فعلة **والافان** اوصل اليه في الجملة فب **والافان** توقف عليه
 وجوده فشرط **والافان** فلا اقل من الدلالة عليه فعلة **اما الركن**
 في يتقوم به الشيء فاما **الاصلي** ان ينتفي الحكم عند انتفائه كالتهدية
 او ان يدان له ينتفي حكماً لعذر كالاقرار **واما العلة** في
 يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة موثراً فيه مثلاً ومنهم من
 جوز الشراخي فاما علة اسمها ومعنى وحكي كالمبيع المطلق للملك

وان

واما علة اسمها ومعنى وحكي كالمبيع المطلق للملك
 الوقت للفقولي واما علة معنى وحكي كالحزن الاخير من العلة كالقربة
 والملك للعقوبات واما علة اسمها ومعنى وحكي كالمبيع المطلق للملك
 فقط كاحد وصغير كرتب منهما العلة كترتيب علة الربا من القدر
 الجنس واما علة حكماً فقط كاجزاء الاخير من الداعي المرتب واما
 السبب فما يكون طريقاً الى الحكم فقط ولا بد ان يتوسط بين السبب
 والحكم علة فاه مضافة الى السبب فالسبب بمعنى العلة فيضاف الحكم
 اليه فيجب الضمان كسوق الدابة هلكت شيء بوطئها واه لم تنصف
 اليه ككوة العلة فعلاً اختيارياً فب حقيقي لا يضاف الحكم اليه فلا
 يضمن الدال على السرقة او القتل او القطع الطريق ولا من دفع صبيّاً
 سلاحاً لم يمسكه له فقتل به نفسه واه اضاف الى السبب الحكم ثبوتاً
 عنده على صحة الشراخي ووثبت الحكم بغير موضوع مستحل ولم يوضع
 الحكم فيضاف اشر الفعل اليه بالتدري كقربان ملك الغير وارضاه
 الكبيرة من زنتها الصغيرة بالتقدم وسر السبب ما هو محبان لا فضائه
 الى الحكم في المال كالتطبيق المعلق للحزن لان رتباً لا يوصل اليه لآلة الشرط
 على خطر الوجود ولهذا المجاز شبهة لكيفية فتخير الشك في بطل
 لتعلق خلاف الزفر فلا يبطل عنده **اعلم** ان لكل من الاحكام
 سبب ظاهر فلا يمان حدود العالم او مكان فيصح ايماء الصبي
 والصلوة الوقت وكثرة الثياب والتمتع شرطاً لوجوب الاداء

وللصوم اليوم وقيل بشهود الشهر وللهذه الفطر والسر عونه وبلى
 عليه والفطر شرط لا يلحق البيت والوقت والاستطاعة شرط لا يجوز
 والاداء والعشر الارض النامية تحقيقا للخراج تقدير وللطهارة ارادة
 الطهارة والحديث شرط للمحدود والعقوبات والكفارات ما نسبت اليه
 سراسرة وقتل ودمر اشر سيرا كخطر والاباحة ولشرعية المعاملة
 البقاء المقدر وللاختصاصات الشرعية التفريعات الشرعية وما
 الشرطية فاما شرط محض وهو اما حقيقي يتوقف عليه الشيء
 في الواقع او حكم الشرع كالشهادة للشكاح والوضوء للصلوة وجعل
 ما يعتبر المكلف ويتعلق تصرفاته عليه كما بكلمة الشرط او دلالتها
واما شرط في حكم العلة وهو ما لا يعارضه علة تصلح الاضافة
 الحكم اليها فيضاف اليه ككفر البز وشفق الزق وقطع جبل
 القنديل **واما** شرط في حكم السب وهو شرط ان يترتب
 وبين الحكم فعل مختار غير منسوب اليه كحل قيد العبد وفتح باب
 تفحص او اصبل **واما** شرط اسمي لا حكمي كقول بشر عليه
 علة بهما الحكم **واما** شرط علامة وهو ما يبتني وجوده على حقيقة
 او وجود صفتها كخفية كالولادة للثب عند هي فتب بشهادة
 القابلة وكالاخصان للرجم فلا يضمن شهود الزنا اذا رجعوا لانه
 العلاقة لا يضاف الحكم اليها **واما** العلامة فما يعرف الحكم به بلا
 تعلق بشئ من الوجوب والوجود به وهي اما محض كالنكيس واما

بمعنى

بمعنى الشرط كما مر من كحوا لاختصاصه واما بمعنى العلة كالعلة الشرعية
 واما علامة مجاز كالعلة الحقيقية والشرط الحقيقي **الشرط الإضافي**
 في الحكم قد عرفت مما سبق ان الحكم بالحكم بالحس والتفصيل هو الشرع وليس
 للعقل مدخل في الحكم والادراك غير كونه الله الفهم بخطاب عند الاشاعة
 والحكم والادراك فيهما للعقل فقط عند المعترلة والمختار عند ثاب
 الحاكم هو الشرع والعقل مبني في البعض فالعقل غير معتبر كل الا
 اعتبار فلا يكلف اليه معنى بالاباء ولا يهدر كل الاهداء فيعتبر ايمانه
 وكفره قيل وهو المحل لقوله الامام لا عذر لاحد في الجهل بالخلق لقيام
 الاتفاق فالانفس يعذر في الشرع في قيام الدليل **الركن الثالث**
 في المحكوم به هو اربعة ما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم
 شرعي لكنه ليس سببا للاحكام وسبب حكم شرعي اخر كالزنا
 وما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي لكنه ليس
 سببا للاحكام وما له متعلق بحكم شرعي وهو يتعلق بحكم شرعي
 اخر كالطهارة ثم المحكوم به اما حقوق الله خالصة او حقوق العباد
 خالصة او ما اجتمع فيه الحقان وحق الله غالب كخذ القذف او حق
 العباد غالب كالقتل وحقوق الثانية عبارات خالصة كالايمان
 وفروع ولهما اصول وفروع وزوائد وعبارات فيها مؤنة كصدقة
 الفطر ومؤنة فيها عبارة كالعشر ومؤنة فيها عقوبة كالحزج
 وحقوق دائرة بين العبادات والعقوبات كالكفارات والعبادات غالب

في الكفارة غير المفروضة قائم بنفسه كمنس الفنايم والمعاد وهو مقبولة كالملة
 كالحديد فلا يجوز عفوها ومقبولة قاصرة كرمات الارث بالقتل الركن الرابع
 في المحكوم عليه وهو المالك ولا بد لتكليفه من الاهلية وهي لا تثبت الا
 بالعقل واستبر فيه طه البلوغ وقد عرفت انه المختار عند ذلك العقل هو
 المتوسط ثم الاهلية نوعان الاولى اهلية وجوب وهي بناء على قيام
 الذمة فالأدنى له ذمة قبل الولادة ومن وجب صلح لما لا عليه وبعد
 الولادة يصلح لهما لو كتما الوجوب غير متق بنفس بل حكم وهو الاداء
 من اختيار فجاز ان لا يثبت في حقه لعدم حكم الوجوب ~~فلا يثبت~~
 وغرضه فكل ما يمكن اداؤه يجب عليه وما لا يمكن لا يثبت لعدم
 المحل كبيع امرء فمأكله من حقوق العباد غرما وعوضا يجب عليه
 وكذا ما كان له من متبعية المومن كنفقة القريب والاعوان كنفقة
 الزوجة لا ما يشبه الاجزية فلا ~~يحمل~~ يتحمل الدية وما كان عقوبة
 او جزية لا يجب ومن حقوق الله تعالى ما يصح اداؤه من يجب عليه كالعشر
 واخراج وما لا يصح فلا كالعبادة الخالصة والعقوبات وما
 كان عبادة فيها مؤنة لا يلزم عليه عند محمد ويلزم عندهما والثاني
 اهلية اداء هي قاصرة تبني عليها صحة الاداء وكاملة يستثنى عليها وجوب
 الاداء وكل منهما يثبت بقدرة كذلك ثابتة بعقل كذلك بالقاهرة
 على الصبي والمعتوه والكامل عقل البالغ وما بالقاهرة انواع
 فحقوق الله كالايما وفروعه البدنية تصح من غير لزوم عليه وكذا

الكفر في احكام الاخرة اجماعا و في احكام الدنيا ايضا سندهما خلافا لا يوافق
 وحقوق العباد ان نفعها يحض ويصح من بغير اذن وليه وان من محضا
 لا اوان دائرة بينهما كالباع يصح من برئ وليه لا بد منه ثم العوارض
 مساوية ومكتسبة اما المساوية فمنها الجحود وهو يوجب الجحود الاقوال
 لا الاعتقال ولو باجازه الولى ويسقط عليه الحدود والكفارات والعبادات
 والشرعات وما كان حسنا لذاته كالايما وقبيل الذمة كالكفر ولورده
 انما يثبت حقه ثبعا لا بويه ووليه **ومن** الصغر وهو قبل ان
 يفعل كالمجنون الا انه العرض فيه على نفس الصغير فيؤخر الى زمانه
 ان يعقل وبعده يحدث له ضرب من اهلية الاداء فلا يسقط عنه ما لا
 يتحمل سقوطه عن البالغ نحو نفس وجوب الايما فاذا اداه يقع
 فرضا خلافا للشمس الائمة ويستأب عليه ويسقط عنه ما يتحمل
 المستوفى كوجوب اداء الايما ويعفى عنه كل عهدة يحتمل العفو فلا يبقى
 دونه ولا حقوق العباد ولا يلزم على غيره واذا اسلمت زوجته
 يعرض عليه الاسلام **ومن** العتة هو انة توجب خلافا العقل
 فيشبه بعض كلام العقلاء وبعض كلام الجانيس وهو كالصبي مع العقل
ومن النسيان وهو لا ينافي الوجوب ولا وجوب الاداء حقه ثم كمن
 يقع في غلب فيه حقه كالفقير وتسمية الذبيحة لا بتقصير كالاكل
 في الهوة بخلاف حقوق العباد كمن اذات ناسيا دينه او سب
 شرعى يعفى **والا فلا** **ومن** الصوم وهو يوجب تأخير الخطاب لا تأخير

الوجوب ويبطل عباراته في الطلاق والعقاق والاسلام والردة لعدم
 الاختيار **ومنها** الانشاء وهو فوق النوم فيبطل العبارات ويمنع البناء
 وينقض الوضوء **ومنها** الرق وهو بمنزلة حكمي بشرى في الاصل جزئيا للكفر وهو
 لا ينجز كالعتق وكذا الاستاق عندهما وهو ينال ما كنية المال ولو
 منافع نفسه الا ما استثنى من القرب فلا يملك البشري ولا يصح حجة ولا
 ينال ما كنية غير المال كالنكاح واليد والدم وينال كمال الحال في اهلية الكمال
 بشرية كالدمنة والحل والولاية وهو مفهوم الذم ولا حجة جملة عليه
 ولا عيد ولا شريك ولا دنه ولا اقامة ولا نج ولا يكد شاهد ولا
 مرتبة ولا عاشر ولا قاضي ولا وليا في نكاح او قود **ومنها**
 الحيض والنفاسي لا يعد ما اهلية الوجوب والاداء الا اداء الطهارة
 عنهما بشرط الطهارة والصوم **ومنها** المرض يوجب العبادات بقدر
 قدرته فما انقطع الموت بوجوب الحجر بقدر ما يطالب به حق العزيم
 والوارث فيما يحتمل الفسخ من تصرف يفتح حاله فينقض عند الحاجة
 ولا ما لا يحتمل فكالمتعلق بالموت كالعقاق على وراث او على عزيم
 ووصية ولو باءا حق الله تعالى المال انما ينفذ منه الثلث ولا تصح
 للوهرث صورة ومعنى وحقيقة وشبهة **ومنها** الموت يستقط
 استكلياته الا الاثم وكذا الصلوات الا بالولية غير الثلث وما شرع
 عليه الحاجة غيره او متعلقا بالعين يبقى ببقاء العين كالموت واداء
 متعلق بالذمة ووجوب لا بطريق الهلاك كما وجب بالعارضة

لم يبق

لم يبق بجزء الذمة حتى ينظم اليها مال او ذمة كقيل فلذا لا
 يصح الكفالة بالدين عن الميت المفلس اذ لم يخلف كقيل وما
 شرع الحاجة نفسه يبقى بقدر ما يقضي به حاجته لذا قدم **ومنها**
 شتم ديونه شتم وصاياه شتم يورث **واما** المكتسبة فاصناف
 ايضا **ومنها** الجهل اما جهل لا يصلح عذرا كجهل الكافر بالله تعالى
 فاستقارده في حكم لا يقبل التبدل باطل وفيما يقبله داخرا لتعرض
 له وللخطاب في حكم الدنيا فلا يجب اعتقاد الادلة واما جهل
 كذلك كنهه دون كونه على تاويل فاسد كجهل ذي الهوى وكجهل
 الباني فيضمن ما اتلفه وكجهل مخالف في اجتهاده الكتاب والسنة
 المشهورة او الاجماع واما جهل يصلح شبهة كجهل في موضع
 الاجتهاد الصالح او في موضع الشبهة كجهل من افتقر بعد
 عفو شريكه وجهل من زنا بكارية امرأته او والده فلا حد
 عليه واما جهل يصلح عذرا كجهل مسلم له بها جر البنا **ومنها**
 اسكر وهو اما بطريق مباح فيمنع صحة التصرفات او
 بطريق مخطور فلا ينال اهلية فيلزم منه كل الاحكام الا
 الردة **ومنها** الهزل ما يتكلم بلا قصد معنى ويشترط
 التصريح باللسان قبل العقد ولا يعتبر دلالته وهو لا ينال
 اهلية الوجوب والاداء ولا اختيار المباشرة والرضا بها
 بل اختيار الحكم والرضا به بمنزلة شرط الخيار فيصح الردة

والاسلام طائر لا الهزل يبطل الا خبر رت فيم يحتمل الفسخ اولا
واما الانتشاءات فلها تفصيل في المقتولات **ومنها** السفر هو صفة
تفتقر الانتشاء فتملح على خلاف موجب العقل والشرع وهو لا يستلزم
الاهليتين ولا شيئا منها حكم الشرع ولا يعطى مال من ريع سفينة
الى الرشد عند هدايا الى سائر الرشد عند هدايا لا على السفر بعد البلوغ
سواء فيم يبطل الهزلي ويحتمل الفسخ اولا ولا يستلزم هدايا حجر فيم
يقبل الفسخ **ومنها** السفر وهو من اسباب التخفيف فيقصر
الربا على ان لا يجوز الاكمال خذنا للشان في ويؤخر الصوم ان شاء
لكم لا يحل الفطر لسافر صام وصائم سافر في رمضان واسقط
الكفارة بخلاف المريض ومن احكام السفر المسح ثلثة ايام و
سقوط وجوب الحج والعمرة والاضحية وتكبير التثنية وعدم
حزج المرأة بلا زوج او محرم وعدم خروج الولد بلا رضاء ابو يغير
الحج وعدم خروج المديون بلا رضاء الدائن **ومنها** الخطا وهو الفعل
بلا قصد تام ولا ينافي الاهليتين لكن يعالج بذراة سقوط ما حرم الله
ثم اذا حصل من اجتهاد ويعالج شبهة في باب العقوبة فلا يان ثم ولا
يقصر ولا يعالج بذراة حقوق العباد ويعالج تخفيفا باهولة
لم تقابل بالاول وجب بالفعل كالدية وصح طلاقه واستعديده
فاسد اكسب المكره اذا صدق حكم خصم **ومنها** الاكره هو نواه
سليبي هو ما يعدم الرضا او يفسد الاختيار ويوجب الاكراه بالانفاق

الظلم او مفقود غير سليبي ما يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار كما يحل
او قيد او ضرب وهو مطلق لا ينافي الاهليتين ولا الخطا ولا سقوط
الاختيار وانه افسد في الاقوال التي لا تفسخ تنفذ بالاكره والتي
تفسخ تفسد ولا يصح الاقارب **باب الاجتهاد** هو استفراف
الفقيه الواسع لتحصيل الظن بحكم شرعي وشرطي ان يحكم على الكتاب
على ما ذكرنا وحكم غلبة الظن ما يجتهد بخطي ويصيب فالحق واحد
عند الله تعالى خلافا لمقتزاة واختلاف في مجرد الاجتهاد والاصح لا و
اختلاف في الله عليه السلام هل هو متقدم بالاجتهاد فيم لا ينقض
فيه فاختيار ابو يوسف وحدث وقوله قيل لا يحتمل الخطا والاضح يحتمل
لكم لا يقرر عليه وقيل نعم فيم يتعلق بالحرب ووه الاحكام ولا اثم
على الخطي في حقه خلافا لثقة القياس ويجوز تغير الاجتهاد
فيكون الرجوع وعليه يحتمل ما اذا كان المجتهد قولان متنافيين لكن
في وقتين والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالاول فلا
ينقض مجتهد حكم نفسه اذا تبدل اجتهاده حكم غيره الا اذا خالف
قائلها ولا تقليد مع الاجتهاد **واختلف** في نفاذ حكم مقلد بخلاف
مذهب امامي اختلف في جواز تقليده بل ناهيه وقيل لا باس
باخذ العام في كل مسألة بقول مجتهد خفي عليه وقيل وهو الاصح
لكم الاكثر عدده واذ اوقع اجتهاده في حكم فلا يقلد فيه مجتهد اخر
واما قيل الاجتهاد فليس المختار فكذا وقيل الا ان يكون اعلم منه

محابيا او غير وقيل الا ان يكون محابيا وقيل محابيا ارجح ولا تقلد
 في الاستقادات وقال بعض جوازها وبعض اخر بوجوبه فان النظر
 حرام فيه لنا الاجماع على وجوب النظر في معرفة صحة ومذهبنا حتى
 يحتمل الخطا ومذهب مخالفنا خطا يحتمل السقوط بمقتدنا
 في الاستقادات حتى ومقتد مخالفنا بطلا والمستغنى لا يستغنى
 الا بتمتع علمه وعند الله فاهما مجهولين فالحتم الدوم و
 ان معلوم العلم ومجهول العدالة فيستغنى واختلافه ان يغير
 المجتهد هل يفتي بمذهب مجتهد على اربعة واختار جوازها
 ان مطلقا على ما اخذ الاحكام وعملها وتبين الصحيح والفاصل
 وهذا هو المراد ان المفتي لا بد من كونه مجتهدا وتلك يجوز مطلقا
 وقيل لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد يجوز تقليد المفضل
 وقيل بتفسيره الافضل واذا عمل العامي بقول مجتهد في حكم فليس
 له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما حكم اخر فاختار الجوز
 قالوا من سئل عن عشرة فاصاب في ثمانية واطل في اثنين
 فمجتهد وقال بعض لا بد للاجتهاد من حفظ الميسر ومعرفة
 الناسخ والمنسوخ والحكم والمؤول وعادات الناس وعما
 بعد اذا كان صواب الرجل اكثر من خطا جاز له يفتي والمفتي
 ان مقلدا ياخذ بقول الاقل فان المسئلة خلافية فان كان له اربعة
 في جانب وصاحب في جانب فالمفتي بالخيار وان احدى مع

ويجوز لمن لم يبلغ تلك المرتبة
 وقيل لا يجوز عند عدم الاجتهاد

بقولهم

بقولهم الا ان يعطى المفتي المشايخ بالقول بقول اي حتم اي كوف
 ثم محمد ثم زفر والحسن بن زياد والذا لم يجد قول من الفقهاء
 مجتهد برأيه اه عرق وجوه الفقه المفتي اذا سئل عن شيء يفتي
 بالفتي خلا على الكمال وانما يفتي بما يقع عنده من الفقه والفتنة
 العوام المتسكن بقول الفقهاء دون الكتاب والسنة وليس لهم
 اختيار اقوال الصحابة الى غير ذلك قال علي بن ابي طالب
 وليس لهم اختيار اقوال الصحابة كذلك وكفاية او خبر مخالف
 المذهب فقها شامحون على النسخ والتاويل والاختصاص
 او الترجيح فلا يحكم على عدم بلونه اليها بقول الفقهاء مرجح
 على الشواهد لكن عند الشك في تقدم الخبر الصحيح على الرواية
 خاصة في قواعد كلية او كثرية مهمة نافذة في الفقه والسنن
 الستة من غير ضرورة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما
 انتهى للقادر الشهرة ان يكون ربه شاب والافلا ويلزم مقابلة
 اخرى وهي الامور بمقاديرها اذا اجتمع الحلال والحرام فالحلال
 الحرام اذا اجتمع محرم ونسب الاغلب المحرم اذا اجتمع المباح مشرة
 والمتسبب الصنف الى الحكم المباح مشر استعمال الناس حجة في العمل
 بها الامر لا يفتي بلامر ولا الا في خمسة مذكورة في المنع الا بمرور
 الاعيان ليس يجازي دون عودها اجزاء العوض تنقسم على اجزاء
 المعوض الاجزاء والقضاء لا يحتمل ان اختلاف الامسباب بمنزلة اختلاف

الاشياء اذا بطلت بشئ بطل ما تضمنه اذا بطل الاصل بطل ما كان
اذا ازال المانع ما دام المانع اذا تعارضت مقصدان روعي قلبي مزار
بارتجاب اخفيها الاسباب مطلوبة ^{بالحكم} لا لاشياء استدام
اشئ يعتبر باصله الاصل بقاء ما كان اختيارا مجتهدا من فعل للوجوه
كمائة الكافي وللشك كمان الهداية الاصل براءة الذمة الاصل القدم في
الصفات العارضة الا فطر لا يبطل حتى غيره اعمى الكلام اوى
مراهمه الا ان لا يمكن الاعتبار بالمقاصد لا بالالفاء الايمان
مبينة على الفاء الفاء لا على الاغنى عن الافعال المبصرة انما
تجوز بشرط عدم اذا احد الاقرار لا يرتد بالرد لا قرار على الغير
ليس بجائز الامر بالتصرف في ملك الغير بعد اذ ثبت اصله
الحل او الحرمة او الطهارة او النجاسة فلا يزال الا باليقين البقاء
الحكم يستلزم بقاء السبب البقاء اسهل من الابدان بناء القوى على
الحقيقة فاسد سيع الحقوق لا يجوز الا غفران بيع الدين بالدين بعد
البنات شرعت لاشياء خلافا للقاء العبد لا بقاء الاصل
التابع لا يفرد بالحكم التابع يستلزم سقوط المتبوع التابع لا يتقدم
على المتبوع تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات التبرع لا يمتنع
الا بقبض التبرع لا يقع بكثرة العلل تصرف الامام على الرعية منوطا
المصلحة لتصرف النساء في حقهن حقها انما يصح اذا لم يتضرر الجار
كثرة النذرة مما يرجح المفسر اليه فليكن الذين من غيرهم عليه الذي لا يجوز

التناقض

التناقض لا يمنع صحة الاقرار على نفسه التخصيص على الموجب عند
حصول الموجب ليس بشرط التخصيص انما الثابت بالبرهان
الثابت بالعيان الثابت بدلالة التخصيص انما يعتبر اذا لم يوجد
المرجح بخلاف الثابت بالضرورة يتقدمها الحكيم جنابة العبيد
حيث جواز الشروع ببناء القضاء الجاهل بالاحكام من دار الاسلام
ليس بغيره بغيره انما يكون من اذا لم يتبع حاجته اليها
الحقيقة ترك بدلالة العادة الحكم لا ينتهي بانتهاء حكمه يترتب
في الجنس لانه الاقرار لحرمان ثبت بالقبول الدال في الفساد
او من جعل المصالح يدفع ما ليس بواجب عليه يسترد الدفع اذا
كان له من لا يجوز الاستمرار ما دام باقيا لانه المجموع على القطع
مع ظنية الاحار جائز بانضمام دليل على كمال التلويح دليل الشئ
في الامور الباطنة يقوم مقامه الديوه تقضي باثباتها الدال
ذكر بعض ما لا يتحرى كذا كذا الرأى الرجوع الى الاقرار بعد الاستمرار
الساقط لا يعود السرية يكون من الامور الشرعية لا الحقيقة
السكوت في معرفة الحاجة ببيان فلو زوج ففولا فسكت صح
اشيئ البشرية تنكح لاشباح العبادات شر لا الواقع كنهي
الشارع اشئ انما يلحق بغيره اذا استباو يا جميع الوجوه الشرع
فقر الحجة على البينة او الاقرار او القول انما الضرر يزال
الضرورات يحتاج وتبيح المحظورات الضرر من دفعه جود الامكان

لا يزال بالقرن والقرن الشديد يزال بالأخف القرن الحاقن تحتل
لقد وقع ضرر عام القرن مدفوع بقدر الاحكام القضاة بالتقدير
مختص بالمعاوضات **الظلم** يجب دفعه ويحرم تقريره
وقياس العلة محكمة العلة المستردة تنزل منزلة الشرط العرفي
انما يكون حجة اذا لم يخالف نص الفقهاء العرفي لآخر جزئ الوصف
العبرة بالمعنى لا بنص دون الحق العبرة بالمعنى لا بنص العبرة للمعنى
تحقيقها في قبيل تشقة الدرر العبرة للغالب الشئ لا لثالث العلة
يرتج بزيادة مرجحها عدم ثبوت حكم الشئ لعدم ثبوت شره
ليس دفعله العمل بالغا هو الاصل لدفع الضرر عن الناس
القياس القرم بالغنم الغناء الفتوى في حق الجاهل كالاكتفاء
في حق الا **المجتهد** الفرع المختص باصل وجوده يدل على وجود
احله القاف القديم يتركه على قدمه قد ثبت الفرع مع عدم ثبوت
الاصل **الكافي** كل شرط بغير حكم شرعي بطل الكلام فلو سائل
احكام انما الد ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ الا ان
اذا مجموع ما لم يثبت بدليل لا عبرة لاختلاف السبب في اتحاد الحكم
لا يملك احد اثبات ملك لغيره بلا اختياره لا ثابته للغير في تغير
الحقيقة لا يصح تاجيل الاعيان ولا عبرة للدلالة في مقابلة الشرع
لا عبرة بالفتن البسي خطا له لا عبرة بالفتن في باب الاعتقادات
لا تشكك تغير الاحكام بتغير الازمان لا يوجب الضمني قبل البلوغ

بالكم

بالكم لا يرتب احد خصم عن احد بلاينة وكالة وولاية لا يعتمد
على الخط ولا يعمل به لا يسمع الدعوى بعد الامراء العام الا بحق حادث لا
حجة مع الاحتمال لا يقوم المانع في انفسها لا ماسا مع للاجتهاد في فرق
النقص لا يجوز لاحد ان يأخذ ما لا يجد بلا سبب شرعي لا يجوز لاحد
ان يتصرف في ملك الغير بلا اذن لا ينفذ من القاضي الا اذا وقفت
الشرع لا طاعة للسلطان في المعصية **وأي** الطاعة في المعروف لا **سقط**
الحكم الاصل بالعدول من الجزئية الميم ما جاوز لغز بطل برزوا ما
ثبت حكمي اصليا لا يسقط بالعدول منه ما ثبت برزوا يحكم ببقائه
ما لم يوجد المزيل ما حرم اخذ حرم اعطاه ما ايسر للضرورة يتقدم
بقدره ما ثبت على غير قياس فغيره لا يقياس عليه ما عمت
بينة حقت قضية الباشري فاما ما وان لم يتعد والتشيب لا الا
بالشهاد امر موافق باقراره ما يترد لفرضه والبدعة فائتانه او ك
ويسمى السنة والبدعة فتركة دوى وبها الواجب والبدعة فائتانه
او ك **مطلق** أي يجرى على اطلاقه اذا لم يدل تشييد نص او دالة
المشكوك لا يظلم غيره من ملك شيا ملكا ما هو من ضروره المكال الجزئية
لا يصح القاعدة الكلية المتعلق بالشر لا يجب بثبوت عند ثبوت ومعلوم
قبل ثبوت شرطه المفتوح عليه حادثة لا تسمع دعواه ولا تبينه
المتنع عنه كاستنح حقيقة من شك هل فعل شيئا او لا فالاصل
انه لم يفعل **المتنوع** المتنوع على خلاف القياس يقتصر على مودوه انتهى

والحسين رضى الله عنهم وقالوا نحن نتولى الصغرى يعني ابا بكر رضى الله عنه وعمر رضى الله عنه وبترا من الحسين
يعني عائشة وابيها ولا ترضى بالحسين يعني ابا موسى الاشعري وعمر بن العاص ومداو كلام
الرفضة

الرفقة على اهل البيت بكر من بكرهم وتبرؤ منهم ومدار الكلام القديرة انما على نبي القضا والقدر
من الله تعالى افعال عبده وتخليقه تعالى اياته ومدار كلام الجبرية على الاستطاعة والقدر من العباد املا
ويروا الخلق مجبورين في افعالهم بل افعالهم خالقين ومدار كلام الجبرية على خلق القدر وتعطيل صفات
الرحمن والقدر بخدوشه اسم الله تعالى ومدار كلام امرجينة على تعطيل الفرائض والواجبات والاحكام
جملته عن اهل الايمان مع اقرارهم بصفات الله حيث قالوا ليس على اهل اليمان فرض بدران آمنوا بالله
فهؤلاء اهل الايمان اسم الله تعالى بفضل كرمه من اقباب اهل البيت والتاسي بارائهم وجعلنا
لهم بلقا بقلب سليم وزقنا بفضل جنة النعيم ونسأل الله تعالى ان ينشئنا على دين الاسلام
وجعلنا من يدعوا الى دار الاسلام وختمت مشرقا الى الله اكبر امرا بقره توفى مسك
والحقني بالصلحين ع

Handwritten notes in Arabic script, including numbers and words, located in the top left corner of the left page.

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل في خلقه ما لا يحصى من العجائب والبركات
 محمد هادي الأمة زيناها وعلي اله وصحبه ما قامت الأرض والناس
 والسموات ليعين الالفاظ مقام بياضها وسوادها وتفرغ
 اليك من الموانع عن اكمال جمع الجوامع الآتي من في الاصول
 بالقواعد القواطع البالغة من الاحاطة بالاهل من مبلغة ذوي الجادة
 والتشخيص الوارد من دكانات مائة مصنفات مهلهل يروى ويغير
 المحقق بزبد ما في شرحه على المختصر والمنهاج مع مزيد كثير
 ويحصر في مقدمة وسبعة كتب الكلام في المقدمات اصول
 الفقه دلائل الفقه الاجمالية وفيه معرفتها والاصول الفارغة
 بها وبطريق استقاداتها ومستفيدها والفقه العلم بالاحكام
 الشرعية العملية المكتبة من ادلتها التفصيلية واحكام خطاب الله
 في خلقه بفعل المكلف من حيث انه مكلف ومنها ما لا حكم الا لله النفسي
 والحسن والقبح بغير ملازمة الطبع ومنافرة وصفة الكمال في الالفاظ
 والنقص بغير ثبوت وبعين ترتيب الذم عاجلا والعتاب اجلا
 مشرعي خلافا للمعتزلة وشكر المنعم واجب بالشرع
 ولا حكم قبل الشرع بل الامر موقوف الى وزوده وحكمته
 المعتزلة العقل فانه لم يقض في ثبوتها لهم الوقف في الخطر
 والاباحة

والاباحة والصواب امتناع تكليف الفائق والمتجاوز عن الكثرة على
 الصحيح ولو على القتل وانتم القاتل لا يشاره نفسه ويتعلق الامر
 بالمعدوم تعلقا معنويا بخلاف المعتزلة فان مقتضى الخطاب العقل
 اقتضا جازما فاجاب او غير جازم فندب او الترتيب جازما
 فتمريم او غير جازم بنهي مخصوص فكرهه او غير مخصوص
 بخلاف الاولى لا يستغنى فاباحة وانما ورد سببا وشروطا و
 مانعا وصححا وفاسدا فوضع وقد عرفت حدودها والفرق
 والواجب مترادفان بخلاف لابي حنيفة وهو لفظي والمنتوب
 والمستحب والتطوع والسنة مترادفة بخلاف لبعض الصحابة
 وهو لفظي ولا يجب بالشروع بخلاف لابي حنيفة ووجوبه اتمام
 العمل لا نفعه كفره بنية وكفارة وتبرها واللب ما يضاف
 اليها كالحكم للتعلق به من حيث انه معني او غيره والشرط باق و
 المانع الظاهر المضبط المعرف بنقص الحكم كالاتية القصاص
 والصحة موافقة في الوجهين الشرعي وقيل في العادة استقالات
 القضاء وتصح العقد ترتيب اثره في العادة اجزاؤها اكفائيتها
 في سقوط التعبد وقيل استقالات القضاء ويختص الاجزاء بالاطلاق
 وقيل بالواجب وثيقا بغير البطالة وهو الفساد بخلاف لابي حنيفة
 والآد فعل بمعنى وقيل كماله دخل وقته قبل خروجه وانما ذى ما
 فعل والوقت الزمان المقدر شرعا مطلقا والقضاء فعل كل وقيل

هو شرط ومعقلا

بعض ما خرج وقت ادائه استدر كما لا شبهة له مقتضى للفعل مطلقا
 وتقتضي المفعول والاعادة فعلة وقت الاداء في كل وقت وقيل لعذر
 في الملوحة المكررة معادة استغفار وحكم الشرع ان تغير الى سبيل
 لعذر مع قيام لب الحكم الاصل كالمسئلة والقبض والتسليم
 وفطر مسافر لا يجزئ له الصوم واجبا ومندوبا ومباحا
 وخلاف الاوطى والافرنجة والدليل ما يمكن التوصل بتصحيح النظر
 فيه الى مطلوب خبري واختلافها تحت العلم عقيب مستند
 واحد الجامع والمانع ويقال لمجرد ذلك العكس والكلام في الازل
 فيما لا يستحق خطا في لا يتنوع والنظر الفكر الموردي الى علم
 لوطن والادراك بلا حكم تصور وحكم تحديق وجازمه الذي
 لا يقبل التغير عنه والقابل اعتقاد صحيح ان مطابقا فاشدانا
 لم يطابق غير اجازمه فلا وهم وشك لانه انما رجع او مرجوع
 او مساو والعلم قال الامام ضروري ثم قال في حكمه انما هو الاجازم
 لمطابق لموجب وقيل ضروري فلا يجد وقال الامام احسن من غير
 قال الامام ان عن تعريفه في ثم قال لا يحققه يتفاوت واتى التفات
 بكثرة المتعلقات واجمل استفا العلم بالمقهور وقيل تصور
 المعلوم على خلاف هيئة والسهو الذهول عن المعلوم مسئلة
 الحسن المتأذنة واجبا ومندوبا ومباحا وقيل غير مكلف
 البقيح المنهني ولو لم يكن موم فدخل خلاف الاولى وقال الامام احسن

لا بد من

عادته مولودا
 توليد في حد
 المقر له

منه

منه

الحرمية ليس كمنه فيحتمل ولا حتم مسئلة جازن الترك ليس
 واجب وقال اكثر الفقهاء يجب القوم على الحائض ولا يرضى
 والمتاخر وقيل المسافر دونها وقال الامام عليه السلام احد الفقهاء
 والحلف لفظي ونحوه المندوب ما مور خلافا والاصح ليس
 مكلفا بكونه البياح ومن ثم كان التكليف ما فيه الزام كلفه
 لا طلبه خلافا للفاخر والاصح ان البياح ليس بخير للواجب
 وانه غير ما موند به حيث هو والحلف لفظي ان الاباحة حكم
 شرعي وان الوجوب شرعي يقي الجواز المندوب احسن وقيل
 الاباحة وقيل الاستحباب مسئلة الامر بواحد من اشياء
 بوجوب واحد لا بعينه وقيل الكل ويسقط بواحد وقيل الجواز
 معين فانه فعل غير يسقط وقيل هو ما يختاره المكلف فانه فعل
 الجواز بغير الواجب اعلاها وان تركها فليس يعاقب على ادنىها و
 يجوز تحريم واحد لا بعينه خلافا للمعتزلة وهي كما نحس وقيل لم
 ترد في المسئلة مسئلة فرض الكفاية فيستقيم بقصد حصوله من غير
 نظر بالذات الى فاعله ورسمه الاستاذ وامام الجليلين وابوه
 الفضل من العيين وهو على البعض وفاقا للامام لا الكل خلافا للشيخ
 الامام والجمهور وانما يختار البعض منهم وقيل معنى عند الله
 وقيل من قام به ويتقرب بالشروع على الاصح وتسعة الكفاية
 كمنها مسئلة الاكثر ان جميع وقت الظاهر جواز وخوفه وقت

منه

منه

منه

منه

منه

منه

واجب العقل اول الوقت

ملاذية ولا يحل على المؤمن خلاف لقوم وقيل الاول فانه اخر فقط
وقيل الاخر فانه قديم فحقا وحقيقة ما اتصل به الاداس الوقت
والا فالاخر والكمي ان قديم وقمع ما قديم واجبا بشرط بقائه مكلفا
ومما اخر مع طمس الموت طمس فانه عاش وقفلة فاجمهور ردا والقا
حياتا بوبكي واكثر فقط او من اخر طمس السلامة فالصحيح
لا يصح بخلاف ما وقت الغر كالحج ^{من اول الوقت} المقذور الذي لا يسم
الواجب المطلق الا به واجب وفاقا لاكثر ومما قاله ان كالمسألة التي شرعي
كالمسألة للاخرية وقال امام الحرمين ان كان شرطا شرعا لا
عقليا او عاديا فلو تقدر ترك المحرم الا بترك غيره وجب
او احتياط منسوخة باجبية حرمت او طلق مية ثم تبطل
مسألة مطلق الامر لا يتناول المكروه خلافا للحنفية فلا يصح
في الاوقات المكروهة وفيه كراهة تنزيه على الصحيح اما الواحد
بالشخص لا جهتان كالمسألة في المقصوب فاجمهور تصحح
لا يشاب وقيل يشاب القاطع والامام لا يصح ويسقط الطلب
عندها واتخذ لا صحة ولا سقوطا والحارج من المقصوب فائبا
ان يوجب وقال ابو هاشم بن عمار وقال امام الحرمين من تركت
في المعصية مع انقطاع تكليف النهي وهو دقيق والسايقط على
جرح يقتل ان استمر وكفوه ان لم يستمر قيل يستمر بتجدي
وقال الامام الحرمين لا حكم فيه وتوقف الفرائض ^{مسألة}

يجوز
في الاوقات المكروهة لكن اختارنا غير ذلك

الواجب العقل اول الوقت

يجوز التكليف بالمحال مطلقا ومنع اكثر المعترضة والشيخ ابو حامد
والغزالي وابو دقيق العبد ما ليس محتقا لتعلق العلم بعد موافقه
ومنع المعترضة بعد ادوالا احدى المحال لذاته وتمام حكمه كونه
مطلوبا لا ورود صبغة الطلب والحق وقوع الممتنع بالغير
لا بالذات مسألة الاكثر ان حصول الشرط الشرعي ليس شرطا
في صحة التكليف وهي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع والاصح
وقوعه خلافا لابي حامد الاسفراحي واكثر الحنفية ولقوم
في الاوامر فقط والاخرين فيمنع عدم المنع قال الشيخ الامام
خلافه خطاب التكليف وما يرجع اليه من الوضع الاتلاف
والجنايات وترتب اثار العقوبة ^{مسألة} لا تكليف الا بفعل
فالمسألة به في النهي كالتفاني الايتها وفاقا وقيل بفعل الضد
قال قوم الايتها وقيل يشترط قصد الشرك والامر عند الجمهور
يتعلق بالفعل قبل المباشرة بعد دخوله وقت الزمان وقبله
اعلاما والاكثر يستمر حال المباشرة وقال امام الحرمين في
والغزالي ينقطع وقال قوم لا يتوجه الا بغير المباشرة وهو
التحقيق فالامام قبلها على التلبس باللفظ انتهى مسألة يصح
التكليف ويوجد معلوما لما مور اشارة مع علم الامر وكذا لما مور
في الاظهر اشتراط وقوعه عند وقته كما مر رجل بصوم يوم
علم موته خلافا لامام الحرمين والمعتزلة في جعل الامر فاشفاقا

لا يوجد التكليف على الصحيح

والكل لبعض والمتعلق للتعليق واما بالكوس وما بالفتح على ما
بالقوة وقد يكون في الاستناد خلافا لقيامه في الافعال والحروف
وقا لا يراى عبد السلام والنقشواني ومنع الامام الحروف مطلقا
والنقل والمنطق الابا لشيع ولا يكون في الاسلام خلافا للفرقة
متلج الصفة وتعرف بتبادر غيره الى الفهم لولا القرينة ومحم
النفي وعدم وجود الاطراد ووجه على خلاف جمع الحقيقة وبالنظر
تقيده وتوقفه على اسم الاخر والاطلاق على المستحيل والمخالف
المشترط المستعمل في نوع المجاز وتوقف الامد في مسئلة
المعرب لفظا على غير علم استعملته العرب في معنى وضع له
في غير لغتهم وليس في القراء وقا للشافعي وبها جبر
والاكثر مسئلة اللفظ اما حقيقة او مجاز او حقيقة ومجاز
باب تبارك والامر من متفقا في قبل الاستعمال يجوز على عرف
المخاطب في الشرع الشرعي لانه عرفه ثم عرف في القام ثم للفقهاء
وقال الفرائي والامد في الاشياء الشرعية وفي التي الفرائي
محل والامد لغوي وتعارض المجاز الراجح والحقيقة
المربوطة ثالثها المختار محلي وشبوت حكم يمكن كونه مرادا
من خطاب كالمجان الا يدل على انه امر دمه بل يسقى الخطاب
على حقيقته خلافا للكرخي والبصري مسئلة الكتاب كلفظ استعمل
في معناه مراد منه لازم المعنى فهي حقيقة قاة لم ير المعنى واقفا

عنه

غير بالمركب مع اللازم فهو مجاز والتعريض لفظ استعمل في
معناه ليخرج بغيره فهو حقيقة ابدا الحروف الاولى اذا قال بسوء
الجواب والمجاز قال الشكوس بين داني وقا الفارسي قال القائل
ان الشريعة والنبي والزيادة الثالث او لثالث والتخيير ومطلق
الجمع والتقسيم ويمنع الى والاضراب سبل قال الحبري والتقريب
خوما ادركه اسم او ودع اربع الى بالفتح والسكون للتفسير
لinda القريب او البعيد او متوسط اقوال الخامس الى بالفتح و
ان شديدا للشريعة والاستفهام وتوصولة ودالة على معنى الكمال
ووصلته لندا ما فيه ال السادس اذا سمع للمعنى في كل ما هو مفعولا
وبدلا من المفعول او مضافا اليها اسم زمانه وتخصيص المستقبل
في الاصح وترد للتفصيل خرقا او ظرفا والمجازية وقا لسبوت
السابع اد للمجازية خرقا وقا للاختصاص واما ما ذكره وقا
المبرد وبها مفسر في مكان والزجاج والزمخشري في طريق زمانه
وترد طريق المستقبل معناه معنى الشر لا غالبا يكون درجتها
لها في الحال الخامس الى الالفاق حقيقة ومجاز والتعديدية
والاستعانة والنبية والمهاجرة والظرفية والبدلية و
المقابلة والمجاورة والاستعلاء والقسم والغاية والتوكيد
وكذا التبعية وقا للاصمى والفارسي وبها ما ذكره التاسع
بي للخطي والاضراب اما لابطال او لانتقال من عرض الى اخر

للعاشري بيديا بمعنى غير و بمعنى من اجل وعليه بيديا التي من قرين
الحادي عشر ثم حرفي صفا للتشريك والمهلة على العاشر والتشريك
خلافا للعاشر الثاني عشر حتى لا يشبه الفاية غالب والتعليل
وتعد الاستثناء الثالث عشر ب التثنية والتعليل ولا تختص
باحدها خلافا لراعيه ذلك اربع عشر على الاصح انها قد يكون لها
بمعنى قويا وتكون حرفا للاستعلاء والمصاحبة والمجازة والتعليل
والظرفية والاستدراك والزيادة اما على علوا ففعل الحامس
عشر الفا العاطفة للترتيب المعنوي والتذكير والتعقيب في كل شئ
بحسب والمبتنية السادسة عشر في الظرفية والمصاحبة والتعليل
والاستعلاء والتوكيد والتعريف و بمعنى الباء والى ومن السابعة
عشر في التعليل و بمعنى ان المصدرية الثامنة عشر كل الاستفراق
افراد المنكر والمعرف والمجوع واخر الفرد المعرف التاسعة عشر
اللام لتعليل والاستحقاق والاختصاص وتلك والصيرورة
والعاقبة والتخليك وتبهم وتوكيد النفي والتعدي والتاكيد
بمعنى الى وعلى وفي وتند ويعد ومن ومن العشرة لولا حرف معناه
في الجملة الاستسمية امتناع جواب لوجود شرط وفي المضارعة
التخفيف والمماثلة التوبيخ في وتردد النفي الحادي عشر
لومشرا للمماثلة وتقبل المسقبل قال اسبويه حرف لما كان يقع
لوقوع غيره وقال غيره حرف امتناع لامتناع وقال الشاويس
يجوز

يجوز الربط والفتحة وفاقا لشيخ الامام امتناع ما يليه واستلزام
لثانيه ثم تنق الناي انه نائب ولم يحذف المقدم غير كلو كان في
الهيئة الا الله لقدنا لان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا و
يشتبه ان لم يناف و يناسب بالاولى كلو لم يخف لم يقص والمساواة
كلو لم تكن دسيسة لما حلت للرماع اولادوه كقولك لما حلت للرماع
وترد للتمني والعرض والتخفيف والتقبل ولو بطل حرف الثاني
والعشر والى حرفي نفي وتصب واستقبال ولا تنقيد توكيد النفي
والاثناسية خلافا لمزعه وترد قدس وفاقا لابي بصفور الثالث
والعشر واما نون السبعة وحرفية موصولة ونكرة موصوفة والتعجب
واستفهامية وشرطية زمانية وغير زمانية ومقدرية كذلك
ونافية وزائدة كافة وغير كافة اربع والعشرون من الاستثناء الثانية
غالب والتعقيب والتبيين والتعليل والبدل والفاية وتخصيص الموم
والفصل ومرادفة الباء ومن وفي وعند وعلى الحامس والعشرة
من شرطية واستفهامية وموصولة ونكرة موصوفة قال ابو
على ونكرة تامة السابعة والعشرون هل لطلب التهديف الايجابي
لالتصوير وللالتصديق السلبى السابعة والعشرون والواو لمطلق
لجمع وقيل للترتيب وقيل للمعية الامر امر حقيقة في القول المخصوص
بجائز الفعل وقيل للقدر المشترك وقيل مشتركين في
بني الثاذ والمدة والشئ وحده اقتضا فعل غير كف مدلول

عليه بغير كفا ولا يعتبر فيه علو ولا استعلاء وقيل يعتبر
وأعتبرت للمعتزلة وأبو اسحق الشيرازي وأبو الصباغ والسماقي
العلوي وأبو الحسين والامام والامدلي وأبو الحاج الاستعلاء
واعتبر أبو علي وابنه ارادة الدلالة باللفظ على الطلب والطلب
بديهي والامر غير الارادة خلافا للمعتزلة مسألة القائلوه
بالنفس اختلفوا هل للامر صفة تختص والنفي عن الشيء
فقال للوقوف وقيل للاشتراك والخلاف في صفة الفعل وترد
للوجوب والنداب والاباحة والتهديد والارشاد واردة
الامتناع والاذن والتأديب والانذار والامتناع والاكرام
والتمكين والتكويين والتجيين والاهانة والتسوية
والدعاء والتمني والاختيار والخير والانعام والتفويض
والنجب والتكذيب والمشهورة والاعتبار والجمهور حقيقة
في الوجوب لغة وتشريك او عقلا مناهية وقيل في الذنب وقال
المازني هي موضوع للقدر المشترك بينهما وقيل مشتركة
بينهما وتوقف القائل والفراي والامدلي فيهما وقيل
مشتركة فيهما وفي الاباحة وقيل في الثلاثة والتهديد وقال
عبد الجبار لارادة الامتناع وقال الابهي امر الله للوجوب
وامر النبي مهم المبدأ امنه للذنب وقيل مشتركة بينهما خمسة
الاول وقيل بين الاحكام خمسة والتمتياز وفاقا للشيرازي جلد

وامام الحرمين حقيقة في الطلب الجازم فانه صدر من الشارع
أوجب الفعل وفي وجوب استبعاد الوجوب قبل البحث خلاف الامم
العام فانه ورد بعد حظر قال الامام او استيفان فلا باحة وقال
ابو الطيب الشيرازي الاستعلاء والامام للوجوب وتوقف وامام
الحرمي رما انتهى بعد الوجوب فالجمهور للتحريم وقيل للكرهية
وقيل للاباحة وقيل لاستبعاد الوجوب وامام الحرمين على وقعة
مسئلة لطلب المناهية للتكرار والامنة والمرة من روية وقيل
مدلوله وقال الاستاذ للتحريم والقزويني للتكرار مطلقا و
قيل ان على بشرط اوصفة وقيل بالوقوف ولا لغو خلافا لقدم
وقيل للفوق والقرنم وقيل مشترك والمبادئ مشتركة
خلافا لما منع ومنه وقف مسئلة الرازي والمشيرزي وعبد
الجبار الامر يستلزم القضاء وقال الاكاش القضاء بامر جديد
والالهي اة الانبياء والمؤمنين بالامور به يستلزم الاجراء
واة المظهر الامر بالامر بالشيء ليس امرا به واما الامر بلفظ
بتناوله داخل فيه واما النية تدخل المؤمنين الا لما في مسئلة
قال الشيخ والقاضي الامر بشيئين مقيدين عن هذه الوجوه
وعنه القاضي يتضمنه وعليه عبد الجبار وابو الحسين والامام
والامدلي وقال امام الحرمين والفراي لا عينه ولا يتضمنه وقيل
امر الوجوب يتضمنه فقط اما اللفظي فليس عين انتهى فعلقا

والاستحسان دخول النادرة وتغير المقصود تحت وأنه قد يكون مجازاً
سنة امران غير متعاقبين او غير متماثلين غير ان المتعاقبان
بمتى تلي ولا ماسع من التكرار والثاني غير مقطوف قيل مقبول
وقيل تأكيد ومحافل بالوقف وغه المعطوف الثاني من رجع وقيل
التأكيد فان رجع التأكيد بغير قدم والافعال لوقف انتهى
كأنه من فعل لا بقول كفو وقضية الدوام ما لم يقيد بالمرة وقيل مطلقاً
وترد صيغة التحريم والكراهة والارشاد والادعاء وببارة العاقبة
والتفليل والاحتقار والياس وغه الارادة والتحريم في الامر
قد يكون من واحد ومتعدد جملاً كما حرّم الخمر وقرقلا تعلين
بلسان او من عاه ولا يفرق جميعاً كالزنا والسرقة ومطلقاً
نهى التحريم وكذا التثنية في الاظهر للفساد مشرباً وقيل لغة
وقيل معنى فيما عدا المعاملات مطلقاً وفيها ان رجع قال ابراهيم
السلام او احتمل رجوعه الى امر داخل ولازم فيقال لاكثر وقال
الغزالي والامام في العبادات فقط فان كان في الموضوع لم يقرب
لم يقرب عند الاكثر وقال احمد يفيد مطلقاً ولفظه حقيقة وانه استغ
الفساد لدليل وابو حنيفة لا يفيد مطلقاً نعم المنهى ليعت
غير مشروع وفساده عرفي ثم قال والمنهى او لفظ يفيد الصحة
وقيل انه تنوع من القول وقيل بل التنوع بين الفساد ونحو الاجزاء
اكثر القول العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر والصحة

والاستحسان دخول النادرة وتغير المقصود تحت وأنه قد يكون مجازاً
وانه من عوارض الافلاقي والمعاني وقيل به انه ذهني وقال للمع
انهم ولفظ عام ومدلوله على كل فرد متطابقة اشياء او سلباً
لاكل ولا كل ودلالة لنته على اصل المعنى قطعية وهو من الشافعي وعلى
كل فرد بخصوص فليته وهو من الشافعية وعن الحنفية قطعية
ومعوم الاستحسان يستلزم عموم الاحوال والازمنة والبقاع
وعليه الشيخ الامام سنة كل والذهني والاشافعية وما والاين
وجنح المعموم حقيقة وقيل للخصوص وقيل مشتركة وقيل بالوقوف
واجتمع المعرف باللام والاضافة للمعوم ما لم يتحقق بعد خلافاً
لابي هاشم مطلقاً والامام اكرهه اذا احتمل معهود والمفرد
المحل مشله خلاف مطلقاً والامام اكرهه والفراي اذا لم يكن
واحد بالجمع اذا الفراي او عين بالوحدة الشكر في سياق التقى
للمعوم وصف وقيل لزوماً وعليه الشيخ الامام نصاً ان بنيت
على الفتح وظاهر ان لم تنبه وقد يعم اللفظ عرفاً كالنحو وحرمة
عليكم امهاتكم او عقلاً كترتيب الحكم على الوصف ومفهوم المخالفة
واختلاف في انه لا عموم له لفظي وفيه ان النحوي بالعرف والمخالفة ما
بالعقل تقدم ومقياس المعموم الاستثناء والاصح ان الجمع المنكسر
بعام وان اقل مستي الجمع ثلاثة لا اثنين وانه يصدق على الواحد مجازاً
وتنبيه القاصد والذم اذا لم يعارض عام (خ) وثالثها يعم مطلقاً ونعيم

غولا يستووه ولا اكلت قيل وانه اكلت لا المنقضى والعطف على العام
والفعل المثلث وعو كان يجمع في السفل والامعلق بعلته لفظا كذا قياسا
خلافا لزمي ذلك وانه ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم وانه
عوبايتها النبي لايتناول الامة وعوبايتها الناس يشتمل الرسول عليه
وانه اقتربا بقول وثالثتها الشفصل وانه يعلم العبد والكافر ويتناول
الموجودين دونه بعدهم وانه من الشرطية تناول الاناث وانه جمع للمذكر
النالم لا تدخل فيه النسا ظاهرا وانه خطاب الواحد لا يتعداه وقيل
يعلم عادة وانه خطاب القراءان والحديث بياها الكسب لا يشتمل الامة
وانه المخاطب داخل في خطابه انما كان خيرا لا امرا وانه نحو خذ من اموالهم
ينقضي الاخذ من كل نوع وشوقه الامدى التخصيص قصر العام على بعض
افاده والقياس له حكم ثبت مستنده والحق جوازها الى واحد ان لم يكن
لفظ العام جمعا واتي اقول الجمع كانه جمعا وقيل مطلقا وشذ المنع مطلقا
وقيل بالمنع الا انه يتبع غير محصور وقيل الا انه يقع قريب من مدلوله والعام
المخصوص عمومته مراد تناولا لا حكما والمراد به المخصوص ليس مرادا بل كلى
استعمل في جزئي كانه مجازا فطقا والاول الاشبه حقيقة وفاقا فتنتج
الامام والفقهاء وقال الرازي من كان الباء في غير منحصر وقوم ان خص
بما لا يستقل واما كرميه حقيقة ومجان باعتبار ربي تناوله والافتقار
عليه والاكثر مطلقا وقيل استثنى من وقيل ان خص بغير لفظ المحقق
قال الاكثر حجة وقيل ان خص بمعية وقيل بمقتضى وانه اتبعه العموم

وقيل ان اقل الجمع وقيل غير حجة مطلقا وتمسك بالعام في حياة النبي عدم
قيل للبحث عن المحقق وكذا بعد الوفاة خلافا لابن سريج ثم يكفى في البحث
اللفظ خلافا للفاخر المحقق فسماه الاول المتصل وهو خمسة الاستثناء
وهو الاخر ارجح بالاول واحد اخواتها من حكم واحد وقيل مطلقا ويجب
اتصاله عادة وعن ابن عباس الى شهر وقيل سنة وقيل ابدا وعن
سعيد بن جبير الى اربعة اشهر وعن عطاء والحسن في المجلس وعن
مجاهد سنته وقيل ما لم يأخذ في كلام اخر وقيل يشترط ان ينوي
في الكلام وقيل في كلام الله فقط اما المنقطع فتاثلها متواط والاربع
مشتركة ولكاسه الوقف والاصح وفاقا لابن كاسب ان امره بغير
عشرة الاثلاثة العشرة ما بين القرار ثم اخرجه ثلاثة ثم استند
الى الباء في تقديره وانه كان قبله ذكر وقال الاكثر للمراد سبعة والاقرنية
وقال الفخر في عشرة الاثلاثة باذا السبعين مفرد ومركب ولا يجوز المستغرق
خلافا لشذوذ وقيل ولا الاكثر وقيل والمساوية وقيل لا ان كان العدد
مركبا وقيل يستثنى من العدد بعد صحيح وقيل مطلقا والاستثناء
من التبع اثبات وبالعكس خلافا لابن حنبل والمنعدة انما تعاطفت
فللاول والافضل لما يليه ما لم يستغرقه والوارد بعد حمل متعاطفته
لكل وقيل ان عطف بالواو وقال ابو حنيفة والامام للاخير وقيل مشترك
وقيل بالوقف والوارد بعد المفردات اوى بالكلى اما القرآن بين
الحلقة لفظ فلا يقتضي الشوية في غير المذكور حكما خلافا لابن يوسف

الثاني الشر لا ما يلزم من عدمه القدم ولا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدم لذاته وهو كالاستثناء اتصالاً أو اولى بالعمود في الكل على
 الاصح ويجوز اخراج الاكثر به وفقاً لثالث النسخة كالاتساق في
 في العود ولو تقدمت اما المتوسطة فالتميز اختصارها بما وليته
 التي في الغاية كالاستثناء في العود والمراد غاية تقدمها عموم
 يشتملها لولم تات مثل حتى يطلوا الجزية واما مثل حتى مطلع
 الخ في تحقيق العود وكذا قطعت اصابعه من الحضر الى البصر
 الخامس بدل البعض من الكل ولم يذكره الاكثر وانه وهو هم الشيخ
 الامام القسم الثاني المنفصل بجواز التخصيص بالمس والحق
 خلافاً لثبوت ومنع التماضي نسبة تخفيفاً وهو كلفظي والام
 جواز تخصيص الكتاب به والسنه بها وبالكتاب والكتاب بالمتوفرة
 وكذا يجزى الواحد عند الجمهور وثالثها يجوز ان يختص بفطوح و
 عند سكه وقال في اكثر من تفصيل وتوقف الفاض وبالقياسي خلافاً
 للامام مطلقاً ان كانا خفياً ولا يراى اياه ان لم يخص مطلقاً ولقوم
 ان لم يكن اصله مختصاً من العمود ولكن في ان لم يخص بنفسه و
 توقف امام الحرمين وبالفحوى وكذا دليل الخطاب في الارح وبفعله
 عليه الصلاة والسلام وتقريره في الاصح والاصح ان عطف العام على
 لا يختص ورجوع الضمير الى البعض ومذهب الروي ولو صحايناً
 وذكر بعض افراد العام لا يختص وانه العادة بتركه المأمورية يختص

ان اقرها انبى عنهم او للجماع وانه العام لا يقتضي عن المعتاد ولا على
 ما وراه بل نظراً له العادة السابقة وانا قول القضاة في الشفعة
 وللجار لا يعم وفقاً للاكثر مشكلة جواب المسائل غير المستقل
 دونه تابع للسؤال في عمومته والمستقل الاخص حايث اذا مكنت
 مرفة المسكوت والمساوي واضح والعام على سبب خاص معتبر
 عمومته عند الاكثر فان كانت قرينة التعميم فاحذر وكهولت
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا يختص بالاجتهاد وقال الشيخ الامام
 ظنية وقال ويقرب منها خاص في القراءة تلاثة في الرسم عام للمناسبة
 مشكلة انما تخرج الخاص عن العمل نسخ العام ولا يخص وقيل
 ان تقارنا تغار ضانه قدر الخاص كالشهير وقالت الحقة و
 امام الحرمين العام المتماضي ناسخ فان جهل فالوقوف او اتساق
 وانه كان عاماً مراً وجه فالترجيح وقالت الحنفية المتماضي ناسخ
 المطلق والمقيد المطلق الدال على الماهية بلا قيد وزعم الامدي واما
 الحاجب دلالة على الوحدة الشايعة نوكها الشرة ومرة فلا
 الامر بمطلق الماهية امر مجزى وليس بشئ وقيل بكل جزئي وقيل
 بها ادنا فيه مشكلة المطلق والمقيد كالعام والخاص وانتهى
 ان اتحد حكمهما وموجبهما وكانا مثبتين وتاخر المقيد عما وقت
 العمل بالمطلق فهو ناسخ والاولى المطلق عليه وقيل المقيد
 ناسخ وانما تخرج وقيل عمل المطلق المقيد على المطلق وانه كان

متفهمين ففان المفهوم يقيد به وهي خاص وعام واما كان احدها
 امرا والاخر نهيا فالمتعلق مقيد بفقد الصفة واما اختلاف السب فقال
 ابو حنيفة لا يحكي وقيل يحكي لفظك وقال الشافعي قياسا واما اخذ الموجب
 واختلف حكمها فعلى الخلاف والتميز بمقتضى يستغنى عنهما اما لم
 يكن اولى باحدهما من الاخر قياسا الظاهر والمؤول اللفظ هو مادل
 دلالة ظنية والتاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح فانه يحمل لدليل
 فصحيح او لما يظن دليلا ففاسد او لا شيء فلهب لا تاويل او من
 البعد تاويل امك على ابتلي وبتت مسكينا على تسين مدا ايتا
 امراته ^{على} نكت نفسها ^{على} الامانة المكانية ولا صيام
 لم يبيت على القضا والنذر ذكاة الجنين ذكاة امه على التشبه و
 انما القدقات على بياض المرفق ومن ملك دار حم على الاهول والفرع والسارق
 يسرق البيضة على الحديد ويلا لا يشنع الاذاه على يعله شققا لاذنا
 ايمان مكوم المحمل ماله تنصيح دلالة فلا اجماع في آية السرفة وغورته
 عليكم امتهانكم وامسحوا برؤوسكم لانكاحه الا بولي رقع عرا متع
 الحفل لاصلا لا لافانحة الكتاب كوجوح دلالة الهل وخالف قوم
 وانما الاجماع في مثل القر والتور والجسم ومثل المختار لترده
 بين الفاعل والمفعول وقوله او يعقوا الامايتلى عليكم وما يعلم
 تاويله الا الله والراسخون في العلم بقوله امتابه وقوله عليه السلام
 لا يمنع احدكم جواره من منع خنثيه في جداره وقوله زيد يلب ما هو

الثالثة روج وفرد والاصح فوجه في الكتاب والسنة واما المسح الشري على
 اوضحي من الفوى وقد تقدم فانه تقدر حقيقة فبرد اليه يجوز او
 يحل او يحل على الفوى اقوال فالمختار انما اللفظ المستعمل للمعنى تارة
 لمعين ليس ذلك المعنى احدهما يحل فانه كاه فاحدهما قبيل به البيان
 الخراج الشئ من حين الاشكال الحائز النجس وانما يجب لم ار يد فله
 اتفاق والاصح انه قد يكون بالفعل واما المظنون بين المعلوم واما
 المتقدم واما جهلنا بينه من القول والفعل هو البيان واما لم يتفق
 البيانات كالوطاف بعد اية الجحيم طوافيه وامر بواحد فالقول
 وفعله نذب او واجب متقدما او متاخرا وقال ابو الحسین انه
 المتقدم مسئلة تاخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وانه جازو
 الى وقته واقع عند الجمهور سواء كان للبيان ظاهر ام لا وثالثها
 يمنع في غير الجمل وهو ماله ظاهر ولا يمنع تاخير البيان الاجمال
 فيما له ظاهر بخلاف المشترك والمتواطى وحاشاها في غير الشئ
 وفيه يجوز تاخير في الشئ اتفاقا وسادسها لا يجوز تاخير بعض
 دونه بعضه وعلى المنع المختار انه يجوز للرسل عدم تاخير التبليغ
 الى الحاجة والمختار يجوز ان لا يعلم الموجود بالمختص والابانة مختص
 الشئ اختلافه انه رفع او بياض والمختار رفع الحكم الشري على خطاب
 فلا نسخ بالفعل وقول الامام ما سقط رجلاه شئ نفسه
 مدخولا ولا نسخ بالاجماع ومخالفتهم تنظم ناسخا ويجوز على

القضيح نسخ بعض القرآن تلاوة وحكما او احدهما فقط ونسخ العقل
 قبل الحكم والنسخ بالقرآن لقراءة وتسته وبالمسته للقرآن وقيل يمنع
 بالاحاد ولكن لم يقع الا بالمتواتر قال الشافعي وجب وقوع بالمسته
 فمعه قراءة او بالقرآن فمعه ستة عائدة له تبين توافقه الكتاب والمسته
 وبالقيايس وثالثها ان كانا عليا والرابع ان كانا في زمنه عليهم والعه
 منقوصة ونسخ القيايس في زمنه عليه السلام ونسخه انما نسخها
 كان قيايسا ان يكونا جلي وفاقا للامام وخلافه للامام ويجوز نسخ
 النسخ دون اصله فكيفه على الصحيح والشيخ به والاكثر نسخ
 احدهما يتلزم الاخر ونسخ المخالفة واه تجردت في الاظهر ولا
 النسخ بها ونسخ الانشا ولو كان يلفظ النسخ او الخبر او قيد
 بالتاكيد وغيره مثل صوموا ابدا هو موافق وكذا الصوم واجب
 مستمر ابدا اذ قال الله خلقا لابي الحاجب ونسخ الاخبار بايجاب
 الاخبار بنقيضه لا كخبر وقيل يجوز ان كان من مستقبل ويجوز النسخ
 ببدل اشقل وبلا بد لا كمن لم يقع وفاقا لشافعي مستند النسخ
 واقع باجماع عند كل المسلمين ونسخه ابو مسلم تخصيصا فغير مخالف
 فالحكم لفظي والمختار انما نسخ حكم الاصل لا يبقى معه حكم الفرع
 وانما كل شيء يقبل النسخ ومنع القرآن نسخ جميع التكليفات
 والامتنان لنسخ وجوب المعرف والاجماع على عدم الوقوع واختار
 ان النسخ قبل تجليته صلى الله عليه وسلم الا انه لا يثبت في حقهم وقيل

يبين

يثبت بمعنى الاستقرار في الزمة لا الامتثال اما الزيادة على النسخ
 فليكن نسخ خلافا للنسخية ومثارة هل رفعت والى الماخذ
 عود الاقوال المفصلة والكفروع المبينة وكذا الخلاف في جزئي العبادة
 او شرطها خاتمة تعيين ان نسخ الشيء بتأخره وعلو رتب العلم بتأخره
 الاجماع وقوله عليه صلى الله وسلم هذا انما نسخ او بطل ذكره وكنت نهيت
 عن كذا فافعلوا او انسخ على خلاف الاول او قوله الراوي هذا سابق
 ولا لموافقة احد النصين للاصل وثبوت احد الايتين في المصحف
 وتأخر اسلام الراوي وقوله هذا انما نسخ لانما نسخ خلافا لراعيها
 الكتاب الثاني في المسته وهي اقوال احمد صلى الله وسلم واقوال الانبياء
 عليهم السلام لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة سهوة وفاقا
 للاستاذ والشهس ساقى وعياض والشيخ الامام فانه لا ينسخ
 محمد صلى الله عليه وسلم احد على باطل وسكوته ولو غير منشئ على العقل
 مطلقا وقيل الافضل من يغريه الاشكار وقيل الا الكافر ولو منافقا
 وقيل الا الكافر غير المنافق دليل الجواز للفعل وكذا غيره خلافا
 للشافعي وفعله غير محرم للفصمة وغير مشروعة للشدة وما كان جليا
 او بياننا او مخصصا به فواضع وفيما تروى بسين الجبلي والشرعي
 كالشيخ راكب تروى وما سواه ان علمت صفته فامتنع منه في الامم
 وتعلم بنسخه وتسوية بعلوم الجاهل وقوته بياننا او امتثال الدال
 على وجوب او نهي او اجابة ويختص الوجوب امارة كالصلاة بالانابة

وكونه ممنوعاً لو لم يجب كالحناه والحدب والندب مجرد قصد القرينة
وهو كشي وان جهلت فلو جوب وقيل للندب وقيل للاباحة و
قيل بالوقف في الكل وفي الاولين مطلقاً وفيهما ان ظهر قصد القرينة
واذا تعارض القول والفعل ودل دليل على تكرار مقتضى القول
فانه كان حاصلاً فاكتمل ما سيج فانه جهل فثالثها الاصح
الوقف وانه كان خاصاً فلا تعارض فيه وفي الامة المتأخرة يبيح
ان دل دليل على القاسي فانه جهل التار يخ فثالثها الاصح يعني
بالقول وانه كان عاماً لانه لو لم يقدم الفعل او القول له والامة
كامل الا انه يكون العام ظاهر فيه فالفعل يخص الكلام في الاخبار
المركب اما مهم وهو موجود خلافاً للامام وكسبي ممنوعاً واما
مستعمل والمختار انه ممنوع والكلام ما تضمنه من الكلام
اسناداً متفقاً مقصوداً لذاته وقالت المعتزلة انه حقيقة في السلف
وقال الاشعر مرة في النفس وهو المختار ومرة مشتركة وانما
يشكك الاصول في الساق فانه افاد بالوضع طلباً فطلب ذكر الباهية
استفهاماً وتحملاً او تحملاً الكف عنها امر ونهي ولو من ملتمس
وسائل والآفة لا يحتمل الصدق والكذب تشب وانما يحتملها
الخبر وابي قوم تعريفه كالعلم والوجود والعدم وقد يقال
الانثاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافاً له ماله
خارج صدق او كذب ويخرج له عنهما لانه اما مطابق للخارج والآ

والا وقيل بالواسطة فالجاء خطاً اما مطابق مع الاعتقاد ونفيه
اولاً مطابق مع اعتقاد ونفيه فالثاني فيهما واسطة ونفي الصدق
المطابقة لا اعتقاد المخبر مطابق الخارج اولاً وكذباً عدمهما فاما
التأويل واسطة والخارج الصدق المطابقة الخارجية مع الا
اعتقاد فانه قد فتنه كذباً وموصوف بهما بجهتين ومدلولاً لخبر الحكم
بالنسبة لاشبوتها وفاقاً للامام وخلافاً للقرآن والآل لم يكن مني
من الخبر كذا وما ورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنتها ليس
غير كذا نعم في زيد ابي عمر قائم لابنوة زيد ومن ثم قال مالك
بعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابي فلان فلاناً مشهادة
وبالوكالة فقط والمذهب بالنسب ضمنها والوكالة املاً مسئلة
الخبر اما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافاً له ضرورة او استلزاماً
وكلي خير او هم باطلا ولم يقبل التأويل فكذب او نقص منه
ما يزيل الالهام وسبب الوضع نيباً او افتراء او شك او غيرها
ومن المقتطوع بكذب على الصالح خبر مدني الرسالة بلا مجزئة
او تصديق الصادق ونفي عنه ولم يوجد عند اهله وبعض
المسئوب الى النبي صلى الله عليه وسلم والمقول احاد فيما تنوف
الدواعي على نقله خلافاً للراعية واما بصدقه كخبر الصادق
وبعض النسب الى محمد صلى الله عليه وسلم والمتواتر مفعلياً ولو نقل
وهو خبر جمع يمنع نواطيلهم على الكذب عن محسوس وحصول

العلم آية اجتماع شرائطه ولا يكف الأربعة وفاقا للقاء والكافية
وما زاد عليها صالح من غير ضبط وتوقف القائل في المسألة وقال
وقال لا اضطررني أقله عشرة وقيل اثنا عشر وقيل عشرة وقيل
أربعة وقيل سبعة وقيل ثلثة ثمانية وبضعة عشر والأصح لا يشترط
فيه اسلام ولا عدم اعتقاد وانا العلم فيه ضروري وقال الكلبى
والامامان نظري على مقدمات حاصلة لا الاحتياج الى النظر عقبه
واللهمدى توقف الامد ثم ان اخبره عن سليمان فذكره والا فيشترط
ذكره في كل الطبقات والتأخير في ثالثها ان علمه لكثرة العدد مستفاد
وللقرينة قد يختلف فيحصل لزيد دونه عمرو وانا الاجماع على وقف خبر
لا يدل على صدقه وثالثها ان تلفظه بالقبول وكذلك بقا خبر تنوف
الدواعى على ابطاله خلافا للزبدية واقتراح العلم بسيرة موول
ومحني خلافا لقومه انا المنجوب بحضرة قوم لم يكذبوا ولا حامل
على سكوتهم صادق وكذا المنجوب بسيرة النبي صلى الله عليه وآله ولا
حامل على تقريره والذهب خلافا للمتاخيرين وقيل ان كان عماد بنو
واما مظلوما الصدفة فخير الواحد وهو ما لم ينته الى التواتر ومنه
المستفيض وهو الشايع على اصل وقد يستي مشهورا اقله اثنان
وقيل ثلاثة مسئلة خبر الواحد لا يقيد العلم الا بقرينة وقال الأكثر
مطلقا واحدا يفيد مطلقا والاستاذ ولما فورك يفيد المستفيض
علما نظرا من الترتيب العمل به في الفتوى والشهادة اجماعا وكذا

وكذا سائر الامور الدينية قيل سمعا وقيل عقلا وقالت الظاهرية
لا يجب مطلقا والكثير في الحدود وقولهم نه ابتداء التمس وقوم في سائر الاكثر
بخلافه المالكية اهل المدينة والحنفية فيما نعم به الكيلوي او خالف
راوايه او سارضى القياس وثالثها في معارض القياس ان عرفت العلة
بنصر راجع على الخبر ووجدت قطعان الفرع لم يقبل او فاقا الوقف
والا قبل والجباى لا بد من اثنين او استناد وعبد الجبار لا بد من اربعة
في الزمان مسئلة المختار وفاقا للسمعي وخلاف للمتاخيرين ان تكذيب
الاصل الفرع لا يسقط المروى ومنه ثم لو اجتمع في شهادة لم تردوا
شك او ظن والفرع جازم فاقول بالقبول وعليه الاكثر وزيادة الاصل
مقبولة ان لم يعلم اتحاد المجلس والا فتألف الوقف والرابع ان
كان غيره لا يقبل مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل والمختار وفاقا
للمسمعي المنع ان كان غيره لا يقبل ان كانت تتوفر الدواعى على نقلها
فان كان الساكن اضبط او صرح بنفي الزيادة على وجه يقبل تعارضا
ولو دواها من فوتركا اخرى فكر اوسين ولو غيرت اعراب الباء
تعارضا خلافا للبصري ولو انفر واحد عن واحد قبل عند الاكثر
ولو استندوا رسلوا او وقف ورفعوا فكا الزيادة وحذف بعض
الخبر جازم عند الاكثر الا ان يتعلق به واذا عمل الصحابي قبل والتابعي
مروى على احد محلي المتناهي في الظاهر حمله عليه وتوقف ابو حنيفة
الشيرازي وانه لم يتناهي فكا المشترك في حمله معنيته فانه حمله

على غير ظاهره فلاكثر على الظهور وقيل على تاويله مطلقا وقيل ان هاد
اليه مسئلة لا يقبل مجتونا وكافرا وكذا هبتى في الاصح فاما نحن فبلغ قارى
قبله ان يكون ويتقبل مبتدع يحرم الكذب ونكاحها قال مالك الا الدائنة
ومن ليس فقيهها خلافا للحنفية فيما يخالف القياس وآلتا هل
في غير الحديث وقيل يرد مطلقا والكثير وان ندرت محالطة للمحدثين
ان امكن تحصيل ذلك القدر في ذلك الزمان وشرا الراوى العدالة وهي ملكة
تمنع من افتراف الكبار وصفاير بحسنة كسرقة لقطة والردائل
المساجنة كالبول في الطريق فلا يقبل مجهول باطلا وهو المستور
خلافا لابي حنيفة وابنه قورن وسليم وقال امام الحرمين يوقف ويجب
الانكفاف اذ اورد التحريم الى الظهور اما المجهول باطلا وظاهرا
مردود اجماعا وكذا مجهول العين فاما وصفه نحو الشافعي بالثقة
فالوجه قبوله وتاويله امام الحرمين خلافا للمصير في الخطية وانه قال
لا اشبهه فكذلك وقال انه ليس توثيقا وقيل من اقدم جاهلا
على مفسق مغلوب او مقطوع في الاصح وقد اضطرب في العبرة
فقيل ما تواعد عليه بخصوصه وفيه ما فيها حد والاستاذ والشيخ
الامام كل ذنب ونفيا الظواهر والمنتحار وفاقا لامام الحرمين
كل جريمة تؤذي بقلة الكثرات مرتكبها بالدين ودقة الديانة كالقتل
والزنا واللوطة وشرب الخمر ومطلق المسكر والسرفرة والغصب
والقذف والتمتية وشهادة الزور والبيع الفاجرة وقطعنا الزعم

والفتوى

والفتوى والفرار وماله التيسر وخيانة الكيل او التوفير وهو تقديم
الصلاة وعقد تأخيرها والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرب
وب الصحابة وكتفاء الشهادة والرشوة والديانة والقيادة
والسعاية ومنع الزناك وبأس الرحمة وامن الملك والظهار
والمختزير والامانة وفطر رمضان والفلول والمخاربة والتمسح
والربا او ادمان العفيرة مسئلة لاخبار من عالم شافع فيه الرواية
وحلاف الشهادة واشهاد انما تضمنها الاخبار لا محض اخبار
وانما على المختار وجميع العقود كعت انشا خلافا لابي حنيفة
قال القاضي يثبت الخرج والتعديل بواحد وقيل في الرواية
فقطا وقيل لا فيهما وقال القاضي يكفى الاطلاق فيهما وقيل
يذكر سببهما وقيل سبب التعديل فقط وعكس الشافعي
وهو المختار في الشهادة واما روايته فيكفى الاطلاق في اذ
عرف مذهب الخارج وقول الاماميين يكفى اطلاقهم للعالم سببها
هو راي القاضي اذ لا يخرج وتعديل الامم العالم ولكن خرج مقدم
ان كانا عدد خارج اكثر من معدل اجماعا وكذا ادنا ساويا
او كانا خارجا قل وقال ابن شعبان يطلب الترجيح ومما
التعديل حكمه مشروط العدالة بالشهادة وكذا سئل العالم في
الاصح وروايته من لا يروي الا للعدل وليس من الجرح ترك
العمل بمروية والحكم بمشهوده ولاخذ في الزنا ونحو التبد

ولا الله ليس بشيء غير مشهور قال ابن المتولي إلا ان
 يكون بحث لو سئل لم يبين ولا باعطلا شخصي اسم آخر تشيها
 لقولنا ابو عبد الله يحافظ بعينه الذهب تشيها باليهن بعينه الحكم حاكم
 ولا يابهاهم اللغ والى حلته لا اما مدليس المتوفى فخرج من مسئلة
 الصحابي من اجتمع مؤمنين محمد بن عبد السلام ولكن لم يرو ولم يطل
 بخلاف التابعي مع الصحابي وقيل يشترطه وقيل احدهما وقيل
 المرفوع او سنة وكذا في المعاني العدد الصعبة قبل وفاق للفاخر والاكثر
 على عدل ان الصحابة وقيل كغيرهم وقيل الى قتل عثمان وقيل بالاسم
 فاقبل عليا مسئلة المرسل قول غير الصحابي قال صلى الله عليه وسلم
 واجتنب به بوجيفة وما لك والامدى مطلقا وقوم ان كان المرسل
 من ائمة النقل ثم هو اضعف من المستداليه خلافا لقوم والصحاح
 يورده وعليه الاكثر منهم الشافعي والفاخر قال مسلم واهل العلم
 بالاخبار فان كان الرواية الاسعد عدل كما هو السبب فهو مستدواه
 عند مرسل كبار التابعي باضعف يرجح لقول صحابي وفعله او
 الاكثر او استناد او رسال او قياس او انتشار او المصلحة العمل
 العصر كان المجتوع حجة وفاق للشافعي لاجرة المرسل ولا المنعم
 فان تخرجه ولا دليل سواه لاظهر الاتفاق لاجله مسئلة الاكثر
 على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف وقال الماوردي ان نسي
 اللفظ وقيل ان كان موجبه علم وقيل بلفظ مرادف وعليه الخطيب
 ومنه

٧

ومنه بما سري وشعلب والرازي وروى عن ابيه عن مسئلة
 الصحاح بفتح بقوله الفصحى قال صلى الله عليه وسلم وكذا عن علي الاحم
 وكذا مسئلة امر ونهي او امرنا او حرم وكذا ان خص في الاظهر
 والاكثر بفتح بقوله من السنة فكنا معاشر الناس او كان يفعلونه
 في عهد صلى الله عليه وسلم فكنا نفعل في عهد فلان من يفعلون فكانوا
 لا يفعلون في كشي التامة خاتمة مستند غير الصحابي قراه الشيخ
 املا وتحدث فقراته عليه فسماع فالتناولة مع الاجازة فالاجازة
 الخاص في خاص فخاص في عام فعام في خاص فعام فعام فعام
 يوجد من سنة فالتناولة فالاعلام فالوقية فالاجازة ومنع
 ابراهيم الحزبي وابو الشيخ والفاخر حيا والماوردي الاجازة وقوم
 العامة منها والفاخر ابو الطيب من يوجد من نسل زيد وهو الصحيح
 والاجماع على منع من يوجد مطلقا والفاخر الرواية منها صناعة
 الحديث الكتاب الثالث في الاجماع وهو اتفاق مجتهدي الامة بعد
 وفاة محمد عليه السلام في عصر على ان امر كان فلكم اختصاصه بالمجتهدين
 وهو اتفاق واعتبر قوم وفاق العوام مطلقا وقوم في المشهور
 بمعنى اطلاق الامة اجتمعت لا افتقار الحجة اليهم خلافا للملوك
 واخروا الاصول في الفروع وبالمسلمين فخرج تكفره وبالعقول
 ان كانت العدالة ركنها وعدمه ان لم يكن وثالثها في الفاسق يعتبر
 في حق نفسه ورابعها ان يسي ما خذه وانه لا بد من الجهل وعليه الجمهور

وثانيها بعض الاشياء وثالثها الثلاثة ورابعها بالغ عدد التواتر
 وخامسها ان سماع الاجتهاد في مذهب وتساويها في اصول الدين
 وسابعها لا يكون اجماعا بل حجة وان لا يختص بالصحة وخالف الظاهر
 وعدم انعقاد في حياته قبل الله عليه وسلم وآلة التايلي المجتهد معتبر معهم
 فانما يشهد بعد ذلك فعلى الخلاف في استقرار النص وان اجماع كل من اهل المدينة
 واهل البيت والكل في الاربعة والستين واهل الحرمين واهل مصر والكوفة
 والبصرة وغير حجة وآلة المنقول بالاحاد حجة وهو الصحيح في الكل وان لا يشترط
 عدد التواتر وخالف امام الحرمين وان لم يكن الا واحد لم يحتج
 به وهو المختار وان انقراض العصر لا يشترط وخالف احمد وابن مورك
 وسلم فشرطوا انقراض كلهم او غالبهم او على نعم اقوال اعتبار العاصي
 والقادر وقيل يشترط في السكون وقيل لا كما فيه مهلة وقيل
 اباقي منهم كثير وان لا يشترط تمامي الزمن ويشترط امام الحرمين
 في الظن وان اجماع السابقين غير حجة وهو الاصح وان لا يكون على قياس
 خلافا لما في جواز ذلك او وقوعه مطلقا او في الحنفية وان اثنائهم
 على احد القولين قبل استقرار الخلاف جائز ولو من الحادث بعدهم فاما
 بعده منهم فنسب الامام وجوز الامد مطلق وقيل الا ان يكون مستند
 هم قاطنوا واما من غيرهم فالاصح ممتنع اما هلال الزمان واما التمسك
 باقل ما قيل حقا اما السكون في ثنائها حجة للاجماع ورايها بشرط
 الاقرار وقال ابن ابي هريرة ان كان فتيا وابواسحق لروى عنك
 وقوم

في حجة

وقوم ان وقع في يدي يفتوت استدراكه وقوم في عصر الصحابة
 وقوم ان كان السكت في اقل والفتوى حجة ونسبة اجماع حقيقة
 تردد مشاره اما السكون المجردة عن اشارة رجع وتختلف مع بلوغ
 الكل اجتهاد في حكيمة ومضى مهلة النفل عادة عن مسئلة اجتهادية
 حكيمة وهو صورة السكون هل يقبل ظاهرا الموافقة وكذا الخلاف فيها
 لم يشتر وان قد يكون في دينه ودينه وعلى عقل لا توقف صحة
 عليه ولا يشترط فيه امام معصوم ولا بد له من مستند والامم يكن
 لغير الاجتهاد معنى وهو الصحيح مسئلة الصحيح امكنه وان
 حجة وان فعلى حيث اتفق المعتبرون لا حيث اختلفوا كما لسكوني ومضى
 نذر مخالفه وقال الامام والامد في مطلق وخرفه حرام فعلم تحريم
 احداث ثالث والتفصيل في خرقه وقيل خرقه مطلق وان يجوز
 احداث دليل دون تاويل او مله ان لم يكن وقيل لا وان زاد الامم
 سمعوا وهو الصحيح لانفاقها على جهل في لم يتكلم به على الاصح لعدم
 الخطا وانفاقها في فقيها في محط في مسئلة تردد مشاره هل اخطات
 وان لا اجماع يضاد اجماعا سابقا عليه خلافا للبصري وان لا يعارضه
 دليل اذ تعارض بين قاطعين ولا قاطع ومفهومه وآه موافقة خيرا
 لا يدل على انه مله بل ذلك الظاهر ان لم يوجد غيره خاتمة جاحد الجمع
 عليه المعلوم ما الدين بالضرورة كاف قطعا وكذا المشهور المنصوص
 في الاصح وفي غير المنصوص تردد ولا يكفي جاحد ولو منصوصا الكتاب

الرابع في القياس وهو حمل معلوم على معلوم كسواءاته في عدة حكمه عند
الحامل وان خصص بالفتاوى حذف الاخير وهو حجة في الامور الدينية
قال الامام اشفاقا وما غير ما فنفذ قوم عدلا واما حزم بشرعا
وكوود غير كجلى وابو حنيفة في الحدود والكفارات والخص والفتوى
وابن عبد ان حكم بطل وقوم في الاسباب والشروط والموانع وقوم في
اهول العبادات وقوم الجرنى الحاجى اذ لم يرد نص حتى وفقه كضمان
واخروا العليات واخرون في النفي الاصلى وتقدم قياس اللغة والفتوى
حجى الالة العاديه والتكليفية والالة لكل الاحكام والالقياس على منوخ
خلاف للمعتمدين وليس انص على العلة وتكون الترتك امر بالقياس خلاف
لبصرى وثالثها التفصيل وان كان ربيعة الاول الاصل وهو على حكم
المشبه بوقيل دليل وقيل حكمه ولا يشترط دال على جواز القياس
عليه بنوعه او شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه خلافا لرا
يتميزها الثاني حكم الاصل ومن شرطه شبهة بغير القياس قبل و
الاجماع وتكون غير متعبد في القطع وشرعية ان اسلموا شرعا
وعبر فرع اذا لم يطر للوسط فائدة وقيل مطلقا وان لا يعدل على
سنة القياس وان لا يكون دليل حكمه مشاملا لحكم الفرع وكوه حكم
متفق عليه وقيل بين الامة والاصح بين الخصميه وانه لا يشترط
خلاف الامة فان كان متفقا بينهما وكما لعلي بن خلفيه فهو مرتب
والاصل او لعله يمنع الخصم وجوده في الاصل لمركب الوصف ولا يقبلان

ولا يقبلان خلافا للمخلافين ولو سلم العلة فاشتبه المستدل وجوها
لو سلمه المناظر انتقض الدليل فان لم يتفق على الاصل ولكن
رامه المستدل اثبات حكمه ثم اثبات العلة فالاصح قبوله وانه
لا يشترط الاتفاق على تعليق حكم الاصل وانص على العلة الثالث
الفرع وهو الحكم المشبه وقيل حكمه ومن شرطه وجود تمام
العلة فيه فان كانت قطعية فقطع او ظنية فقياس الادوة
كالفتاح على البرجاء الطلوع وتقبل المعارضة فيه بمقتضى
نقض اوفد لا خلاف حكمه على مختار والمختار قبول الترجيح
وانه لا يجب الايمان اليه في الدليل ولا يقوم القاطع على خلافه
وفاقا ولاخير الواحد عند الاكثر واليسا والاصل وحكمه حكم
الاصل فيمن يقصد من غير زوجين فان خالف فسله القياس وحل
المعترض بالمتخالفه بيان الاتحاد متصوفا بموافق خلافا لمجوز
دليلية الا ليجزبه النظر واليكوه متقدما على حكم الاصل وجوزه
الامام عند دليل اخر ولا يشترط نبوت حكمه بالنص جملة خلافا
لقوم ولا اتفاقا نص او اجماع يوافق خلافا للفراى والامام
الرابع العلة قال اهل الحق المعروف وعلم الاصل ثابت بها لا بانص
خلاف للمخفية وقيل المؤثر بذاته وقال الفراى باذنه الله تعالى
وقال الامامى السابغ وقد تنوهد افعه اورافه اوفى علة الامر
وصف حقيق ظاهرا منضبطا او عرفيا مطردا وكذا في الاصل لغويا

أو حكماً شرعياً وثالثها أن كان المعلوم حقيقياً أو مكملاً وثالثها
لا يزيد على خمس ومائة شرط ولا إلحاق بها اشتغالها على حكمة تفت
على الامتثال وتصلح شاهد الانطباع الحكم ومما كان مانعاً
وتفقا وجودها يحل بحكمها وأما تكون ضابطاً حكمه وقيل يجوز كونها
نفس الحكم وقيل أن انضبطت ولأن يكون عدماً في الشوفاً وفاقاً
للامام وخلافاً للامام والاضافي عدتي ويجوز التعليل بالاطلاع
على حكمته فاقطع باتفاقها في صورة فقال الفزاري وأبي يحيى بثبت
حكمه للمظنة وقال الجديسون لا والقاهرة منعها قومه مطلقاً وكيفية
أن لم تكن بمنزلة أو أجمع والمصحيح جوازها وقائدها معرفة للكسبة
ومنع وسقوية النص قال الشيخ الامام وزيادة الاجر عند الامتثال
لاجلها ولا تعدد عند كونها على حكم أو جزئها الخاضع أو وصفه اللازم
ويصح التعليل بمجرد الاسم القلب وفاقاً لأبي اسحق الشيرازي و
خلافاً للامام أما المشتق فوافق وأما نحو الأبيض فشب صور
وجوز بكهور التعليل بعلمين وادعوا وقوعه في فورته والامام
في المنصوصة دونه المستنبط ومنعه امام الحرمين شرعاً مطلقاً و
قيل يجوز في التعاقب والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم
الحال من وقوعه كجمع التقييد والمختار وقوع حكيم بعلمه اثباتاً
كالسرقه للقطع والعدم ونقياً لا يحض للمقوم والصلاة و
غيرها وثالثها أن لم يتصانفاً ومنها أن لا يكون شيوته متاخراً

عن ثبوت حكمه لاصل خلافاً لقيام ومنها أن لا تعود على الاصل بالابطال
وفي عودها بالتخصيص لا التعميم قولان وإن لا يكون المستنبط
معارضاً بمعارض منافي موجوداً الاصل قيل ولا الفرع وأن لا يخالف
شكاً أو إجمالاً وإن لا يتضمن زيادة عليه أن ناف الزيادة مقتضاه
وفاقاً للامام أن تتغير خلافاً لما اكتفى بعلمية مبهم مشترك أن
لا تكون وصفاً مقدراً وفاقاً للامام أن لا يتناول دليلها حكم الفرع
بعموم أو خصوصه على المختار والصحيح لا يشترط القطع بحكم
الاصل ولا انتفاؤه مخالف مذهب الصحابي وكذا القطع بوجودها
في الفرع وأما انتفاء المعارض فثبت على التعليل بعلمين والمعارض
هنا وصف صالح للفكية لصلاحيته المعارض غير منافي ولكن يؤول
إلى الاختلاف كالعلم مع التعليل في البر لا يتأخر في ويؤول في انتفاء
ولا يلزم المعترض في الوصف عن الفرع وثالثها أن صرح بالفرق
ولا ابتداء اصل على المختار وللمستدل الرفع بالمنع والتقدم وبا
لمطابقة بالتأثير أو الشبه أن لم يكن سبباً وبيان استقلال
ما عداه في صورة ولو بظن عام إذا لم يتعرض للتعميم ولو قال
ثبت لكم مع انتفاء وصفك لم يكن أن لم يكن معه وصف المستدل
وقيل مطلقاً وعندئذ ان ينقطع الاعتراف والتقدم الانعكاس و
لو أبدى المعترض ما يخالف العلم في تسمى تعدد الوضع وزالت فا
نذرة الالف ما لم يبلغ المستدل الخلف بغير دعوى فصوره أو دعوى

وما فيه تعبد لا سببا جازنه اشتراطها بايقها في المجلس والمناسبات
ضروري فحاجي ففهمي والضرورة كما حفظ الدين فالتفسي
فالعقل فالتب فالمال والعرض ويحفظ به ملكه كحد قليل المسكن
ولما في كالباع فالاجارة وقد يكون الحاجي ضروريا كالاجارة لتربية الطفل
ومكمله كخيار البيع والتخني غير معارضه القواعد كسلب العبد
اهلية الشهادة كالكتابة والمعارض كالكتابة فثم المناسب ان اعتبر
بنص او اجماع عين الوصف في الحكم فالمؤثر وان لم يعتبر بهما
بل بترتيب الحكم على وفقه ولو باعتبار جنسه في جنسه فالملك ايم وان
لم يعتبر فانه دل الدليل على القاية فلا يعمل به والافضل هو المرسل
قبله مالك مطلقا وكذا امام الحرمين يوفقه مع مناداته عليه
بالكثير ورد الاكثر مطلقا وقوم في العبادات وليس منه مصلحة
ضرورية كلية قطعية لانها بحال على اعتباره فحق فقطقا
اشترطها الغزالي للقطع بالقول به لا الاصل القول به قال والفظ
القريب مع القطع كالقطع مسئلة المناسبة تخزم بمفسده تلزم
راجحة او مساوية لها خلافا للامام الشافعي الشبه منزلة بين
المناسب والطرده وقال الفاضل هو المناسب بالبيع ولا يصار
اليه مع امكان قياس العلة اجماعا فان تعددت فقال الشافعي راجحة
وقال الصيرفي والشيخ زكي مردود واعلاه قياس غلبة الاشياء
في الحكم والشفقة ثم الصوري وقال الامام المعين حصول المشابهة

كلمة

العلة الحكم او مستلزمها التابع الدوران وهو ان يوجد الحكم عند
وجود وصف وينعدم عند عدمه قيل لا يفيد وقيل قطعي والاختار
وفقا للاكثر ظني ولا يلزم المستدل بيان في ما هو اولى منه
فانه ابدى للمعترض وصف اخر ترجح جانب المستدل بالتعددية
وان كان متقدما الى الفرع فترد ما منع العكس واتى فرع اخر طلب
الترجيح الشاخص الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف والاكثر
على رده قال علماؤنا في معنى مناسب وتقرير والطرده
تكم وقيل ان قارنه في عدا صورة النزاع افاد وعليه الامام
وكثير وقيل كمنع المقارنة في صورة وقال اكثر في يقيده المناظر
دون الناظر التاسع تنقيح المناظر وهو ان يدل ظاهر على
التعليل بوصف فيتحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد وبينا
بالامم او كقولها اوصاف فيتحذف بعضها وينبأ بالباقي اما تحقيق
المناظر فاشبات العلة في احاد صورها لتحقيق ان الشاخص
سارفا وتخريجه من العاش الفارق كالاتفاق الامة بالبعد
في السيرية وهو الدوران والطرده ترجع الى ضرب شبه اذ
تحصل الظن في الجملة ولا تعين جهة المصلحة خاتمة ليس تاق
القياس بعينه على الاصح فيهم القوادح منها تخلف الحكم على
العلة وفاقا للشافعي وسمي بالنقض وقالت الحنفية لا يفيد
وسمونه تخصيص العلة وقيل في العلة المسئلة وقيل عكسه وقيل

يقدر إلا أن يكون مانع أو فقد شرط وعليه أكثر فقهاء بنا وقيل
يقدر الآخرة برّد على جميع المذاهب كالعرفاء وعليه الإمام وقيل
يقدر في الحاضر وقيل المنصوصة إلا بظاهر عام والمستنبطة إلا
لمانع أو فقد شرط وقال الأمدى إن كان المختلف مانع أو فقد
شرط أو مقرر الاستثناء وكانت منصوصة بما لا يقبل التأويل
لم يقدر وأختلف معنى الكفلي خلافاً للابن الحاجب ومنه في
التعليل بعلة والآنقطاع وانغرام المناسبة بمفيدة وغيرها
وجوابه منع وجود العلة أو منع انتقال الحكم إن لم يكن استفاوه
مذهب المستدل وعند من يرى الموانع ببيانها وليس للمعترض
الاستدلال على وجود العلة عند الأكثر للانتقال وقال الأمدى
ما لم يكن دليل أولى بالقدر وكودل على وجودها بوجود
فإن محل النقض ثم منع وجودها فقال ينقض دليلك فالجواب أنه
لا يسمع لانتقاله من نقض العلة إلى نقض دليلها وليس لالا
استدلال على تخلف الحكم وفالشيء أنه لم يكن طريقاً أولى ويجوز
الاحتراز منه على المناظر مطلقاً وعلى الناظر إلا فيما اشتهر من
المتشنيات قصار المذكور وقيل يجب مطلقاً وقيل إلا في
المتشنيات مطلقاً ودعوى صورة معية أو بهمة أو نفيها
يتقضى بالاثبات أو النفي العامة وبالعكس ومنها أكثر فادع
على الضميمة لأنه نقض المعنى وهو استفاوه وصف من العلة

أما

أما مع ابداله كما يقال في الخوف صلاة يجب قضاؤها فيجب ادؤها
كالأمر فيفرض بان خصوص الصلاة مكنة فليست بالعبادة
ثم يتقضى بصوم الحائض أو لا يدل فلا يتبع علة لا يجب
قضاؤها وليس لملي يجب قضاؤه يورد دليله الحائض ومنها
العكس وهو انتقال الحكم لانتقال العلة فإن ثبت مقابلة قابلي
وثبت هذه فوله صلى الله عليه وسلم إن استمر لو وصفها في حرام كاه
عليه وزد فذلك إذا وصفها في الحلال كأن له أجد في جوب
أي أني أحذرها سهوته وله فيها أجد وتختلف قاده عند مانع
عليه ونع بانتقاله عدله المدلول لعدم التاثير أي أن الوصف
للا مناسبة فيه ومن ثم اختص بقياس المعنى وبالمستنبطة
المختلف فيها وهو ترتيب الوصف بكونه طردياً أو في الأصل مثل
مبيع غير مدي فلا يصلح كالطير في الهوى فيقول لا أثر لكونه
غير مدي فإنه يعجز عن السلم كافي ومناخلة معارضة في الأصل
في الحكم وهو أضر لأنه أقامه لا يكون ذكره فائدة كقولهم في الكرند
مشركونه اتلفوا ما لا ضرر للحرب فلا ضماها كالحربي ودار الحرب
عندهم طردى فلا فائدة لذكره أوجب وإن لم يكن في دار الحرب
وكذا من نفاه فيرجع إلى الأول لأنه يطلب بتاثير كونه في دار
الحرب أو كونه له فائدة ضرورة كقول معتبر العدد في الاستحجار
بالأحجار عبادة متعلقة بالأحجار لم يتقدمها معية فاعتبر فيها

العدد كالجوارح حجة متعلقة فقوله لم يقدمها معقبة عديم التأثير
في الأصل والفرع لكنه مضطرب الى ذكره لئلا يتقضى بالرجوع او غير ضرورة
فان لم ينقض الضرورية لم ينقض والا فتردد مثاله صلاة الجمعة
مفروضة يقتضي الى اذن الامام كالظاهر فانه مفروضة حتى اذا حذفت
لم تنقض بشئ كما ذكر لتقريب الفرع من الاصل بتقوية الشبهة
اذا فرض بالفرع شبه الرابع في الفرع زوجت نفسها بغيب كقولها
يصح كما لو زوجت كالنكاح اذا لاش للتقيد بغيب الكفو ورجوع الى
المنافضة في الفرع وهو تخصيص بعض صور النزاع بالجماع والالحاق
جوازها ونكاحها بشرط البناء بناه في المحل الفرع عليه ومنها القليل
وهو يكون ان ما استدله به من المسئلة على ذلك الوجه عليه لاله
ان صحيح ومن ثم امكن معه تسليم صحته وقيل هو تسليم للثبوت مطلقا
وقيل انه مطلقا وعلى المختار فهو مقبول معارضة عند التسليم
قاده عند عدمه وقيل شاهد زور لك وعليك وهو قيسان الاول
التقوية مذهب المعترض لما مع ابطال مذهب المستدل صريحا كما
يقال في بيع الفضولي عقدنا حقا الغير بلا ولاية فلا يصح كالشراء
فيقال عقد نصحتي كالشراء او لا مثل فلا يكون بنفسه كوقوف
عرفه فيقال فلا يشترط فيه الصوم كعرفه الثاني لا بطلان مذهب المستدل
بالصراحة مضمومة فلا يكتفى اقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه فيقال
فلا يقدر بالربع كالوجه او بالانضمام عند مقابلة فصح مع الجهل

بالقوة

بالقوة كالنكاح فيقال فلا يشترط خيار الوتية كالنكاح ومثله
خلافه للقائ في قلب المساواة مثل قلها في ما يلزم فلا يجب فيها النية
كالنجاسة فقوله فيستوي جامدها وما يعيها كالنجاسة وقوله
ومنها القول بالموجب وبث هذه والله العزة ولمسوله في جواب
ليخرج من الاثر منها الا ذل وهو تسليم الدليل بقا النزاع كما يقال
في المشتغل قتل بما يقتل غالب فلا يبين في القصاص كالا حراق فيقال
سلمنا عدم المناقات وكما لم تلت يقتضيه وكما يقال اتفاوت
في الوسيلة لا يمنع القصاص كالمسئل اليه فيقال مسلم ولا يلزم
من ابطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط والمقتضى و
المختار تصديق المعترض في قوله ليس هذا ما خذى وربما
سكت المستدل عما مقدمه غير مشهور مخافة المنع فيرد القول
بالموجب ومنها القدح في المناسبة وفي صلاحية بعضها الحكم كالمقهور
وفي الانضباط والظهور وجوابها بالبناء ومنها الفرق وهو
راجع الى المعارضة في الاصل والفرع وقيل اليهما والاصح انه
قاده وان قيل انه سوالا في ذاته يمنع تعدد الاصول للانتشار
وجواز علته تالا المجبزون ثم لو فرض الفرع والاصل منها كذا وثالثها
ان قصد الحاق مجموعها ثم في اقتضار المستدل على جواب اصل
واحد قولان ومنها فساد الوضع بان لا يكون الدليل على النية الهامة
لاعتباره في ترتيب الحكم كتلف التخييف من التخليط والتوسيع

من التفتيح والاشبات من الشئ مثل القتل جناية عظيمة فلا يكفر
 كالكردة ومنه كونه كجامع ثبت اعتباره بيقين أو إجماع في نقض
 الحكم وجوابهما بتقرير كونه كذلك ومنها فساد الاعتبار بان
 يخالف تنص أو إجماعاً وهو أصح من فساد الموضوع وله تقديم على
 المنوعات وتأخيرها أو إجماعاً أو منع الظهور أو التأويل
 ومنها منع عليه الوصف والمطلوبة بتصحيح العلة والأصح قبول
 وجوابه بإثباته ومنه وهو منع وصف العلة كقولنا في فساد الصوم
 بغير إجماع الكفارة للزجر عن الإجماع المحذور في الصوم فوجب اختصاصها
 به كالحديث فيقال بل عن اللفظ المحذور فيه وجوابه بتبيين اعتبار
 الخصوصية وكان المعتبر ينفي المطالب والمستدل بحقيقة ومنع
 حكم الأصل وكونه قطعاً للمستدل ثالثها قال الأستاذ أنه كان ظاهر
 وقال القرافي يعتبر عرف المكان وقال أبو إسحق الشيرازي لا يسمع
 فإن دل عليه لم ينقطع المعترض على المختار بل أنه يعود ويعترض
 وقد يقال لا نسلم حكم الأصل سلمنا ولا نسلم أنه مما يقاس فيه سلمنا
 ولا نسلم أنه معلل سلمنا ولا نسلم أنه هذا الوصف سلمنا ولا نسلم
 وجوده فيه سلمنا ولا نسلم أنه متقد سلمنا ولا نسلم وجوده في الفرع
 فيجيب بالدفع بما عرف من الطرقة ومن ثم عرف جواز إيراد
 المعارضات من أنواع وكذا ما أنواع وأما كانت مرتبة الاستدلال
 تأليها تسليم متكوه لانسليم تقديري وثالثها التفصيل ومنها

اختلاف

اختلاف اللفظ بطلان الأصل والفرع لعدم الشبهة بالجامع القدر المشترك
 وجوابه بأنه القدر المشترك أو بآلة الافضال أو الالف والالتفات
 والاعتراضات راجعة إلى المنع ومقدمتها الاستفساد وهو طلب
 ذكر معنى اللفظ حيث غرابة أو إجماعاً والأصح أنه بيانها على المعترض
 ولا يكلف بيان تساوي المحال ويكفيه أن الأصل عدم تفاوتها
 فيبين المستدل عدم صحتها أو يفسر اللفظ بمحتمل قيل وبغير محتمل
 وفي دعواه الظهور في مقصده دفعاً لاجمال لعدم الظهور في الآخر
 خلاف ومنها التفسير وهو كونه اللفظ متردداً بين امرين أحدهما ممنوع
 والمختار وروده وجوابه أن اللفظ موضوع ولو عرفنا أو ظاهر
 ولو بتقريره المراد ثم ينقطع المنع لا يعترض الحكاية بل الدليل أما
 قبل تمامه لمقدمة منه أو بعده والاولى أما مجرد أو منع المستدل كماله
 كذا ولم لا يكون كذا أو غير يلزم لو كان كذا وهو المناقضة فاحتج لاتفا
 المقدمة فنصب لا يمنع المحققين والثاني أما مع منع تمام الدليل
 بناء على تخلف حكمه فالنقض الإجمالي أو مع تسليمه والاستدلال
 بما ينافي ثبوت المدلول فالمعارض فيقول ما ذكرت وإن دل فقدى
 ما ينفي وينقلب مستدلاً وعلى المنوع الدفع بدليل فإنه منع ثانياً
 فكما مر وهكذا إلى تمام المعلى أن ينقطع بالمنوع أو التزام المنع انتهى
 إلى ضروري أو يقيني مشهور خاتمة القياس من الدليل وثالثها
 حيث يتبين ومنه أصول الفقه خلافاً لإمام الحرمين وحكم المقيس

قال السمعاني نقاله انه دين الله ولا يجوز ان يقال قال الله ثم القياس
فرقة كفاية يتغير علم مجتهد احتياجه اليه وهو جلي وخفي فالجلى ما قطع
فيه بين الفارق او كان احتياجا لا ضعيفا وانحفي خلافا وقيل الجلى هذا
والخفي الشبه والوضع بينهما وقيل الجلى الاولى والواضح المساوي
والخفي الادونه وقياس العلة ما مر من ما جمع فيه بلازمها فآثرها
في حكمها والقياس في معنى الاصل الجمع بين الفارق الكتاب الخامس
في الاستدلال وهو دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس فيدخل في الاستدلال
الاقترافي والاستثنائي وقياس الكس وقولنا الدليل يفتقر الى لا
يكون كفا حوله في كذا المعنى مفقود في صورة التزاع فتبقى هي على الاصل
وكذا استقيا الحكم لا انتفا مدركه كقولنا الحكم يستدعي دليلا والالتزام
شكليف الفاقد ولا دليل بالسير او الاصل فيه قولهم وحدها مقتضى
او المانع او المقتضى الشرط خلافا لما اكثر مسئلة الاستقيا بالجري
على الكل ان كان تاما اي بالكلية الا صورة التزاع فتعطل عند الاكثر
او ناقصا ان يكثر الجزئية نيات فظني ويسمى الحاق الفرد بالاعراب
مسئلة قال علي وانا استصحاب العدم الاصل والعموم او النص اي
ورود المغير ما دل الشرح على ثبوته لوجود سبب محتمل مطلقا
وقيل في الدفع دون الرفع وقيل بشرط ان لا يعارضه ظاهر مطلقا
وقيل فلاهرنا ليدل مطلقا وقيل في سبب ليخرج بول وقوعه في ما
كثير فوجه متغير واحتمل كونه الثغير به وانحفي سقوط الاصل اذ اقرت

العهد واعتماده ان بعد ولا يعتج باستصحاب حال الاجماع في حمل اللذان
خلافا للمذني والقصير في واهي سريخ والامد فعرف ان الاستصحاب
ثبوت امر في الثاني لثبوت في الاول لفقد ان ما يصلح للتفيس اما ثبوت
في الاول لثبوت في الثاني فتعلق وقد يقال فيه لو ابرر الثابت اليوم
ثابت امر لكاه غير ثابت فيقضي استصحاب امر بانه الا ان غير ثابت
وليس كذلك فذلك انه ثابت مسئلة لا يطلب الدلالة بالدليل ان ادعى
علما مزورا والافيطالب به على الاصح ويجب الاخذ باقل المقول
وقدمر وهي يجب الاخذ بالاخف او الانقل او لا يجب شئ فقال مسئلة
اختلفوا هل كان النبي منهم متعبدا قبل النبوة بشرع واختلفوا المبت
فقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وعيسى وما ثبت انه شرع اقول
والمتخير الوقف تاويلات وتوثيرها وبعد النبوة المنع مسئلة
حكم المنافع والمضار قبل الشرح من بعده الصريح اصل المضار
التحريم والمنافع الحلي قال الشيخ الامام الاموالنا لقوله صلى الله
اماد ماكم ومواكم عليكم حرام مسئلة الاستحسان قال به ابو
حنيفة وانكره الباقر وفسر بدليل يشهد في نفس المجتهد نقص
عنه عبادته ورد بانه انما تحقق عند المجتهد فمعتبر وبعد ولا قياس
اي اقوى والخلاف فيه او غير الدليل الى العادة ورد بانه ان ثبت انها
حق فقد قام وكليهما لا ردت قال في تحقق استحسان مختلف
فيه فمن قال به فقد بشرع اما استحسان الثاني في التحليف على المحلف

والتحط في الكتابة ونحوها فليس منه مسئلة قول الصحابي على صحابي غير
حجة وفاقا وكذا على غيره قال الشيخ الامام الا انه يبدى ونه تقليده قولانا
لا ارتفاع الشقة بذهب اذ لم يدواه وقيل حجة فوق القياس فاما اختلاف
صحابه فكل دليل وقيل دونه ونه تحصيل العموم قولانا وقيل حجة
انما انتشر قبله مخالفا لخالف وانه قيل ان انظم اليه قياس تقرب و
قيل قول الشيخين ففلا وقيل كلف الازمنة وعن الشافعي الاعلى انما
وفاق الشافعي زبداء العر من قبله لا تقليد مسئلة الالهام ارتفاع
شيء القلب يخلج له الصدر بخفض به الله بعضه اصحاب وكس حجة لعدم
ثقة من ليس معصوما بخواطره خلافا لبعض الصوفية خاتمة قال
القاضي حبيب بن النعمان على ان اليقين لا يرفع بالشك والقرآن بزال
والثقة بجل التيسر والعادة محكمة فيك والامور بمقاصدها
الكتاب الشارح في التعادل والترجيح بمنع تعادل قاطعين وكذا
الاماريين في نفس الامر على الصحيح فان توهم التعادل فالنجير او
الشافعي او الوقف او النجيرة الواجبة والشافعي غير ما افقوا
وانما نقل عن مجتهد قولانا متعاقبا فالمتاخر قوله والاف في ذكر فيه ما
يشعر بتجسيم والاف هو متردد ووقع لكشافي في بصفة عشر مكانا
وهو دليل علو شأنه سلم ودين قال ابو حامد مخالف ابي حنيفة منهما
ارجح من موافقة ونكس القفال والاصح الترجيح بالنظر فان وقف
قالوقف وان يعرف المجتهد قولنا مسئلة كس في نظيره فهو قول

المخرج فيها على الاصح والاصح لا يجب فيها اليه مطلقا بل مقيدا وصرح
معارضة نصي امر للنظر تنشيط الطرق والترجيح تقوية احد الطرفين
والعمل بالراجح واجب فاقال القائل الامار حجة فلان لا ترجيح
بفضل عنده وقاله ارجح احدهما بالفضل بالتحخير ولا ترجيح في المعطيات
لعدم التعارض والمتاخر ناسخ وانه ينقل المتاخر بالاجماع عمل به لانه
دوامه مذكور والاصح الترجيح بكثرة الادلة والآراء العلم ما
المعارضة وكوس وجه اولي من العا حدهما ولوسنة قائلها كتاب
ولا تقدم الكتاب على السنة ولا السنة عليه خلافا لراعيهما فلان
تقدر وعلم المتاخر ناسخ والارجح الى غيره وانه تقارنا فالنجير
انما تقدر بلع والترجيح وانه جهل التاخر وناسخ الترجيح رجوع الى
يصلهما والاخير الناظر انما تقدر بلع والترجيح فان كانا احدهما اعم
فكما سبق مسئلة يرجح بعلو الاسناد وفق الزاوي واقتت ونحوه
وورعه وضبطه وقطعه والزاوي المرجوح باللفظ ويقطه وعدم
بدعة وشهر عدالة ومكون مذكي بالاختيار او اكثر مذكي ومعرفة
النسب قيل ومشهورة وصريح التزكية على الحكم بشهادة وحفظ
المروء وذكر السب والتدليل على الحفظ واداء الكتابة وظهور طريق
روايته وسماحه من غير حجاب وكونه من الكابر الصحابة وذكر
خلافا للاستاذون في غير حكم النساء ومتاخر الاسلام و
قيل مقدمة ومحملا بعد التكليف وغير مدلس وغير ذي اسمها

متبايناً ومما يجب الواقعة وراوياً باللفظ ولم يكنه راوياً بالاصل
وكونه في الشيء كغيره في القول والفعل فالتقريب والتصحيح لازماً للصححة
على الاصح والمشتغل على زيادة والوازر بلفظ قرين والمكدي والمكسر
بلعوضه الرسالة عام وأما ذكر في الحكم مع العلة والمنفرد فيه ذكر
العلقة على الحكم وعكس النقض وما فيه تهديد أو تأكيد وما لا يعموماً
مطلقاً على ذي السبب الآلة السبب والعام الشرطي على النكبة المنفية
على الاصح وهي على الباطن والجمع المعرف على ما ومنه الحكم على الجنس لا
حتى لا الدهد قالوا وما لم يخصه وعنده حكمه والآق تخصيصاً والآ
فتضاء على الأشارة والإيماء ويرجحاً على المفهومين والموافقة على
المخالفة وقيل حكمه والناقل عن الأصل عند الجمهور والمثبت
على النافذ ونكبتها سواء ورابعها إلا في الطلاق والعتاق والنهي
على الأمر والنهي والاباحة وأخبر على الأمر والنهي وخبر الخط
على الاباحة ونكبتها سواء والموجب والكراهية على التذنب والتدب
على المباح في الاصح ومكة الحد خلافاً لقومه والمفعول مقناه ولو لم يكن
على التكميل في الاصح والموافق دليل آخر وكذا أمر سلا أو صحابياً
أو أهل المدينة والأكثر في الاصح ونكبتها في موافق الصحابي أن
كانت ميزه النص كزيد في الفرائض ورابعها أن كان أحد الشخيرة
وقيل مطلقاً إلا أن يخالفها معاً في الحلال والحكم وزيد في الفرائض
وتحويها قال الشافعي وموافق زيد في الفرائض فما ذفعني ومعاذ

في أحكام غير الفرائض فعلى والاجماع على النص واجماع الصحابة على غيرهم
واجماع الكل على ما خالف فيه القوام والمنفرد فيه غيره وما لم يسبق
بخلاف على غيرهما وقيل المستوفى أقوى وقيل سواء والاصح متساوي
المؤثرين من حيث باب وستة وله ثالثها تقدم الستة لقوله ليسا ويرتج
القياس بقوة دليل حكم الاصل وكونه على سنة القياس أه فرء من
جنس أصله والقطع بالعلقة على الظن الاغلب ويكون مسلكها أقوى
وذاات أصليين على ذات أصل وقيل لا وذاثية على حكمية وعكس المسحاق
لأن الحكم بالحكم شبه وكونهما أقوى أو ما قال وقيل عكسه والمقتضية
احتساباً في الزمن وعامة الاصل والمشتق على تعليل أصلها والموافقة
الأصل على الموافقة أصل واحد وقيل والموافقة علة أخرى إذ جور
علتها وما ثبت علته يلجأ بالاجماع فالنص القطعية فالظنيس
فالإيمان التبر فالمناسبة فالشبه فالردوران وقيل النص فالاجماع
وقيل الردوران فالمناسبة وللعنة على الدلالة وغير المركب عليه
وأما قيل وعكس الاستاد والوصف الحقيق فالعرف فالشرع
الوجود فالقدمي البسيط فالمرتب والبالغة على الامارة والمطردة
المنعكسة ثم المطردة فقط على المنعكسة فقط وهناك المتعدية
والقاصرة اقوال ثالثها سواء وزيد الأكثر فروغاً قولان والاعرف
من الحدود والتبعية على الاضنى والذاتي على العرضي فالصريح
والاعلم وموافقة نقل استيع باللفة ورجحان طريق الكفاية

والمرجحات لا تنحصر أو مشارها غلب الفلن وسبق كثير فلم نعد
الكتاب السابع في الاجتهاد الاجتهاد استفرغ الفقيه الواسع
لتحصيل ظن بحكم والمجتهد الفقيه البالغ العاقل في ذو ملكة يدرك
فيها العلوم وقيل العقل نفس العلم وقيل ضرورة فقيه النفس
وان اكمل القياس وفالتها الالهي العارف بالدليل العقلي والتكليف
به ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية و اصولا و بلاغة و
شعرا و الاحكام من كتاب وسنة وان لم يحفظ المتون وقال
الشيخ الامام هو من هذه العلوم ملكة له و احاطة بمعظم
قواعد الشرع و مشارها بحيث كتب منها قوة يفهم بها مقصود
الشاهد ويعتبر قال الشيخ الامام لا يرفع الاجتهاد لالكونها
صفه فيه كونه خيرا بمواقع الاجماع كى لا يخزفه و الناسخ و المنوخ
و اسباب النزول و شرط المتون و الاحاد و الصحاح و الضعيف
و حال الرواة و يكتفي في زماننا الرجوع الى ائمة ذلك و لا يشترط
علم الكلام و لا تفاريع الفقه و الزكوة و الحرية و كذا العدالة
على الاصح و ليست عن المعارض و اللفظ هل معه قرينة و دونه
بجته المذهب و هو التمكن من تخريج الوجوه على نصوص امام
و دونه مجتهد الفقيه و هو التمكن من ترجيح قوة على اخرى
و انصاح جواز تجرئة الاجتهاد و جواز الاجتهاد لغيره
و وقوع وثالثها في الاراء و الحروب فقط و القواب ان اجتهاد

عليه السلام لا يخلع و الاصح ان الاجتهاد جائز في عصره و ثالثها
بإذنه صريحا فيكون و غير صريح و رابعها للوكالة للبيد و خامسها
للولاة و انه وقع و ثالثها لم يقع للحاضر و رابعها الوقف مستند
المصيب في العقليات و احد وثانيه الاسلام مخطي اثم كافر و قال
بالحاظ و التقير لانا اثم المجتهد فيل مطلقا و قيل ان كان مسلما و
فيل زاد العتري كل من المجتهدين مصيب اما المسئلة التي لا تطلع
فيها فقال الشيخ و القاضي و ابو يوسف و محمد و ابن سيرين كل مجتهد بين
ثم قال الاولان حكم الله تعالى لظن المجتهد و قال الثلثة هناك ماله
علم فكان به و من ثم قال اصحاب الاجتهاد الاحكام و ابدا الا انشها
و الصريح و فاقا للجمهور ان المصيب واحد و لدن حكم فيل الاجتهاد
فيل لا بد عليه و الصريح ان عليه امانة و انه مكلف باصابت و ان
خطيئه لانا اثم بل يوجد اما الجريه فيها فاطلع فالمصيب فيها واحد و فاقا
وقيل على الخلاف و لا با اثم المخطي على الاصح و من ثم قصر مجتهدا اثم و فاقا
مسئلة لا ينقض الحكم في الاجتهاد ديات و فاقا فان خالفه نقض او ظاهرا
جليا و لو قياسا و حكم بخلاف اجتهاده او حكم بخلاف نص امامه
غير مقلد غيره حيث يجوز نقضه و لو شرع بغيره و لى ثم تغير
اجتهاده فالاصح غير مجتهد و كذا المقلد بتغير اجتهاد امامه و من تغير
اجتهاده اعلم لمستنحى كبر و لا ينقض معموله و لا يصح للمتلين
و اما تنقيح لالفاظ مسئلة يجوز ان يقال لبيتي عام حكم بآثار

فهو صواب ويكون مدركا شرعيا وبسبب تفويض وتردد الشافعي فيه قبل
 في الجواز وقيل في الوجع قوع وقال ابن السهمان يجوز للنبي دوه العالم
 ثم المختار لم يقع وفي تعليق الامر باختبار المأمور تردد مسئلة
 التقليد اخذ القول من غير معرفة دليله ويكفر المجتهد وقيل بشرط
 تيسر الحق اجتهاده ومنع الاستناد التقليد في القواطع وقيل لا يقلد
 عالم دانا لم يكن مجتهدا متافكا الحكم باجتهاده فيحكم عليه التقليد
 وكذا المجتهد عند الاكثر وثالثها يجوز للقاضي ورايها يجوز تقليد
 الاسلام وخامسها عند ضيق الوقت وسادسها فيما عدا مسئلة
 ان تكرر الواقعة وتجده ما يفتقر الرجوع ولم يكن ذا كرا للدليل الاول
 وجب تجديد النظر قطعا وكذا ان لم يتجدد الدليل كان ذا كرا وكذا العاصي
 يستغنى ولو مقلد ميت ثم تقع تلك الحادثة هل يفتقر السؤال مسئلة
 تقليد المقلد ثالثها المختار يجوز لمقلده فاضلا او مساويا او
 ثم يجب البحث عن الارحيم فان اعتقد على فوقه اكرحيم ورعا في
 الامم يجوز تقليد الميت خلافا للامام وثالثها ان فقد الحي و
 رايها قال الهندي ان نقله مجتهد في مذهب وجوز استفتاء
 من غير الاهلية او غير باجتهاده بالعلم والعلماء وانتساب الناس
 في الامم او قائل لا يفتقر في المعاملات لا المجهولة والامم
 في الامم في الامم والاكثاف بظاهر العلالة وجمهور الواحد والعا
 في الامم في الامم استرشاد الله عليه بيانه ان لم يكن خفيتم
 مسئلة

مسئلة يجوز للقادر على التبرع والتبرع جواز ان لم يكن مجتهدا الا فتا بذهب
 مجتهدا فطلع على ما خذه واعتقد وثالثها عند عدم المجتهد ورايها ان
 يمكن قادرا لانه نافي ويجوز خلوا الزمان عن مجتهد خلافا لثالثها مطلقا
 ولابن دقيق العيد ما لم يتداع الزمان بشرط ان لا يفتقر الى المختار لم ثبت
 وقوعه واذ اتفق العاصي بقول مجتهد فليس له الرجوع عنه وقيل يلزم له العمل
 بخبره الا فتا وقيل بالشروع في العمل وقيل ان التزمه وقال السهماني في قول
 في نفسه صحة وقال ابن الصلاح انه لم يوجد نص اخر فانه وجد تخير بينهما
 والاصح جواز في حكم اخر وان يجب التزام مذهبه معين بتفقد مرجع
 او مساويا ثم ينبغي استئذان الاستفتاء ارجح ثم وجد وجه عن اقواله
 ثالثها لا يجوز في بعض المسائل وان يمنع تبني الرخص وخالف ابو
 اسحق المحمدي في مسئلة اختلاف في التقليد في اقوال الدين و
 قيل انظر فيه حرام وعنه الاشعري لا يطلع اياه المقلد وقال القشيري
 مكذوب عليه والتحقيق ان كان اخذ القول الغير بفرجة مع احتيا لاشك
 او وهم فلا يكره وانه كان من خلافا لابن هاشم فليست من عقده باه
 العالم محدث وله صانع وهو الله الواحد والواحد الشئ الذي لا ينقسم
 ويشبه والله تعالى قديم لا ابتداء لوجوده حقيقة مخالفة لساير الحقائق
 قال المحققون باليت معلومة الالهة اختلفوا هل يمكن سلبها في الاخر
 ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان
 ولا قعر ولا دابة ثم احدث هذا العالم من غير احتياج ولو شاء ما خسرته

لم يحدث بابتداءه فاذاته حادث يريد ليس كمثله شيء القدر حيرة و
 شدة منه حكمه شامل لكل معلوم جزئيات وكميات وقدرته
 لكل مقدور ما على انه يكون ارادة وما لا فلا يقاوه غير مستغنى
 ولا امتناه لم ينزل باسمائه وصفاته ذات ما دل عليها فقله من قدره
 وعلمه وحياة و ارادة او التنزيه عن النقص وتسميحه وبصره وكلامه
 وبقاؤه ما صحح في الكتاب والمنة نفقده ظاهر المعنى وتنزهه عند
 سماع المشكل ثم اختلف انتمنا انا اول ام نفوض من ههنا مع اتفاقهم
 على ان جهلنا بتقصه لا يفدح العرادة كلامه غير مخلوق على الحقيقة
 لا المجاز مكتوبه مصاحفنا محفوظه صدورنا مقروء بالمتنا
 يثبت على الطاعة ويعاقبه الا انه يغفر غير الشرك على المعصية
 وانه اثنان ايمان وتغذيب المطيع وابدالم الدواب والاطفال وسنجيل
 وصفه بالظلم يراه اليوم منونة يوم القيمة واختلفا على تجوز الروية
 في الدنيا وروى المتناهم السعيد من كتب في الازل سعيد واشقى بك
 ثم لا يتبدلان ومن علم موته مؤمنا فليس يشقى وابوكبر ما زال
 بعين الرضا والرضا، والمحبة غير المشية والارادة فلا رفر في العباد
 الكفر ولوش، ربك ما فعلوا هو الرزاق والرزقة ما يستغفرو
 لو تعمر ما بيده الهداية واخلال خلقة الضلال والاهتلا وهو
 الايمان والتوفيق خلق القدر والداية الى الطاعة وقال امام
 الحرمين خلقوا واخذوا هذه والكلف ما يقع عنده صلاح العبد اخر
 والحكم

والختم والطبع والاكفة خلق الضلال في القلب والماهيات مجعولة
 وثالثها ان كانت مركبة من سبل الرب سفلر سبل بالمعجزات الباهرات
 وخض محمد صلى الله عليه وآله بانه خاتم النبيين المبعوث الى الخلق اجمعين المفضل
 على جميع العالمين وبعده الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام والمجزة امر خارج
 للعادة مقرون بالتخدي مع عدم المعارضنة واتخذ الدعوى والآيات
 صديق القلب ولا يعتبر الا مع الشلفظ بالشهادتين من القادر
 عليهم وهل الشلفظ شرط او شرط فيه تردد والامسلا اعمال
 الجوارح ولا يعتبر الا مع الايمان والاحسان اما بعد الله كانه تراه
 فانه لم يكن تراه فانه تراك والفسق لا يزيل الايمان والميت مؤمنا
 فاستغاث المشية اماه يعاقب ثم يدخل الجنة واما ان يسامح بغيره
 ففضل الله اومع الشفاء واقل شافع واولاه حبيب الله محمد المصطفى
 ولا يموت احد الا باجله والنفس باقية بعد موت البدن في فنائنه
 عند القيامة ترد وقال الشيخ الامام والاعظم لا تفتي ابدا وبسبب
 كذب قال المزي في الصحيح يسى وناول الحديث وحقيقة الروح لم
 ينكلم عليها محمد صلى الله عليه وسلم فتسك عنها وكرامات الاوليا حق قال
 القشيري ولا ينتهون الى نحو ولد بدوه والد ولا كف احد
 اهل القبلة ولا يجوز الخروج على السلطان ونفقده العذاب القبي
 وسوال الملكين والكشر وانظر احد والميزان حق والجنة والنار
 مخلوقتان اليوم ويجب على الناس نصب امام ولو مفضولا

ولا يجب على الرب سبحانه وتعالى والمعاد الجسماني بعد الاعداد حق
وتعتقد ان خير الامة بعد ينهلي على الله عليه خليفة ابوكم فمر فقتل
فعل امر المؤمنين رضي الله عنهم اجمعين وبراة سالمة رضى ونسك عني
جوي بين الصلابة ونزك الكلي ما جودين وانا الشافي وما الكاوي
حنيفة واستغافني واحد والا وزاعي والسيح ودود وسائر
الامة للمسلمين على هذه مراتبهم وانا بالكس الاشعره امام
في السنة مقدم وانا طريق الشيخ الجند وصحب طريق مقوم ومما
لا يضر جهله وتنفق معرفته الاصلح انا وجود الشئ وقال كثير منا
غير فعلى الاصلح المعلوم ليس بشئ ولا كذا ذات ولا ثابت وكذا
على الآخر عند اكثرهم ولكن الاسم المستمي وانا اسمي الله توقيفية
وانا المن يقول انا مؤمن انا شئ الله خوفاً من كنهه سود الخائفة والقياد
بالله لا شك في الحال وانا ملاك الكافر وسدراج وانا المشار اليه باننا
الهيكل المخصوص وانا تجوهر الفرد وهو الله لا يتجزئ ثابت وانه لا
حال او واسطة بين الموجود والمعدوم خلافاً للقاء واما للمسلمين وانا
الثب والاثباتات امور متباركة ذهبة لا وجودية وانا العرض
لا يقوالم بالعرض ولا يبيع زمانين ولا يجل تحليهم وانتم لا يجتمعان
كالقديس بخلاف الخلفين انما الشقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان وانا
احد طرف الممكن ليس باولى من الآخر وانا الباقي محتاج الى السبب ومبني
على علته احتاج الى الاثر الى المؤثر الامكان او حدوث او كذا جزء علة

او الامكان

او الامكان بشرط الحدوث وهي اقوال والامكان قيل اسطحي المبال
لحارة الممارس كالتطليح الظاهر من المحوى وقيل بعد موجود
ينفذ فيه بحكم وقيل بعد مفروض وهو الخلاله والخللا جازن والراد
من كونه بحسب لاسم ساه ولا بينهما ما يما بينهما والى ما
قيل جوهر ليس بحكم ولا جسماني وقيل فلك معدل النهار وقيل عرض
فيل حركة معدل النهار وقيل مقدار الحركة والاختيار انة مقارنة
متحدة موهوم لمجرد معلوم اذالة للايهام ويتنوع متداخل الا
جسام وتخلو لجوهر من جميع الاعراض وكنهه من مرتب ما
الاعراض متناهية والمعلول قال الاكثر يقارن بعلقه زمانا
والمتنار وفاقا للشيخ الامام يعقوبها مطلقا وثالثها ان كانت
وضعية لا عقلية اما الترتيب رتبة فوقها والكدزة حصرها
الامام والشيخ الامام في المعارف وقال ابن زكريا هي الخلاصة
من الالم وقيل ادراك الملايم والحقارة الادراك بلزومها و
يقابلها الالم وما يتصوره العقل اما واجب او ممنوع او ممكن
لان ذاته اما تنقضي وجوده في الحاضر او عدمه او لا تنقضي شيئا
خاتمة اول الواجبات المعرفة وقال الاستاذ النفل المودى
ايها والقاع في مقام الحكمين القصد الى النفل وذو النفس لا
بيته يرباها عن سفساف الامور ويخرج المعاليها ومنها عرف
رتبة تقور وتبعده وتقرّب فحاف وذبح فاصح الى الامر والتهى فانك

واجتنب فاجح مولاه فكان سمعه وبصر وبيده التي يعلش بها واغذته
 وليا راساله اعطاه وان استغاذ به اعاده وودى الهمة فيجعل فوق
 جهل اجهلها ويدخل تحت ريقه المارقين فدونك صلاحا وفسادا
 ورضي او سخطا وقريبا او بعيدا او سعادة او شقاوة ونقما او
 جحما واذا غفل لك امر فانه باشرع فانه كان ما موارا فبادر فانه
 من الرحمن فانه خشيته وقوم لا يتقاه على صفة منهية فلا عليك واخبر
 استغفارنا الى استغفار لا يوجب ترك الاستغفار ومن ثم قال استغفر
 وردى اعلم وانه خفت العجب مستغفرا منه وانا كان منتهيا فاياك
 فانه من الشيطان فانه ملت فاستغفر وحديث النفس ما لم ينكح
 روتعل والهم مستغفورا فانه لم تطلعك الامارة بمجاهدة فانه
 فثبت فانه لم يقبل لا استلذاذ او كسل فتذكرها ذم اللذات ونجاة
 القوات اولفوق لا تخيف مفت وركب واذكى سعة رحمة والى من التوبة
 ومحاسنها وهي التمس وتحقق بالاقلاع وعزم ان لا يعود وتذكر كبح
 ممكن التذكار وتصيح ولو بعد نقضها عن ذنب ولو صغيرا مع الا
 صرار على ان لا يتركها من الجهور وانا شككت دما مور او منهي
 فامسك وما ثم قال الجورين في التوفيق يشك ايفس ثالثة دمر رابعة
 لا يغفل ولا يوقى بقدر الله تعالى ورادته وهو خالق كعب العبد فقدر
 قدرة هي استطاعة تملح لكب لا لا بدع قاله لك خالق غير
 سكت والعبد سكت غير خالق وما ثم الصيحة ان القدرة لا تملح

للمقدور

للمقدور قوة المجن صفة وجودية تقابل القدرة تقابل المقدور لا لعدم
 والملكة ورجح قوام الشكل واخرى الاكساب ثالث الاختلال
 باختلاف الناس وهو المختار ومما ثم قيل ارادة التجريد مع ذليلة
 الاسباب شهوة خفيفة وسلوك الاسباب مع داجنة التجريد
 انمط طه عن الذروة العلة وقد نال الشيطان باطراح جانب
 الله في صورة الاسباب او بالكسل والتمس في صورة التوكسل
 والموقف يبحث عن هذين ويعلم انه لا يكون الا ما يريد الله ولا ينفذ
 علمنا بذلك الا ان يريد الله سبحانه وشي وقد غم جمع الجوامع على
 المسبح كلامه اذا ناصى الا ان من احاسن المحاسن كما ينظره
 الاسم على مجموعا جموعا وموضوعا لا مقطوعا ففعله ولا
 ممنوعا ومن فوفا على هم الزمان مد فوفا فقلبك بحفظ
 عبادته لا سيما ما خالف فيها غير واياك ان تجازر بانكار
 شئ قيل التامل والفكر او ان تظن امكان اختصاره في كل
 ذرة ذرة فترتب ذكرنا الادلة في بعض الاحاسن انما تكونها مفردة
 في مشاهد التلب على وجه لا يبين او لغزابة او غير ذلك مما
 يستخرج النظم المتي ورتبا افصحنا بذلك ريب الاقوال
 فحسب للفني تطويلا يؤده الى الملل وما ذكرى ان اتي فعلنا
 ذلك لغرض تتحرك له الهمم العوال فربما لم يكن القول مستهورا
 عن هذا ذكرناه او كما قد عزي اليه على الوهم سواء وليس ذلك

من يظهر التام لم يستعمل فواه حيث انا جاز موه بان
 اختصار هذا الكتاب متقدروا روم الشكاه من
 منقر اللههم الا ان ياتي رجل مبذر قد وكن متحضر
 بانواع المحامد حقيقا وادنى في المحاسن خليف
 جعلنا الله به مع الذين انعم الله عليهم من
 من النبي والقديسين
 والماكين وحسب
 اولئك رقيبك

١٧٨

علما اولهم جنس لا يدل على التخصيص بل على التعميم بل على التعميم بل على التعميم
 العلما من الاشاعة والخصايه وابوبكر الدقاق يدل على التخصيص بل على التعميم
 وفيكم عن عمداء لسانه يلزم الكفر بقول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 قولهم لاقتضائه في رسالة بنابر الانبياء قالوا لولا التخصيص لم ينفذ التخصيص
 ولجيب بان فائدة افرام مقصود الكلام والطلاق وهو ما دل على بعض افراد شايخ
 لا يندفعه بخورقة لا يجعل على القيد وهو الدال على مدلول الطلاق بعبارة زائدة اي
 لا يقيد بقيد عندنا وان كان في خادته واحدة اذ كان الاطلاق والتقييد في سبيلكم
 لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا صاعا من فحج بين اثنين او صاعا من تمر او صاعا من شعير
 عن كل حر وعبد صغير وكبير او آة عبد الرزاق ابو داود من حديث عبد الله بن
 دقيل عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ذكره الفطر من دمغان صاعا
 من تمر او صاعا من شعير على العبد والحرة والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين
 متفق عليه اذ سب الفطر واسم مؤنثه وعلى عليه ان كان الاطلاق والتقييد في حكم
 به في خادته بخورقة واحدة وكفارة الظهار فخير من رقية واحدة كفارة القتل فخير من رقية مؤنثة
 فلا يجعل وان كانا في خادته واحدة يحمل ضرورة مخصوص كفارة البمين اطلاق في القراءة
 المتواترة وقيد بالتتابع في القراءة المشهورة وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنه كما رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من طرق وانما لا يجعل المطلق على القيد في
 المقام ذكرنا الامكان العلل بها وكلما امكن اعمال الدليلين وجب والقراءة في الظاهر
 للجمع بين كلامين في العطف بخورقة واحدة اقيموا الصلوة واتوا الزكوة لا يوجب القراءة
 في الحكم عندنا وقال بعضهم يوجب ذلك فلا يوجب الزكوة على من لا يوجب عليه الصلوة
 بسبب ذلك لان العطف يوجب الاشتراك ولنا ان الشك في الافتقار الى العطف
 بدليل قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار الآية فصل

المشروعة وهي ما جعله الله تعالى شريعة لعباده أي طريقة يسلكونها في الدين
 فوعان لحدها غير من الغرم وهو القصد المذكور وعرف بأنه ما ثبت ابتداءً بالنية
 البتة حقاله وهو أي يلزمه أربعة أنواع هي أصول الشريعة أي المشروع
 الشريعة فرض وهو ما أي شيء مشروع ثبت بدليل قطعي أي مقطوع به فخرج خبرا
 الواحد لا يشترط فيه أي لآلة فيخرج الآية المأولة العام بخصوص قبل هذا التعريف
 ليس يلزم شمول بعض المباحات والنوافل الشائتين الثابتة بدليل قطعي لا يشترط فيه
 مخوفة تعالى فإذا قضيت الصلوة فانشروا في الأرض فالصواب أنه ما قطع بلزوم قال
 شيخنا الشيخ قاسم قلت إذا اراد بالثبوت للزوم فلا يراد كاللذان الحسنة التي هي
 للسلام عليها وحكم أي حكم الفرض للزوم تصديقا أي إزعا بالقلب فيكون الحكم
 فينب إلى الكفر جاحدا أي منكر لزومه وعلا بالبدن عطف على تصديقا أي حكم
 لزوم عمل المروض بالبدن فيفسق أي ينسب اليه الفسق وهو من الخروج عن طاعة الله
 تعالى تاركه بغير عذر من الكراه أو مرض أو نحوها وإيجاب من وجب بعض سقوط لزومه
 على الكلف وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة لعدم الفطر والاضحية ثباتا بخبر الواحد وهو دليل
 فيه شبهة والاحضار ما ظن لزومه وحكم الزوم عملا بمنزلة الفرض أي يجب إقامته بالبدن
 كإقامة الفرض الدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن وسنة وهي الطريقة المسكونة للدين
 التي يطالب بالكلف بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب فخرج النقل لأنه لا يطالب بإقامته
 وخروج الواجب والفرض وأهمل المصنف هذه القيود اعتمادا على ما ذكره حكمها وهو قوله وحكمها
 المطالبة بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب ونقل وهو ما زاد على العبادة أي الفرائض
 والسنة المشهورة وحكمه إثابة فاعله ولا معاقبة على تاركه ويدخل السنة في هذا فالاول
 ما ثبت على فعله فقط ويلزم النقل بالشروع فيه حتى يجب المعنى فيه ويعاقب على تاركه لقوله
 تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وإذا وجب لإتمام لزوم الغضا بأوفاد والتطوع مثلا أي لفعله فواجب

مثل النقل قال شيخنا الشيخ قاسم الحنفية لا يطرطط أنه غير مباح وهو ما ليس
 لفعله فوجب ولا تترك عقاب وخصته أي والثالث أو الآخر وخصته وكان الأول
 الصحيح هذا قال شيخنا وهو الرخصة ما أي مشروع تغير من غير سبب معذور قالوا
 هي أربعة أنواع فوعان من الحنفية وفوعان من المجاز ما يستباح أي يعامل معاملة المباح
 مع قيام سبب الجرم وحكمه كما ذكره على الفطر في رمضان فخص له في الاقطار مع قيام
 دليل الحكم وهو هو الشرع وقيام حرمة الفطر وما يستباح مع قيام السبب الموجب
 وقراخي الحكم كغير المسافر والمريض في رمضان والآخذة الغزاة في حذبه أولى وما وضع
 عننا من الأمر والاعلال التي كانت على من قبلنا وما سقط عن العبادة مع كونه مشروعا
 في الجملة كقصر الصلوة في السفر فثبت أن التعريف غير جامع فخصر ولا أحكام المشروعة
 بالأمر وقوله والنهي أي والنهي عنها لوجوبها الجبوي لأنه هو الذملة السبب المراد بالاعتكاف
 المحكوم به من العبادة بقاها من الأمر الوقت والمطلوع ونحوها والنهي عن المأمور
 الشرعية والحلية ونحوها الجبوي وهي هنا بمعنى جعلها الشريعة منطوقا للأحكام بتسريح
 لإهلاك الغائب عن العبادة فوجب وجوب الإيمان أي بسبب الوجوب الجبوي للتصديق
 والإقرار بحدوث العالم الذي هو في العالم علم على وجود القانع لأن الحدوث متحقق
 محذوف لا بد أن يكون واجبا لذاته على ما عرفت في موضعه وسبب العلم أي وجوبها
 الوقت لإضافتها إليه والإضافة يقتضي الاختصاص وأقوى بالسببية والكرامة أي بسبب وجوب
 الكرامة ملك المال وهو المنصب المفضي النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية لإضافتها إليه
 لقوله صلى الله عليه وسلم فادوا ذكوة أموالكم رواه أبو داود من حديث علي رضي الله عنه
 ونحوه والصوم أي بسبب وجوب الصوم أيام رمضان للإضافة وذكوة الفطر أي بسبب وجوب
 ذكوة الفطر رأس بمونة أي يقوم الكفاية ويبي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم ثم صدقة
 الفطر عن الصغير والكبير والمحرر والعبد ممن تؤدون رواه الدارقطني من حديث ابن

عمر رضي الله عنه ما ومن حديث علي رضي الله عنه وكثره وجبه ولحقه السبب وجوب
الحج بيت الله تعالى لا ضافة اليه في قوله تعالى على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا والعشر في سبب وجوب العشر والحج الارض النامية تحقيفا او تقديره اي
تحقيفا العشر تحقيفا للحج وتقدر به الحج بالتمكن من الذرعة بدلالة الاضافة فيقال
عشر الارض وحج الارض والعشر مؤنة فيها معنى العباداة لان يصرف الى الفقراء ولم يجز العمل
قبل الحج لعدم تمام السبب والحج عقوبة فيها معنى المؤنة ولهذا ابتدأ به الكفا
والطهارة اي سبب وجوب الطهارة الصلوة يقال طهارة الصلوة وتسبب طهارة الصلوة
العالم الى يوم القيمة على مبشرتها والسبب العقوبة ما نسب اليه من قتل وزنا وسرقة وسبب
الكفا واستمره ان بين الخطر والاباحة بان يكون مباحا من وجه ومخطورا من وجه كالفن
خطا فانه من حيث الصورة رمى الى الصيد وهو مباح وباعتبار تركه ان ثبت جهة اصاب
آدميا وهو مخطور باباب اقسام السنة هي المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
وفعلا وهذا انما هو خروج التعريف وغير مانع لثبوت القول باصلاحها المروية عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قولاه او فعلا او تقريرا في شتر كشمع الكذب في الافاق المتقدمة وتخص هذا
الجانب بكيفية اتعاليها بنا وحال نقلها اليها واستعانت ذلك فذلك لان وبيانه وجوه
اي طرق اتعاليها بنا اقسام اربعة بالاشتغال منها المتواتر وهو لغة المتتابع وهو الكمال لعدم
الشبهة وفي العرف هو الله رعاة قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم عادية توافيقهم
على الكذب وفيه خلل لغوت ذكره وام حذيفة الطريق والوسط ولان عدم الاعمال ليس بشرط
بل الكثرة فالاولى ان خبر جماعة يفيد ثبوت العلم بصحة وموجبه العلم باليقين والشهور
هو الذي في انما له بنا شبهة صورية وهذا غير محتاج اليه في التعريف ويكفي فيه قوله وهو الذي
انشر من الاحاديث التي في الثالث من صارا المتواتر وحكمه انه بوجوب علم الظنينة
وهو دور البغيض وفوق اصل الظن وخبر الواحد وهو الذي في انما له بنا شبهة صورية ومعرفة

وجدا

بالم يبلغ حد الشهرة وحكمه انه بوجوب العمل ولا يوجب العلم وتركه سهو لا معظم
السنة وعليه مدار معظم الاحكام والمنقطع وهو القسم الثاني من الاقسام
الاربعة وهو نوعان ظاهر انقطاعه عن ان منقطع الصورة الظاهرة وبان
اي باطن انقطاعه بمعنى ان نسبة الى القائل منقطع في باطن الامر وان اتصلت
في الظاهر فالظاهر انقطاعه هو المرسل وهو المنقطع الاستناد وهو طريق
المتن بان سقطت الوسطة بين الروي وبين الخبر عدم كان يقول كما لم يسمعه النبي
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او كما لم يره فعله فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل
بين يديه كذا ونحوه وهو المرسل على اربعة اوجه احدها ما ارسله الصحابي
وهو مقبول بالاجماع كلاجماع على عد الترمذ فلم يقبل الجاهل بالتقطيع من الاستناد
والثاني ما ارسله اهل القرآن الشافعي وهم التابعون وهو حجة عند الحنفية وجميع
اهل عصرهم الى ما بعد المائتين كما قاله ابو داود ورسالة لاهل مكة وابو جابر
الطبري وذلك لثبوت عدالة الساقط بالحديث الذي استدل به لقبول من الصحابي
وهو حديث خير القرون كما استدل به الخليل في الكفاية وغيره من ائمة الحديث
لذلك المرسل لانه لا يستحيل ان يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء الا بعد ثبوته عنده ولا
ثبوت الا بعد عدالة الراوي والثالث ما ارسله العدل في كل عصر بعد القرن الثاني
والثالث وهو حجة عند الكرخي لانه علة القبول في القرون الثلاثة العدالة والقبول
فيها وجب القبول وقال عيسى بن ابيان لا تقبل لانا الزمان نعان الفسق ونشوي
الكذب فلا بد من البيان وقد يقال ان كان العدل عالما باحوال الرواة فالقول ما
قاله الكرخي لاتفاق ائمة الحديث بعد البخاري على قبول معلقاته بالجزئية والداعلم
ما الرابع ما ارسله من وجه واحد من وجه مثل حديث الانصار الا بولي رواه شعبه
وسفيان بن عيينة بن زكريا عن ابن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه اسرار بن

يونس سند عن أبي هريرة عن أبيه أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا خبره
قبول عند من يعقل المرسل وعند المتحققين من غيرهم أيضا والباطل انقطاعه على رواية
أحدهما المنقطع لبعض الناقلين بغير شرط من شروط قبول الرواية وهي عقل
البالغ وسلامه وعدالة وهي جحاناجهية الدين والعقل على طريق الرواية المشهورة
لعدم اقتران الكبار والأصاغر على الصغار وضبطه بسماع الكبار كما هو سماعهم
فهم عنه ثم ان ثبت عليه حيزه اذ انه فلا يقبل خبر من فقد ثبت من هذه الشروط
للخرج والتعديل عند ائمة الحديث مراتب وآراءهم كانت تتحول في اهل تلك المراتب
والتي تتحول في الحج منها ما يرجع الى العدالة ومنها ما يرجع الى الضبط وأنا اذكرها
لك على سبيل التذني فاعلى التعديل أو ثقل التمس واشت التمس واليه المسترجع في التثبت
ثم ثقة ثقة او ثقة مثبت او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل حافظ ثم ثقة او متفق او
ثبت او حجة ثم صدوق او محله الصدق او لا بأس به او ليس به بأس ثم صحيح ثم صالح وفضل
صالح ثم صحيح وعلل الحج اكدب التمس واليه المسترجع في الكذب او في الوضع او في الكذب
او في ذلك ثم دجال او وضاع او كذاب ثم مشرك او فسق او فاسد الغلط او منكرو
الحديث ثم ضعيف او ليس بالقوي او فيه مقال ثم لين او سي للفظ او فيه اذى مقال
الثاني المنقطع باطن بدليل معارض تقدم عليه ومثل ذلك حديث فاطمة بنت قيس
ثم يجعل في رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكتي عارضه قوله تعالى اسكنوهن من حيث
ابن مسعود وجعلكم وحديث القضاء بشاهد وعين عارض قوله تعالى ولا تشهدوا بشهادة
من رجالكم وعندكم الرجلين اوجب رجلا او امرأتين وحيث نقل الى ما هو ليس بمعهود
وذلك مما لا يحكم دل على عدم قبول الشاهد الواحد مع البيتين وعارض السنة للضرورة
وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيتين على ما ذكره حديث المرأة عارض قوله تعالى
فاعندوا عليه بمنزلة ما اعندكم عليكم والثالث من الاقسام الاربعة ما جعل الخبر فيه حجة

وهي حقوق الله تعالى وهي العبادات والعقوبات عند أبي يوسف رحمه وحقوق العباد
والاربعة من الاقسام الاربعة المختصة بالسنة في بيان نفس الخبر وهو اربعة اقسام
فهي مختصة واجب الصدقة لاحاطة العلم بذلك خبر الرسول صلى الله عليه وسلم لمن
سمعه منه لانه ثبت بالدليل المقاطع عمدة وحكمه اعتقاده الى وجوب اعتقاده
والايمان به كقوله تعالى وما انا لكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقسم مختص الكذب
قالوا كعوى فرعون الربوبية قلت ليس هذا مما نحن فيه والله اعلم وحكمه اعتقاده
بطلانه وقسم يختص بها اي الصدق والكذب خبر القاطع يجهل الصدق باعتباره دينه
وعقله ويجهل الكذب باعتباره نفسه وحكمه التوقف للاستواء الجانبين وقد قال
ان جاءكم فاسق ببناء فبينوا وقسم تخرج احد احتماليه وهو جانب صدقه لتمثيل
له بخبر العدل المستخرج من اقطار الرواية وحكمه العمل به للدلائل الدالة على ذلك كما
تقدم دون اعتقاد حقيقة ولهذا النوع اطراف ثلاثة طرف السماع وهو ان تقرا
على الحديث او يقرأ الحديث عليك او يقرأ بحضورك وانت تسمع وهذا عربي
والرخصة الاجازة وطرف الحفظ والعربية فيه حفظ الحديث من وقت السماع الى وقت
الاداء والرخصة الاعتقاد على الكتاب المسموع وطرف الاداء والعربية فيه ان يؤدى
بلفظه كما سمع والرخصة ان ينقله بعناء وقد منعه بعضهم والصحيح عندنا تفصيل
ان كان محكما يجوز للعالم باللغة وان كان ظاهرا يجهل العربية كما يحتمل الحفوض
وحقيقة يحتمل الجاهل بحجته فقط وما كان مشتركا او مجمولا او مشابها او من جمل
الكلام فلا يجوز اصلا وقد يلحق الحديث الطعن اما من الراوي بان ايكمل الرواية عنه انكار
جالحه بان قال كذبت على او ما رويت لك وفي هذا الوجه يسقط العمل بالحديث وان انكر
للكار اموقفا بان قال لا اذكر اني رويت لك هذا او لا اعرف فيه خلاف او على خلاف
بعد الرواية مما هو خلاف بيقين فيسقط العمل به ايضا كما روت عابثة رضي الله عنها

انه النبي صلى الله عليه وسلم قال انما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فكأنها باطلة ثم ان مكثته
رضية الله عنها زوجت بنت اخيها بلا اذن وليها وكاد روى ابو بصير عن ربيعة بن عبد الله
مرفوعا غسل الانا من ولوع الكلب سبعا كما في الصحيحين وعمل بنات كما رواه الطحاوي
وغيره عنه وسب كل عليانة ابن عمر رضي الله عنهما قصة حبان ابن صنفه في الحيات ثلثة
ايام وقال في الهداية عن ابن عمر انه اجاز الحيات شهرين وكذا تركت الراوي عن العجلوني
كاد روى ابو عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
من كل صلاة الصحيحين وترك ذلك كاد روى عنه في مسنده وغيره عن عبد العزيز بن حكيم
قال رايت ابن عمر يرفع يديه بهذا اذ نسيه في اول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفعها
فيما سوى ذلك وعنه مجاهد قال ضلبت خلف ابن عمر فلم يرفع يديه الا في التكبير الاول
من الصلاة وكذا عمل الصحابة رضي الله عنهم بخلافه اذا كانا ظاهرا لا يحمل الحفا
عليهم حديث حذيفة البكري بالبكري جلد مائة وتغريب عام وما روى ان عمر رضي الله عنه
في رجلا فلحقه باليوم مرتدا خلف ان لا ينبغي احدا بدلا فلما ترك النية والحديث لا يخفى
عليهم لا اقامة الحدود مفوضة الى الامام ومقتضى على الشهادة علم انه ليس من تمام الحد
قالوا وان كان من جنس ما يحمل الحفا كحديث القسمة في الصلوة رواه زيد بن
خالد الجهمي وروى عن ابن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه لم يعمل به فلا يوجب جرحا لانه
من الحوادث الشاذة فاحتمل الحفا على ابي موسى قلت لا يخفى على ابي موسى لانه رواه
كما اخرج عن الطبراني بالاسانيد الصحيحة فيكون مما رواه وعمل بخلافه واما قولهم
ان زيد بن خالد رواه فما لم يوجد من مسنده في شيء من الكتب التي يابى بها اهل العلم الا
وقد رواه الاثمة عن ابي حنيفة رضي الله عنه من غير طريق زيد بن فرواه محمد بن الحسن ورواه
غيره من طريق معبد والواقعي والرازي بعض محتملات لفظ الحديث لا يمنع العمل بظاهر
الحديث كقولنا ان عمر رضي الله عنهما التفرق بالابدان في الحديث المتفق عليه ليعان كل واحد

منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لم يمنع من حمل التفرق على الاقوال ولا يمنع الجرح
في الراوي الا مفسرا بما هو قاصد متفق عليه ولا يخرج بالتدليس قالوا وهو كتمان
انقطاع الحديث مثل ان يقول حدثني فلان عن فلان ولا يقول قال حدثني فلان او
قال اخبرني فلان والاصح ان هذا ليس بجرح لانه يومئذ لا يرسل الا رسالا حقيقة
الارسال ليس بجرح فبشره اولى قلت التدليس عندهم لحدوث الانقطاع لا كتمان
لانه اسقاط راس السند لو اكنز ولا يختص بهذه الصورة بل يكون بالفاظ شتى الذي
يسمع منه وهذه الصورة التي ذكرها شتى عندهم تدليس التوبة وهي شرايع
التدليس وحيد فهو متحقق الا رسالا لانه يومئذ ان التدليس عندهم ما عدا لسان
بن عيينة انما يفتول الضعيف فلا يصح ان يقال عليهم ما ذكر من ان حقيقة الا رسال
ليس بجرح لان السند عندنا انما ارسل عن ثقة عنده ولا يخرج بالتدليس وهو ان
يذكر الشئ بما لم يشر به ويتبع هذا عند الحديث تدليس الشيوخ ومضرة في التقديرات
فوعبر طريق معرفة الحديث فصل واذا وقع التعارض وهو تقابل المسامحة في قوة
حقيقة مع اتحاد النسبة بين الحجج في نظر المجتهد فحكمه اي حكم فرفع التعارض بين
الاثنين المصير الى النسبة كقوله فافروا ما تبسم من القرآن يوجب عموم القراءة على التقدير
وقوله فافروا القرآن فاستمعوا له ينفى وجوبها اذ كلاهما ورد في الصلوة كما بينته
الطحاوي في الاحكام فصيل الحديث وهو ما رواه ابن يثع بسند الصحيحين عن جابر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام فقرأه الله ولا يعارضه قوله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة الكتاب لانه محتمل لا رواه في الفضيلة وبين الشين المصير
لله اقوال الصحابة ان قدم على القياس مطلقا كما قال في الاسلام وفيما لم يدرك بالقياس
كما قاله الكرخي ومنه لا القياس وان لم يقدم كما ذكر الكرخي فهو في رتبة القياس قوله او قيا
في غيرهما ومثل هذا يروى النعمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة كسوف

كما يصلون بركة وسجدتين مع ما روت عابدة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها
ركعتين بربع ركعتين والاربع سجدة فيصير القياس وهو اعتبار صلوة الكوف بسائر
الصلوة وبين القياس اي وحكم التعارض اذا وقع بين قيسين انه ان امكن ترجيح احدهما
على الآخر والاي وان لم يمكن ترجيح احدهما على الآخر فيعمل المجتهد ما يشاء بشهادة قلبه
لان احد القيسين حق ولا يتسا فطان لانه لم يبق بعد محاذيل يصاد اليه وعند الفجر المصير
لما دلي به نفي الاصول وهو بقاء ما كان على ما كان واذ كان في احد الخبرين زيادة لم يكن
في الآخر والمراو هو لو لم يؤخذ بالثبت للزيادة مثل ما روي ابو مسعود رضي الله عنه اذا اختلف
المتبايعان والصفة قائمة تخالف او قرأه او ذروا لم يذكر والصفة قائمة فلو اخذ بالثبت
للزيادة فلا يجزى التحالف الا عند قيام الصفة واذا اختلف الراوي جعل الخبر كل خبر
وعمل بها لان الظاهر انه صلى الله عليه وسلم قاله وفيه فيجب العمل بهما حسب الاحكام عملا
بان المطلق لا يحمل على المقيد في حكيم ومثله ما روي انه عليه الصلوة والسلام مني ببيع
الطعام قبل القبض رواه ابو يعلى رضي الله عنه ورواه انه صلى الله عليه وسلم مني ببيع ما لم
يقبض فقلنا لا يجوز بيع الطعام قبل القبض ولا بيع سائر العروض قبل القبض فصل
هذه الحجج التي ذكرها من الكتاب والسنة باق معها تحتل البيان اي اظهر بالمراد
ويكون البيان للتفريد وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال الجواز كقوله لا طائر يطير بجناحه
فنجناح قطع احتمال ان يراد السرع ونحوه ومثله قوله لها انت طالق وقال غيب الله الشئ
والخوف من قوله تعالى فجدد لايكة كلامهم فجمعوا فكلام قطع احتمال البعض ويصح موصولا
ومفصولا والتفسير اي بيان ما فيه غفلة وهو بيان المجمل كقوله تعالى اقبضوا الصلوة واتوا الزكوة
فالصلوة والزكوة مجمل لجهة البيان بالسنة ونحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن
سنة فقرة فافهم مثله كقوله الطهر والميض لجهة البيان بقوله عليه الصلوة والسلام طلاقا
الامة شيئا وان وعد بها جفان وهذا القسم يصح ايضا موصولا ومفصولا والتفسير وهو

التعلق بالشروط كانت طالق ان دخلت الدار ولا يشترط كلمة على الف الامامية
اما انه للتغير فلا بد ابطال الابقاع وصيرته بينة الشوط وابطال الكلام في حق
المائة والاشياء ولكنه بيان مجاز من حيث انه بين انه حلف لا تطليق وانه عليه
شع مائة لا الف ويصح موصولا فقط بالاجماع الا ما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما
وهو تكلم بالباقي بعد الشيا واذ انعقب حمل معاطفة صرف لا الحيرة لظهور ذلك
وتأيد لقوله تعالى فاجدد هم الآية الاخرة استمية لا تعلق لها بالاحكام ولا بالحد وما
قلها فعليه انشائية فطلب بها الحكم للحد الى غير ذلك مما ذكره المطول وتخصيص الحكم
ابتداء مثل هذه النوع يصح موصولا فقط حقه عرف بانه قصر العام على بعض افرادها با
لمستعمل التعلل حقيقة او حكم للمجهول بالتاريخ وللضرورة اي بيان حاصل لاجل الضرورة
وهو بيان يقع بما لم يوضع له اي البيان لان البيان بالنطق وهذا بالثبوت
وهو اعم قسم يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى وقوله ابواه فلامه الثلث صدر
الكلام او جيب شركة المطلقة من جهة ان الميراث اضيف اليها من غير بيان نصيب
كل منهما ثم تخصيص الامم بالثالث صار بياننا لكون الميراث حق الباقي ضرورة وقسم
ينبت بدلالة حال الكلام ككوت صاحب الشئ عند امر بجانيه وقسم ينبت
ضرورة دفع الضرورة عن الشخص ككوت المولى حين راعا عبده ببيع وشتر فيجمل
اذ نكاه التجارة دفعا للضرورة عن تعامل العبد وقسم ينبت ضرورة دفع طول الكلام
فيما يكسر استعمال كلمة على مائة ودرهم جعل العطف بيان ان المائة من جنس المعطوف
وللتبديل وهو السخ قال الله تعالى واذا بدلت اية مكان اية قالوا التبديل السخ
وهو اصطلاحا ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي منسوخ وهذا في حق
البشر ويجعل في حق الشارع بياننا لمدة الحكم اي بياننا لانتهائها مدة الحكم للمطلق عن
اوتابيد او نافية المعارض عند الله تعالى انه يستوي في وقت كذا وشرط جواز السخ

التمكن من عقد القلب عندنا وحكم بحكم العقل والعدم في نفسه والقياس لا يهمل
 ناسخ الكتاب والسنة لان الصحابة رضي الله عنهم اجمعين على ترك الرأى بالكتاب
 والسنة ولان الرأى لا مجال في معرفة انشائها وقت الحسن وكذا الاجماع لا يصلح ناسخا
 عند الجمهور خلافا لبعض المشايخ لان زمن الاجماع بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
 اذ لا اجماع فيه دون رايه وهو منفرد ولا نسخ بعده ويجوز نسخ كل من الكتاب والسنة
 بالآخر فنص عليه لانه موضع الخلاف فنسخ السنة بالكتاب التوجه الى بيت المقدس
 فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة عشر شهرا بالمدينة ثم نسخ بقوله تعالى قوله وحكاه
 شطر المسجد الحرام ونسخ الكتاب بالسنة ما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اخبرها بان الله تعالى اباح له من التماسين في قوله تعالى لا جعل
 لك التماس من بعد نسخ الحكم والتلاوة جميعا كعشر رخصات يجرى من نسخ احدها ان
 التلاوة مع بقاء الحكم كما في الشجرة والنجاة اذ اربنا ولما الحكم وبقاء التلاوة فكما ثبت
 المسألة ونسخ وصف الحكم مع بقاء ومما ينقل اصله كالزيادة على النص لان الزيادة
 في رفع اجزاء الاصل فصل وما ينضم بالنسخ افعال النبي صلى الله عليه وسلم لا في رتبة
 الصالحة للاقتداء وهي اربعة عند فخر الاسلام وسحب ووجب وفرض وغدير
 ثلثة لان الواجب الاصطلاحي لا ينصرف في حق صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يقال المراد
 تسم افعاله بالنسبة اليها وقد ثبت بعضها بالنظر في تحقيق الواجب بالنسبة اليها وقد
 اختلف العلماء فيها والصحيح عندنا ان كل ما علم وقوعه منها اي من الافعال على وجه
 اي صفة يقتضيه به كما وقع اي يقتضيه به في بقائه على تلك الصفة حتى يقوم دليل لخصوص
 صلا لا يعلم على اي صفة فعله فباح اي يقتضيه فيه الا باصره لتبعية فيكون لنا اتباعه
 الى ان يقوم دليل النسخ والصحيح عندنا خلافا للبعض ان ينزل مع من قبلنا بل من انزلوا
 ثم اويرثنا الكتاب الذين اصطفينا الالة والآثار يصير كما للوآثر مخصوصا

به لكنه لما سبق الاعتقاد على كثرة التحريف قلنا انما يلزمهم اذا قص الله وكوله ومن
 غير انكار قيل به على انه شريعة لرسولنا صلى الله عليه وسلم وتقليد الصحابي وهو انما عليه
 في قوله وفعله مقتداه الحقيقية من غير تأمل في الدليل واجب ينزل في القياس في غير ما ثبت
 الخلاف فيه منهم لقوله صلى الله عليه وسلم مثل اصحابي في امته مثل النجوم بايرهم اقتديتم
 احد منهم رآه الدار القطنية وابن عبد البر حديث عمر رضي الله عنه ومن حديث ابن
 عباس رضي الله عنهما ومن حديث انس رضي الله عنه وفي سائر ما يقال كونه من بعده
 بعضا لقوله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي بيكر وعمر رآه الترمذي وقال
 حسن صحيح من حديث حذيفة رضي الله عنه وصحة له حبان والترمذي من حديث
 ابن مسعود رضي الله عنهما ولان اكثر اقرانهم سموعة من حفرة الهامة وان اجزها
 فرائهم اصبوا لانهم شاهدوا موارد النصوص وعند الكرخي يجب فيما لا يدرك
 بالقياس ويجوز تقليد التابع الذي ظهرت فتواه من الصحابة للعلم بان رايه في القوة
 كراهم وهذا رواية النوادر على الاصح وهو اخبار في غير الاسلام خلافا لشمس الائمة
 باب الاجماع قال جمهور العلماء اجماع هذه الامة وهو اتفاق المجتهدين من امة محمد
 صلى الله عليه وسلم في عصر على حكم شرعي حجة موجبة للعمل هذا خلافا لما في مصنف
 الشيخ ابي البركات الذي انتقم منه لانه قال وحكيمة الاصل ان ثبت المراد به شرعا على
 سبيل البقاء وقوله في الاصل اخوانا زعماء بالعارض وسياق في مراتبه وقال بعض المعزلة
 لا يكون حجة وهو غير مبرور وخصه فالعزيمة التكامل والرخصة تكلم البعض اعله وكوت
 الباقي بعد بلوغه ومضى مدة التأمل واعلم مراتبه باعتبار المجتهدين اجماع الصحابة
 نصيحا من اكل وهذا اذا انقص عليه عمرهم وانتقل اليه متواترا كالاتي و
 الخبر المتواتر القطع الدلالة بكيفية جوده وان نقل احاد كان خبر الواحد ثم اجماع
 الذي ثبت بنقل البعض منهم وسكوت الباقي وهذا لا يكفي جاحدا حجة وان كانا

من الادلة القطعية لانه بمنزلة العام من النصوص ثم اجماع من بعدهم من اهل كل عصر
على حكم لم يظهر فيه خلاف من بعدهم وهذا كالحكم المشهور بفضل جلد حكة ولا يكف
بمنزلة اجماع التكون من الصحابة ثم اجماعهم اى الذين بعد الصحابة على قوله من بعدهم
فيه مخالفة وانما يوجب العمل بمنزلة الاحاد من الاخبار ويكون مقدما على القيس واخلا
الاتفاق اقول اجماع على ان ما عداها اى ما عداها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احدث
قول اخر وقيل هذا اى الاختلاف على اقول اجماع على بطلان ما عداها من الصحابة خاصة
والصحيح عدم الاختصاص **باب** القيس هو لغة التقدير واصطلاحا ابانة مثل
حكم احد المعلومين واختار لفظ مثل علة في الاخر فالابانة لان القيس مظهر
والثبوت ظاهر الابل الاصل وحقيقة هو الدلالة والمثل للدلالة بلزم القول بالثبوت
الاوصاف ولان القيس لا يقع بمحليين وحكم المعلومين فيعمل الوجود والمعدوم
وشروط اى شرط القيس ان لا يكون القيس عليه مخصوصا اى منفردا بحكمه اى مع حكم
بنقض اى سبب نقض اخر كقبول شهادة خريجة وحده فانه حكم انفردت شهادته
من بين سائر الشهادات المشروطة بالعدد فلا يقاس عليه غيره لان القيس لا يثبت
يبطل هذا الاختصاص وان لا يكون الاصل اى للقيس عليه معدولا عن القيس
كبقا القسم مع الاكل والشرب ناسيا فلا يقاس عليه غيره لتعذر حينئذ وان
ينعقد الحكم الشرعي لا اللهم الا في موضع الثابت لا المنسوخ بالنقض لا بالقيس بعينه
من غير تغيير اذ النوع في ذلك الحكم تغيير في الفرع لا يكون الثابت في الفرع مثل ان
في الاصل فلا يصح القيس الى فرع وهو نظيره اى نظير الاصل في العلة والحكم اذ لو لم
يكن كذلك كان الحكم في الفرع بالرائى من غير الحاق بالاصل وهو باطل ولا نقض
فيه اى في الفرع لانه ان كان فيه نقض فان وافقه القيس فلا فائدة وان خالفه باطلا
وان ينعى حكم النقض الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان القيس لا ينعم بالابطال

فلا يصح تعليل الاطعام بالتغذية كالسوسة لان حكم الاصل بعد التعليل كان يحصل بالا
فتغير بعد هذا التعليل بحيث لا يخرج المكفر عن عمدة الكفارة بالاباحة ولكنه اى ركن
القياس واما ان الشئ اجزأه الداخل في حقيقة الحقيقة لهوية والمشهور انها القيس
اربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع وقال في الاسلام وتبعه من اخذ منه المصنف كنه
ما اى وصف جعل علما اى عانة على حكمه النقض مما اى من الاوصاف التي اشتمل عليه القيس بعينه
كالكييل والجنس والوزن في النقض الاشياء الستة او غيرها كالجزء عن التسليم في نقض
النقض على بيع الايق وجعل الفرع نظيره اى للنقض في حكمه اى في حكمه النقض بوجوده اى بسبب
وجود ذلك الوصف فيه اى في الفرع ودلالة كون الوصف علة صلاحه اى صلاحه لا يمتنع للتعليل
المنفردة عن التبع وعدم التسلف وعدالته بظهوره وتأثيره في ذلك الوصف في غير ذلك
الحكم او في جنس آخر وتأثير جنس الوصف في غير الحكم او في جنس آخر ولا يمتنع في كمال الصفات
بالصفوة ملازم لتعليله عليه الصلوة والسلام سقوط في السنة الثمرة بالطواف فانه
منها للصورة وهو نقد رصون الاوراق والصفوة منشا للجزء عن القياس بالمصالح والموافاة
ضوءه فوجد ظهورا في الصفوة اثبتت الولاية في المال وقبيل بقوله معارضة الحق في ذلك ما علم
فيخلص عن هياكل عدم وجود ركن المعارضة او شرطها لعدم معارضة كمالها
والتصريح على ما تقدم كالوعار من حديث البيهقي والبيهقي على من انكر حديث
القضاة بن اهدويان فقول هذا حديث صحيح مشهور فلا يعادله هذا لانه خبر واحد
ولم يستكمل شروط الصحة واختلاف الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر كالتبني
لبيدوا فالتبني في سورة البقرة على حكم الاخرة والآفة المائدة على حكم الدنيا فلا كفاية في القوس
لانها غير منعقدة او اختلاف المال بحمل احدهما على حال والاخر على اخرى كقراءة التحقير
والتشديد في قوله تعالى يظهران على التخصيف على الانقطاع لا كغيره من التشديد على
مادون ذلك واختلاف الثمان مبرجا كالتبني العدة قوله تعالى واولات الاحمال اجملن

ان يضع حملان نزلت بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذنون ازولجا ينقض بآيته
اربعة اشهر وعشر قال ابن مسعود رضي الله عنه من شاء لا عنه نزلت سورة الت القمر
بعد اربعة اشهر وعشر رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه ورواه البخاري بدون العنت
او دلالة كاذبة تعارض الحاضر والبيح نحو ما روي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الصب
وروي انه اقر على اكله فيجعل الحاضر متأخر فيقبل لا يغير الامر للاصل ولا ترجيح بكثرة
الرواية ولا بالكثرة ولا بالحرية وتختلف في تعارض المثبت والنفي فعند الكوفي يقدم
المثبت وعند عيسى بن ابيان يتعارضان ان كان النافي اعتمد دليل وان كان بنى على الظاهر
فالمثبت مقدم وان وقع التعارض بين قائلين فالترجيح بقوة اثر الوصف كالاحتياط
في معارضة القياس وقوة ثبات الوصف على الحكم الذي يشهد الوصف بيقينه كقولنا في صوم
رمضان انه معين فلا يجب تعيينه اولى من غير ذلك انه صوم فرض فيجب تعيينه بوصف
الفرضية قاصر على الصوم ووصف التعيين مؤثر في عدم وجوب التفريق على الاطلاق
فيكون اثبت وبكثرة اصول الوصف كقولنا في مسح الرأس انه مسح فلا يستلزم
تكراره كسج الخف والتيمم ومسح الحيرة وهذا اولى من قولهم انه ذكر فبست تكرر
كالفلا وبعد الحكم عند عدم الوصف ووجوده عند وجوده كقولنا في اشغال السبا
واذا تعارض ضربا الترجيح فالرجحان بما هو في الذات اولى بالاعتبار من الرجحان بما
هو في الحال كابن بنت اخ الاولي راجح بالذات وهو الزكوة من الآخر الحال
وهو القرب من الميت **فصل** لا فرع من القياس شرع في القياس وهو المجتهد
ولم يعرف الاجتهاد وهو عندهم بذل المجتهد في استخراج الاحكام الشرعية من
ادلتها وركب شرط فقال وشرط الاجتهاد ان يحوي المجتهد علم الكتاب اي ما يتعلق
بالاحكام منه وذلك مفودا خمسة آية بمعانيه اي مع معانيه لغة وشرعا ووجوه
مثل الخاص والعام وسائر الاقسام ولا يشترط حفظها بل يكفي ان يكون علما

بموافقها او يرجع اليها وقت الحاجة وعلم السنة اي وعوى علم السنة كذلك فيما يتعلق به
الاحكام منها بطرقها اي مع طرقها لا بتأثيرها عليها ووجوه القياس اي وان يعرف طريق
القياس مع شرائطه المتقدمة وحكمه اي حكم الاجتهاد الاصابة بقالب القياس لا القطع بها
حتى قلنا المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف ولقد علمنا السنة لعينها عام
المجتهدين فان اصبحت فلكت عشا جور وان اجترحت فاطحات فلك اجروا لحد رواه
احمد بن حنبل الصحيح وقوله صلى الله عليه وسلم اذ احكم الحاكم فاجتهد ثم اصب فاجرا واذ احكم
فاجتهد ثم اخطا فله اجر ولقد منفق عليه من حديث عمر بن العاص وساقه الطبراني واحمد
بلفظ حديث عقبة بن نضل والاحكام اي المحكوم بها المشروعة في الدين بمعلقاتها الله
ثبت بهذه الحجج التي سبق ذكرها اربعة اقسام وهي حقوق الله تعالى خالصا وانواعها ثمانية
الايمان وبينة الفرائض والعقوبات المحضة كد الزنا والشرب والعقوبات القاصرة كحرمان
الميراث بالقتل قصرا لا ماله وهو قاصر بالنسبة الى البدنية والحقوق الدائرة بين العباد
والعقوبات كالكفارة بتباعد بالصوم ووجبت جزاء على فعل مخطو وعبادته فيها مفسدة
المؤنة كهدية العظمى يجب على الانسان بسبب راس غيره ومؤنة فيها مفسدة العباد كالعشر
يصرف لحفظ الارض والمصارف الزكوة ومؤنة فيها مفسدة العقوبة كالحراج يتعلق بالارض ويعرف
لحفظها وبسبب الرذاعة يشغل عن الجهاد وحق قائم بنفسه اي ثابت بذاته من غير ان
يتعلق بذمة العبد ومن غير ان يكون له سبب مفقود يجب على العبد اداؤه كحق الفياض
حقوق العباد خالصة ملكك المبيع والنمى وملك النكاح والدية وبدل المنكحات والمفوضات
وتحوز ذلك وما اجتماع فيه اي اجتمع فيه حق الله وحق العباد وحق الله غالب كحق القذف
فيه حق الله لانه شرع راجح اوج حق العبد لرفع العار ولغلبة حق الله تعالى لا يجري فيه ارش
والاسقاط ولا اعتبار وما اجتماع فيه وحق العبد غالب كالعقاص فيه حق الله في اخلاص
العالم عن الفساد وحق العبد لوقوع الجنابة على نفسه وهو غالب يجري فيه الارش

والاعتراض بالمال وصحة العفو وهذا الحق في حق الله الخالصة وحقوق العباد الخالصة
 وكان حقا ان يذكر هذا قبل قوله وما اجمعوا اليه الا انه لعدم درايته باصولنا اخرج
 ينقسم الى اصل وخلف فالقسم الاول الذي هو اصل كالايمان اصله التصديق وهو
 اذعان القلب لحقيقة جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى والافرار عما هو
 مذهب الغفراء ثم صار الاقرار اصلا مبتدئا لخلفه عن التصديق اي عن الايمان الذي
 هو التصديق والاعتراف في احكام الدنيا بان يقوم مقامه وينتسب عليه احكامه
 والطهار بالماء اصل والتميم خلف عنه والقسم الثاني مما يشترط في الحج وهذا يوجبهم
 ان قسم الخلف فكان حقه ان يتبع ما انتفى من كتابه فيقول كما قال جملة ما يشترط
 بالحج الاحكام وما يتعلق به الاحكام اما الاحكام فكذا والقسم الثاني ما يتعلق به
 الاحكام للشريعة اي ما يتعلق به الاحكام اربعة سبب وهو لغة ما يتوصل به
 الى المقصود وفي الشريعة اقسام منها سبب حقيقي وهو ما يكون طريقا الى
 الحكم وهذا غير مانع فقد زاد في الاصل من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا
 يعقل فيه معاني العدل ليخرج بالاول العلة وبالثاني الشرط وبالثالث السبب
 الذي يشبه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة وهذا كدلالة السارق على مال
 انسان فاذا اسرق لم يضمن الدال لان الدلالة سبب محض يخلل بينه وبين المقصود
 ما هو علة غير مضاف الى سبب وهو الفعل الذي يشره للدلول باختياره وسبب
 مجازي باعتبار ما يؤكل كاليمين بالله تعالى سبب الكفاية مجازا لان اليمين
 اذ اعتقدت للبر كتنها يفضي الى الحكم عند زوال المانع فكانت سببا باعتبار ما يؤكل
 ونحوها اي نحو اليمين كالطلاق المعلق بشرط وهو اي السبب المجازي من العمل
 لانه علة العلة الا ان الحكم يضاف الى العلة فلا يضيف الى السبب كان سبب
 معنى العلة كسوق الدابة وقودها كل واحد من السبب لتلف ما يتلف بوطئه باحالة

السوق والقود وقد تداخل بينه وبين التلف ما هو علة وهو فعل الدابة كسوق هذه
 العلة مضافة الى السوق والقود لعدم صلاحية اضافة الحكم الى العلة والعلة
 وهي عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء فخرج بالاول الشرط وبالثاني العلة
 وعلة العلة والتعليل في سبب العلة الشرعية بثلاثة اشياء اللهم والعجز والحكم
 فالاول ان يكون في الشرع موضوعه لموجبه الثاني ان يضاف ذلك الحكم اليه بالاداء
 والسطر والثالث ان يشترط الحكم عند وجودها بالانحياز وهو اقسام سبعة الاول
 علة اسماء وحكاما ومعنى كالباع المطلق فانه موضوع للملك والملك يضاف اليه بالاداء
 ومؤثر في الملك عند وجوده وينتسب به الحكم والثاني علة اسماء لا حكاما ولا معنى
 كالطلاق المطلق بالشرط لانه موضوع في الشرع بحكمه ويضاف الحكم اليه عند
 وجود الشرط وليس علة حكما لانه يتاخر عنه الى وجود الشرط ولا معنى لانه لا
 تاثير له فيه قبل وجود الشرط والثالث علة اسماء ومعنى كالباع كالباع بشرط اليمين
 فانه البيع علة للملك لانه موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في ثبوت الملك
 لاحكامه لانه الحكم وهو ثبوت الملك من ارجاء والرابع علة لها شبهة بالسبب كشرائه
 فانه علة للملك والملك في الغريب علة للعقود فيكون العتق مضافا الى الشرط
 بوطئه فمن حيث انه لم يوجد الا بوطئه العلة كان سببا ومن حيث ان العلة من
 احكامه كان علة يشبه السبب والخامس وصف يشبهه العمل كاحد وصفي علة ذات
 وصف كالجنس والقدر لمرحلة السنة والسادس علة معنى وحكما لا اسماء كاحد
 وصفي العلة وعلة معنى لانه مؤثر في الحكم وحكما لان الحكم يوجد عنده لا اسماء
 لانه وجوده ليس بموضوع للحكم والسابع علة اسماء وحكما لا معنى كالسفر
 فانه علة للرخص اسماء لانها تضاف اليه وحكما لانها تشترط بنفس السفر متعلق به
 لا معنى لان المؤثر في ثبوتها الشقة لا فضل السفر والشرط وهو لغة العلة

وشراً ما يتعلق به الوجوب دون الوجود أي دون أن يكون مؤثراً في وجوده ولا غرض به
 عن العلة قبل ولا بعد أن يربطه قيداً آخر وهو أن يكون خارجاً عن ماهية ذلك الشيء الخارج
 به جزؤه فإنه أيضاً ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس بمؤثر فيه وأما حصة العقل
 شرط محض وهو الذي يتوقف انعقاد العلية على وجوده مثل دخول الدار بالنسبة
 إلى وقوع الطلاق المعلق به في قوله أن دخلت الدار فانت طالق فإن انعقاد قوله طالق
 علة لوقوع الطلاق موقوف على وجوده وكسره تأثيره الثاني شرط هو في حكم العلة
 كغير البينة الطريق شرط لتلف ما تلف بالسقوط والعلة تفعل السقوط والكسب ليس بكون
 العلة ليست صالحة لإضافة الحكم إليها فاضيف إلى الشرط وكذا شق الذق الذي فيه
 مانع فإنه شرط والعلة مبعانه وهي غير صالحة لإضافة الحكم إليها فاضيف إلى الشرط والثالث
 شرط حكم السبب وهو الشرط الذي يخلل بينه وبين مشروط فعل فاعل مختار غير
 منسوب لذلك الشرط كما إذا حل قيد بعد فائق فاحل شرط التلف وهو مقدم صور
 ومعنى فاشتب السبب والاباق علة وهو غير حادث بالحل فانقطع عن الشرط وكان الثاني
 مضافاً للعلة فلا يصح من الحاء ومثله من ففتح بلب ففصل فطار الطير عند الجيفة ولي
 يوفى حرمها الله تعالى وحرم محمد رحمه الله تعالى فعل الطير بيان ما في الرزق والرابع شرط
 اسماً لا حكماً وهو ما يفتقر الحكم إلى وجوده ولا يوجد عنده
 كاقول الشرطين في حكم يتعلق بهما كقوله لا مراثة ان دخلت
 الدار وهذه الدار فانت طالق فمن حيث أنه يتوقف الحكم
 عليه بحد شرط هو من حيث أنه لا يوجد عنده لا يكون شرطاً حكماً والخامس شرط
 هو كالعلة كالأحصاء في الزنا ويعرف الشرط بصيغته كان دخلت الدار ولولا أنه كونه
 المرأة التي انزوي طالق والعلة وهي ما يعرف الوجود أي وجود الحكم من غير تعلق
 وجوده ولا وجوب كالأحصاء فلا يصح مشروده إذا رجعوا واختار بعضهم أن الإحصاء

شرط

شرطاً فصل في لاهلية وهي تنبئ في الجملة بالولادة فإذا ولد الأدمي كانت له ذمة
 صالحة للوجوب وعليه في بعض الحقوق وتام لاهلية الذي يجعل مناط التكليف المعتبر فيه
 العقل وإنما كان هذا الفصل لبيان أحوال التكليف ذكر فيه ما يختلف به الأحوال فقال في مقترن ضانها
 أي العوارض على الاهلية نوعان سمي أي يكون من قبل الله عز وجل لا اختيار للعبد
 فيرفس السبب بهذا الاعتبار كالصغر وحكمه أنه يسقط ما يجمل السقوط عن البالغ
 بالعذر كالصلوة والصوم ويصح منه وله ما لا عهد فيه والجنون وحكمه أنه يسقط كل العبادات
 إلا أنه إذا لم يمتد ليحكم بالنوم ويجعل كان لم يكن وأمنه أده في الصلوة بان يسهل على من
 وليه وفي الصوم بالشراف الشهرة في الزكوة بالحل وأبو يوسف أقام أكثر المحل مقام
 كله والنسيان وهو لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لأنه لا يعدم العقل والذمة لكنه
 إذا كان غالباً في الصوم والتسمية في الذبيحة وسلام التام في الصلوة يكون عفواً
 ولا يجعل عذراً في حقوق العباد والنوم وهو يوجب تأخير الخطاب للاداء لأنه لما لم
 يمتد غالباً لم يكون في وجوب القضاء عليه حرج وإنما في الاختيار بطلت عباراته الطلاق
 والعنان والإسلام والردة ولم يتعلق بفرائضه وكلامه وفهمته في الصلوة حكمه وبقي
 من العوارض السماوية التي لم يذكرها المصنف الأغما وهو كالنوم في مناقاة الاختيار
 وهو حديث بكل حال وإذا امتد سقط به الاداء والقضاء في الصلوات لا النوم وفي النوم
 لأن امتداده نادر فلا يعتبر والرق وهو ينافي اهلية الكرامة من الشهادة والتفان
 والولاية وما كنية المال ولا ينافي ما كنية غير المال كالنكاح والدم والعنة بعد البلوغ
 وهو اختلاط الكلام فالعنة من اختلط كلامه فكان بعضه كلام العقل وبعضه
 كلام المجانين وهو كالصبر مع العقل حتى لا يمنع صحة القول والفعل فإذا سلم به
 إسلامه ولو أناف ما لا الغير يضمن ولو توكل عن إنسان صح ويتوقف بيعه وشراؤه
 على إجازة الولي والمجنون والتفاس وهو لا بعد مان اهليه بوجه لكن الطهارة في الصلوة

شرط وفوق الشرط فوق الاداء والصلوة شرعة بصفة البسر والهدا يسقط
القيام اذا كان فيه جرح وكذا العقود فلا يجب عليه القضا وجعلت الطهارة عنها
شرط الصحة الصوم بنص على خلاف القياس وهو حديث عائشة رضي الله عنها
كان نصيب اذ كنت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت يوما والصوم
الصلوة متفق عليه فلا يتعدى الى القضا والمرضى وانه لا ينافي اهلية الحكم والعبادة
ولا كونه من سبب العجز فشاعت العبادة عليه بقدر الحكمة ومن سبب العجز فحق الوارث
والعزم بما لا يفي حق الوارث بالثلثين وحق العزم بكل والوفاء فانه ينافي احكام
الدين مما فيه تكليف لعدم القدرة والاختيار كمنع عليه حاجة غيره فان كان حقا
متعلقا بالعين يبقى ببقائها كالامانات وان كان دينيا لم يبق بمجرد الذمة حتى ينضم
اليه مال او ذمة كفيل وان كان شرع عليه بطريق الصلة كنفقة المحارم بطل الا ان يوضح
به فيصير من الثلث وان كان حقا لم يبق له ما ينقصه الحاجة ومكتب عطف
على سائر آوى وهو النوع الثالث وهو من جهة العبد كالجمل وهو مفعول بضاد العلم وهو
انواع جمل كاشترى بالثمن وجمل صاحب الهوى بصفات الله تعالى وجمل الباغي وهو
من خرج عن طاعة الامام وجمل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة
فهذا لا يصح عذر الوضوح دليل ما جمل والجمل في موضع الاجتهاد الصحيح كمن فاته
الغصن في المغرب قبل قضاها ظانها جوارها وجمل الشفع بيع دار بجنب دار
وجمل الامة المنكوبة اذا اعتقت بالاعتقاد وبالخير وجمل الكبر الباقية بالبيع الى
وجمل الوكيل بالوكالة او بالقرض وجمل الماذون بالاذن او بالهجر يجعل عذرا والسنة
وهو حق تعزى الانسان فتبعه على السرف والتبذير وانه لا يوجب خلافة الاهلية
ولا يمنع شيئا من احكام الشرع ويمنع ماله عنه في اول ما يبلغ الى خمس وعشرين سنة عند النكاح
او الى ان يونس شرده عند صاحبه وانه لا يوجب الحجر اصلا عند الامام وكذا عندهما فما

لا يبطل الهزل كالنكاح والطلاق والعناق ويوجب في غير ذلك ثم عندهما هذا الجمل
انواع قد يكون بسبب نفسه مطلقا وذلك يثبت عند محمد بن يوسف السبغ اذا حدث بعد اللوغ
او بلغ كذلك لانه سبب الحجر فلا ينفق الى القضا كالجنون والصبا وعند ابي يوسف لا بد من
حكم القاضي لان جرم بالنظر وطلب النظر للقاضي حتى لو باع قبل الحجر القضا جاز عند ابي
يوسف وعند محمد لا يجوز وقد يكون بان يمنع المديون عن بيع ماله لقضا الدين فان القاضي
يبيع عليه امواله العروضة والتمار وذلك نفع جمل لانه قد عرف الغير عليه وقد يكون للخوف
على المديون بان يلحق امواله ببيع الشئ باقل من ثمن الشئ او باقرار فيجوز عليه ان لا يبيع بقرضه
الامرع هؤلاء الغرأ والرجل غير سيفه والسكر وهو ان كان مباحا من مباح كشراب
الدواء وشرب الكرم والنظر وشرب ما يتخذ من الخطة او الشعير او الذرة او العسل
عند ابي حنيفة رضي الله عنه فهو كالانعام فيمنع صحة الطلاق والعناق وسائر التفرقات وان كان
من مخطور وهو السكر من كل وجه وشرب محرم طائفة الخطأ ويكره احكام الشرع
ويصح عبارته بالطلاق والعناق والبيع والشراء والاقرار بالبر لا الاقرار بالحدود والمخالفة
والردة ويبقى من العواض المكتسبة ايضا الهزل وهو ان مراد بالشئ عالم بوضع له ومالا
عليه اللفظ استعارة وهذا معنى قول ابي مغيرة الهزل مالا يبرأ به معنى وانه ينافي اجتهاد
الحكم والرضا به ولا ينافي الرضا بالبشارة ولغياها ولا ينافي الاهلية وجوب الاحكام
ولا يكون عذرا في وضع الخطأ بحال ولكنه لما كان انشراح اعدام الرضى بالحكم لا في اعدام
الرضى بالبشارة وجب النظر في الاحكام فكل حكم يتعلق بالعبرة دون الرضى بالحكم يثبت
وكل حكم يتعلق بالرضا لا يثبت والسرف وهو الخروج المديد وادناه ثلثة ايام ولياها
ويثبت احكامه بنفسه في جرح بالسنة وان لم يتم السرف لانه بعد تحقيق الرخصة فيؤثر في
فقد الامتياز وفي تأخير الصوم والخطا وهو عذر صالح سقوط حق الاتفا اذا حصل من
اجتهاده والاكثره ويتحقق بعلت نظر وقوع ما عذر به ان خاف وهو يلحق بعدم الرضا

بسم الله الرحمن الرحيم وثبتته

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وبعد فإن الفقير
الى رحمة الله الغني باسم الحق يقول قد قرأ على الجليل العلي الفخري عثمان بن غلبك
المجلبي الحنفى مختصا بالنار للشيخ الامام طاهر بن الحسن بن عمر بن حبيب المجلي
أصليت عليه ما يجعل الفاظه وهو قوله اصول الشريعة الاصول جمع اصل والاصل ما
يبقى عليه غيره والمراد ههنا الأدلة الشرعية لا ابتداء الاحكام عليها والشريعة بمعنى
المشروع والمراد به الاحكام المشروعة والمراد من الحكم المحكوم به وهو ما نسبة
بالخطاب كالرجوب والحرمة وغيرها كانه قال أدلة الاحكام المشروعة الكتاب قد تم
لانه اصل من كل وجه والسنة اخرا عن الكتاب لتوقف حجتها عليه والاجماع الامة
اخرا عنها لتوقف حجتها عليهما والعيان اخره لانه فرع بالنسبة الى الأدلة المقدمة
لان حكمه مستفاد منها من كل حادثة بعد ما ثبت حجته بالكتاب والسنة بخلاف الاجماع
فانه لا يتوقف في كل حادثة على ما تقدمه انا الكتاب الذي سبق ذكره فالقرآن وهو معروف
عند كل احد فكان تعريفه لفظيا لانه بهذا اشتهر الا انه يقال على الصفة القديمة وعلى
ما يورد فني المصحف واستدلال الاصولي بالثلاثة فلذلك قال للنقول متواتر الجفص
ما يستدل به بعد زمان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو اى القرآن فظلم اى الفاظ منقولة
بعضها على بعض ومعنى مستفاد من ذلك التنظيم ذكره لدفع وهم من فوهوا به عندنا
اسم للمعنى فقط القول ابي حنيفة راجح يجوز القراءة في الصلوة بالفارسية مع القدرة على
العربية وهذا مرجوع عنه وقد علم الوجه المطول وافاسمها اى التنظيم والمعنى
اربعة وهذا باعتبار ما يتعلق به الاحكام والافاسمها اكثر من ذلك لانه يحى
عميق بطله علم التوحيد والفصص والامثال والحكم وغير ذلك واختار واحد التقسيم
للمتفرقة الاعتبار من اول وضع الواضع الى آخره من السامع لانه اداء المعنى بالنظر

للمرجعي على قانون الوضع يستدل وضع الواضع ثم دلالة اى كونه بحيث يفهم منه
المعنى ثم استعماله ثم فهم المعنى فاللفظ بتلك الاعتياد الاربعة تقبيل مرتبة
للاشارة فانه مثنى مستعمل فاسماها وجوه التنظيم صيغة ولفظة اى هورة ومادة
وجوه البیان اى اظهار المراد بحسب دلالة الواضحة والحقيقة حكمه الا بتلا باحد الوجوه
وجوه الاستعمال وجوه الوقوف اى اطلاق السامع المراد التكلم ومعنى الكلام والجمع
منه انما لا يتفرق الاول اى القسم الاول من الافاسم الاربعة وجوه اى طرق التنظيم
فيل لا يتناسب المقام اذ لا معنى لطريق التنظيم ولعل الوجه بمعنى الجهة التى هى بمعنى الاعتبار
فكانه قاله باعتبار التنظيم وهو اى القسم الاول للقاص وهو اى لفظ وضع المعنى
اى واحد اختار عن الماهل فانه لا معنى له وعن المشرك فانه وضع لاكثر من معنى واللفظ
بالمعنى المولود لا ما يقابل العاقل المتناول فصح الخاص الحقيقي كونه ولا اعتبارا كان
ورجل على ما ينافى معلوم خرج به الجمل لان معناه غير معلوم للسامع على الافراد
اى من حيث هو واحد مع قطع النظر عن ان يكون له افراد اولاً واختاره عن العام كما
لما به فانه موضوع بمعنى واحد شامل لافراد ولا يخفى ان تركه وهو اى بالاختصار
جنسا كان القاص كاشا فان معناه واحد معلوم وهذا كالحديث ان الناطق انواعا
كجمل فانه معناه واحد معلوم وهو انسان ذكر جاوز حد الصف او عين كثر فانه معناه
واحد معلوم وهو ذات مستخففة وحكمة اى حكم الخاص وهو الاثر الثابت به تناول
الخصوص وهو مدلول الخاص قطعاً اى تناولاً فاطفاً ارادة غير عنه وهذا ما شاع الرأى
خلافاً لما راجح سمي قد ومنه بهم مدود اتفاق اهل العرف حيث لا يعنون احتمالاً
لا عن دليل اصلاً فلا يفرق من جدار لا شق فيه ويعدون الخاش منه مجنوناً بلا احتمال
بيان اى بيان التفسير لنقد زعمهم من قال الخاص يجمل البيان لا فى بيانه اما اثبت
الثابت اواز الة الزائل وكلاهما كاسد ومنه اى الخاص الامر وهو قول القائل

لم يرد فيه غرضه اقل مراد به الطلب ويخص اي مدلول الامر بصيغة فلا يعرف بدونها
 لانه اي مخصصة بما هو مخصص بها ولا يكون الفعل موجبا لان الوجوب بالامر
 والامر يختص بصيغة وموجبه اي الذي يوجب الامر المطلق هو الوجوب اي لزوم الاتيان
 بالامور بقوله تعالى وما كان المؤمن ولا المؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم
 الخيرة من امرهم وقوله تعالى فيحذر الذين يخالفون عن امره اي امر النبي عن ان يصيبهم فتنه
 او يصيبهم عذاب اليم سواء كان الامر بعد الخطر اي المنع فخر قوله تعالى فاذا استأذنوا
 للحرم فاقبلوا المشركين او قبله لان المقصود للوجوب وهو الصيغة قائمة للحالين
 ومجاها للاباحة بعد الخطر فكل دليل غير الصيغة ولا يقتضي اي لا يوجب الامر المطلق التكرار
 اي تكرار الامور وهو ان يفعله ثم يعود اليه وهكذا ولا يحتل اي لا يكون التكرار
 محتملا من محتملات الامر يحل عليه بالقرينة سواء تعلقت الامر بشرط خوفه تعالى وانتم
 جنبا فاطهروا او اختص بوصف خوفه تعالى الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منها
 لانه مدلول صيغة الامر طلب حقيقة الفعل والمرة والتكرار بالنسبة الى الحقيقة اشارة
 والخروج عن عمدة الامور بالمرّة حصول الحقيقة لانها من مدلول الصيغة وما تكرر
 من العبادات فيكرر اسبابها وقال بعض المشايخ بتكرار الامور فانفق الفريقان
 على التكرار والسند الى الامر بالسند اجماعهم هو الاستدلال اذ لم يقتض التكرار
 ولا يجتمع فيقع اي يقع الامر فيما للمؤمر به اقل اقل جنس فلا يوجب جنس الامور وهو
 الفرد الحقيق ويحتمل كله اي الجنس باعتبار معنى الفردية لا باعتبار معنى العدد وفاد
 من حيث هو جنس واحد وان كان له افراد وعلى الصحيح احتراز عن قول زفر جرح انه محتمل
 العدد ويظهر ثمة الخلاف فمن قال لزوجه طلقت نفك فان لها ان تطلق نفسها او حدة
 وان نوح الزوج الثلث فطلقت نفسها فثلث وقص وان نوح الزوج اثنين فطلعت
 نفسها اثنين لم يقع شئ عندنا وقال زفر جرح يقع شتان لنا ان العدد ليس بوجوب فلا

يصح نيته الا ان يكون للمرأة امة لانه ذلك جنس طلاقا وحكمه اي حكم الامر
 يعني الثابت به وهو الايمان بالامور به نوعان بالسقطة الاولى اداء وهو
 اقامة الواجب اي اخرجته الى الوجود على حسب واللام العهد اي الذي وجب
 بالامر ابتداء وقضا وهو تسليم مثله اي مثل الواجب به اي بالامر فيه اشارة
 الى ان المراد منه افعال الجوارح لا ملة الذمة وهو نفس الواجب لان ذلك
 بالسبب ويتبادلان اي الاداء والقضاء فيقال هذا لكان ذلك مجازا فيحتاج
 الى قرينة كما يقال ادنى ما عليه من الدين فقوله من الدين قرينة يفهم منها القضاء
 لان اداء حقيقة الدين محال والجامع ما في كل منهما من التسليم ويؤيدان اي الا
 والقضاء بهنية الاداء وبالعكس الا انه يحتاج الى القرينة كما يقال فويت ان ادنى
 ظهر الامس وان اقضى ظهر اليوم في الصحيح احتراز عن قول في الاسلام انه
 يستعمل الاداء قضا من غير قرينة ويجبان اي الاداء والقضاء بسبب واحد وهو
 الامر الذي وجب به الاداء عند الجمهور قال العراقيون من حيث يحتاج الى القضاء
 بنقص مقصود غير الامر الذي وجب به الاداء ففي الصقم وجب القضاء بقوله تعالى
 فعدة من ايام اخر وفي الصلوة وجب بقوله على الله عليه وسلم من شئ صلوة فليصلها
 اذ اذكرها مستقيم عليه وسلم اذ قد احدثكم عن الصلوة او غفل عنها فليصلها
 اذ اذكرها ولتصممه وان المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الا بالسقاط
 من له الحق او بتسليم المستحق ولم يوجد واحد منهما فبقى مضمونا عليه وسقط
 فضل الوقت للجنز وهذه النصوص لطيفة تفريق الذمة عما يجب بالامر وتعريف
 ان الواجب لم يسقط وفي عبادة في الاسلام ما يشير الى ان الاختلاف في المذاهب
 المتعينة من الصلوة والصوم والاعتكاف اذا كانت عز وقتها لكن قال ابو اليسر
 لو نزل وصوما او صلوة في يوم معين ولم يف بوجوب القضاء بالاجماع بين الفريقين

سواء كان عدم إيفائها بالقبول أو التفتوت وعلى هذا الخلاف في إسناده وجوب
 القضا بما إذا فاتت بوجوب السبب الأقل في الكل وعند هؤلاء ينقص الصوم والصلاة
 والقبول أو التفتوت في المنزوتات وأنواع الأداة ثلثة كامل وهو ما يؤيد به كلام
 أي مع توفيقه من الواجبات والسند والأداة كأداء الصلاة في الجماعة من المكتوبات
 وأثره في رمضان وإنما ذكر الأداة وفتر بالمؤدى لأن فعل الفعل لا وجود له في الوجود
 وقاصر وهو الناقص من صفة الله فتمت الصلاة المنفردة وشبهه بالقضا كفعل
 اللاحق وهو الذي صفاته بعض الصلوات بعد أدراك بعضها بعد فراغ الإمام من الصلوة
 ففعله باعتبار الوقت أداء وباعتبار أنه يتأكد ما التزم أداءه مع الإمام
 قضا فهو أداء شبيه بالقضا وفي حقوق العباد ردة عين المغضوب على الوجه الذي
 وقع عليه الغضب أداء كامل ورد بعد الغضب بعد جنابة جفأ ما عند الغائب
 إذا قاصر وسلم عبدا إلى امرأة كان تزوجها عليه ولم يكن في ملكه وقتا تزوج ثم
 أنشأه وسلم إليها أداء من حيث أنه العبد الذي تزوجها عليه وقضا من حيث
 أن تبدل الملك بوجوب تبدل العين وأنواع القضا ثلثة أيضا وقضا كالاداء
 قضا بمثل معقول كالصلوة والصوم والصوم وقضا بمثل غير معقول أي بقصر
 العقل عن أدراك المماثلة فيه لأن العقل ينفي كالفدية للصوم عند العجز المستدام
 عنه كمله حق الشئ الفاني فإنه لا مماثلة تدر كمين الصوم والفدية فالصوم وصف
 والفدية عين وقضا بمعنى الاداء كتكبير بينة القنن من أدرك الإمام في العيد ركعتا
 في الركوع مرة حيث أنه فات عن موضعه وهو القيام كان قضا ومن حيث أن الفرق بين
 القيام والقاعد انتطاب النقص لا يخل كان الركوع شبيه القيام فالأشيان بالتكبير
 فيه قضا بمعنى الاداء وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا لما لا يروى
 وفي حقوق العباد ضمان المغضوب المثل بمثل قضا كامل وضمانه بالقيمة عند انقطاع

المثل قضا قام بقبول العود وضمان النفس والأطراف بالمال في الخطأ قضا
 بمثل غير معقول وتسلم فدية عبد كحل المرأة تزوجها على عبد بغير عينة قضا لأنه
 خلاف المستحب بمعنى الاداء من حيث أن ^{بغير عينة} الرصف لا يعرف إلا بالقيمة فصارت
 أصلا والحسن لازم للمؤمور به لأن الأمر حكيم على الإطلاق فلا يأمر بشئ إلا حسنة
 والعقل أنه يدرك بها حسن بعض الأشياء وقبحها فحسن المأمور به أما المعنى حاصل
 فبغيره وهو بالنظر بالحكمة نوعان أحدهما حسن المعنى وهو كماله بالبر بغيره ^{طهونه وضعه} الضيق
 حسن المعنى وهو شكر النعم وهذا حاصل ذات الضيق وهو لا يقبل السقوط
 أصلا لا بعذر الإكراه ولا بغيره والصلوة فإنها حسنة للتعظيم والتعظيم حاصل في ذاتها
 الآخرها تقبل السقوط في بعض الأحوال والآخر أي النوع الآخر ملحق بهذا القسم
 الذي حسن المعنى فبغيره مشابه للحسن المعنى في غيره كالزكاة فإنها تقبل المال حسنة
 لرفع حاجة الفقير فهذا صارت مشابهة للذي حسن المعنى في غيره إلا أن حاجة الفقير
 كانت بخلق الله تعالى لا صنع للعبد فيها صارت كالأول فالحق بالقيم الأول
 وحكم النوعين واحد وهو أنه لا يسقط إلا بالاداء أو باعتراض ما يسقط ولو كان
 أن يكون الحسن المعنى في غيره أي في غير المأمور به وهذا اعطف على قوله أما المعنى فبغيره وهو
 أي ذلك الغير الذي حسن المأمور به لاجله نوعان أحدهما لا يؤدي ذلك الغير بالمأمور به
 كالوضوء فإنه حسن للتكبر من الصلوة به والصلوة لا تشادى به وإنما تشادى بآثارها
 المعلومة والنوع الآخر ما يؤدي الغير الذي حسن المأمور به لاجله كالجها وحسن الاداء
 كلمة الله تعالى وذلك يتأدى به وحكمها واحد أيضا وهو بقاء الوجوب ببقاء الغير وسقوطه
 بسقوطه ونزك المص النوع للجامع وهو حسن المعنى في شرط وهو القدرة وإتمامه
 جاسعا لأن ما حسن المعنى في غيره أو غيره بأنواعها يصير كل حسن المعنى في شرط وهو القدرة
 فلا يمان حسن المعنى في غيره بشرط وهو كونه مقدورا والوضوء حسن المعنى في غيره حسن

فوان سبب الرخصة ويقابل الصحيح ما عليه أكثر ما يخفى بخارها ان المراد بالماضي
 لأن رخصته متعلقة بخوف زيادة المرض وصحح هذا في المفيد والمزيد والنوع الثالث
 ان يكون الوقف معيارا لا لاسباب الوجوه كقضا رمضان اما أنه معيارا فظاهر واما أنه
 ليس بسبب فلا سبب للقضا هو سبب الاداء وهو شهره الشهر على ما علم فلم يكن زمن
 القضا سببا ويشترط فيه أي في هذا النوع الذي الوقف فيه معيارا لاسباب التبعين أي نيته
 لأن هذا الصوم ليس بوظيفة الوقف ولا هو متعين فيه فصار له من اعم فاذا ذهبت العبادة
 في وقفه لم يوجد فلا بدل لذلك من التعيين والتعيين انما يجعل نيته ويشترط ان يكون
 من البت لا يتعقل الاماكن من اول النهار ليحتمل الوقف وهو القضا ولا يحتمل هذا النوع
 الفوات لأن وقته العوي خلاف النوعين الاولين لأن وقته محدودة بتحد يفوت الاداء
 بفواته والنوع الرابع ان يكون الوقف معيارا لاسباب الوجوه كقضا رمضان اما أنه معيارا فظاهر واما أنه
 المعيار من جهة أنه لا يصح منه عام واحد الآية واحدة فكان كالنهار للصوم وشبه
 الظرف من حيث ان اركانه لا يستغرق جميع الوقف فكان كوقفة الصلوة ومن حكمه تعيين
 أي لزوم ادائه الى الحج في شهره من اول سنه الامكان وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يجوز
 التغير عن العام الاول واذا فعل يكون اداء باتفاق فيظهر من غمرة الخلاف في الاثم فعند أبي
 يوسف باثم اذا أخر عن اول سنه الامكان فاذا فعل ارتفع الاثم وعند محمد لا باثم الا اذا لم يرد
 ردة عمره ويتأدى الحج بطلوا نيته بان يقول اللهم اني اريد الحج وان كان له الوقف قابلا للنقل
 لدلالة الحال وهي ان الظاهر من حال المسلم ان لا يحتمل الشاق للنقل والفرض آق عليه ولا يفي
 النقل يقع عنه لأن الصحيح مقدم على دلالة الحال فصل الكفا في مخاطبون بالامر بالايان
 أي بيتنا واهلهم الامر بالايان قال الله تعالى يا ايها الناس اذكروا الله اكرموا الله اجمعوا الى
 قوله تعالى فامروا بالعدل ورسوله بيتا على العهد لما اخذ باجماع الفقهاء كذا قال وليس مراد
 علمنا شرهم الله تعالى وانما مرادهم ما خرجت لا يخاطبون باداء ما يحتمل التسقوط من العبادة

كالصلوة والصوم والزكاة والحج لان الكفا ليسوا باهل التوبة لانهم لا اداء
 العبادة الا اداءها سبب لاستحقاق التوبة وهم كسوا باهل التوبة لان ثوابهم
 الجنة واذا لم يكونوا اهلا للاداء لا يخاطبون بالاداء لان الخطاب بالعمل بالعمل فاما
 لا يحتمل التسقوط كالايان فانهم مخاطبون به على ما تقدم وهذا الصحيح هو كذا
 ما وراه الزهري وعند العراقيين مخاطبون بجميع او امر الله تعالى وبواهبه من حيث الاعتماد
 والاداء في حق الموأخذة في الآخرة فيعاقبون على ترك ذلك لقوله تعالى ما لكم في حق
 قالوا لم نترك من المصلين فخيروا فانهم استحقوا ذلك بترك الصلوة ولم يرد عليهم
 واجيب بان الصلوة تذكر ويراد اعتقاد حقيقة لا فعلها قال الله تعالى فان تابوا وقا موا
 الصلوة وانوا الزكاة فخلوا سبلهم حيث يخفى سبيله اذا امن قبل فعل الصلوة واذا كان
 محتملا لا يجزى به في موضع القطع ومنه أي من الخاص النهي وهو قول القائل لغيره لا تفعل
 وانما كان من الخاص لا تقدم وينقسم النهي في اقتضائه صفة الغيب كالامر ان كان نقا
 الامر في اقتضائه صفة الحسن القوم مودبه القسم الاول من النهي عنه ما يقع لغيره في عينه
 وصفا كاللفظ وضع لفعل في عين ذاته وهو كقول النعم وشركا جميع الخ على الشرع
 فيجوز لامر العقل ونصب وصفا وشرعا على التمييز لان فيه الشيء يكون باعتبار
 امور وحكم هذا النوع ان النهي عنه غير مشروع اصلا والقسم الثاني ما يقع
 لغيره في غيره أي غير النهي عنه وصفا قانا بالنهي عنه لا يقبل الانكسار كصوم يوم النحر
 ذاته اما ان الله تعالى فلم يفيج باعتبار وصفا بل باعتبار وصفه وهو الاخر في
 عن ضيافة الرب في هذا اليوم وحكمه ان النهي عنه بعد النهي مشروع باصله غير
 مشروع بوصفه ففج النذر به واذا فعله خرج عن العهدة ومجاورة أي مصاحبا
 مفارنا في الجملة كالبيع وقته النداء فيجوز الانتقال بالبيع عن الشيء وهو مجاور
 لبيع قابل للانكسار عنه كما اذا باع فعالة السبي في الطريق فلا يكره والنهي

عن الافعال الحسية وهي التي تعرف بالحواس ولا يتوقف وجودها على الشرع كالقتل
والزنا وشرب الخمر من القسم الاول وهو القبيح لغيبه وضعا والنهي عن الامور
الشرعية وهي التي يتوقف تحققها على الشرع كالصلاة والصوم والبيع والاباحة
من القسم الثاني والقبيح لغيبه وضعا لان النهي تصرف في الخطاب بالمنع عن الفعل
فلا بد ان يكون الفعل مستقورا للخطاب وهذا اقصور موقوف على الشرع فيكون
مشروعا باصله غير مشروع بوصفه في العبادات فيبقى التزامها بوجوب المعاملة لا يتبدل
الملك عند انتقال القبض وقد اختلف العلماء في الامر والنهي في حق الضد فقال
بعضهم الامر بالنهي عن ضده من جهة اللفظ فيكون لفظ الامر موجبا للنهي
عن ضده وقال بعضهم من جهة الدلالة على انه لا يجوز له في وقت وجوبه وبالعكس
اي قالوا النهي عن الشيء يكون امرا بضده وهذا اذا كان له ضد واحد عند قوم
ومطلقا عند آخرين واختار انه اي النهي الثابت بالامر يقتضي اي يثبت ضرورة
كمية ضده اي ضد المأمور به والمراد الضد الذي يفوت المأمور به بالاشتغال به
لان هذا النهي لما لم يكون بالنقض وانما هو بالضرورة فيثبت بقدر ما يدفع به
الضرورة والضرورة تندفع بالادنى وهو فعل الضد مكرها ويقتضي النهي
ان يكون ضد النهي كسنة ولجبة اي مؤكدة قريبة من الوجوب لما قلنا في الامر
وصيحتها انتهى القسم الاول من القسم الاول ثم عطف على بقوله والعام اي و
القسم الثاني العام وهو ما اي لفظ تناول افراد اخرج الخاص متفقة عليه ود
اختار عن المشترك فانه يتناول افرادا وكذا ما يختلف للحدود وقوله على سبيل المثال
اي لا على سبيل البدل واختار فيه عن اسم الجنس نحو رجل فانه يتناول افرادا متفقة
لكن على سبيل البدل وحكمه اي الامر الثابت به ايجاب الحكم اي ثبت الحكم المتفاد
مما ذكره فيما يتناول اي في مدلوله قطعا تميزا وصفة معدة محذوف اي تناول

قاطعا ارادة البعض وهذا مذهب اكثر الاصحاب لقوله تعالى اقتلوا المشركين ولا
تاكلوا اموالهم بذكر اسم الله عليه فالحكم هو الوجه المستفاد من اقتلوا المدلول العام
وهو للمشركين حكما له ولفظ ان حكمه يتناول مدلوله قطعا كالحاص وان للثبت
لحكم الشرعي في هذا جملة الكلام الا ان للعام دلالة لا فيه ثم اشار الى بعض من
هذا القول بقوله جاز نسخ الخاص به اي بالعام ومثل لهذا مما في الصحيحين
من حديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم امر العربيين بشرب ابواللابل
وهذا خاص وبما في مسند ركن الحكم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
استنزهوا البول وهذا عام فلما اشار الى الخاص في حكمه تناول المدلول وكان
هذا محتملا يقتضي التقدم على الخاص المبيح جعلنا نسخا وهذا حكم العام قبل التخصيص
فاما بعده فيكون ملتبسا في الصحيحين ويكون العام عاما بالصيغة واللفظ كرجال فانه
وضع الجمع وهو يتناول افرادا متفقة للحدود بالمعنى واحدة كقوم ورهط فانه يتناول
افرادا بمعناه دون صيغة وحصلت اللفظ العموم في الجمع صيغة او معنى مطلقا
والفرد موقفا باللام والاضافة واسماء الشوط والاشتغال والكره في
سياق التنويع ما ينبغي كاشتراط الاشتغال والنهي انما كان او فعلا واللام المفرد
للعرف باللام الاشتغال والمصدر للضاف والالفاظ المؤكدة نحو كل واجمع وغيرها
وانكره الموضوع فلا يثبت وهذه اقسام اللفظ واما العرفي فكقوم تحريم الامتياز
لوجوه الاستمتاع واما العرفي فكقوم الحكم نكاحا بعد سوال عام او مقرونا به عليه
كدليل للخطاب عند من يقول بعمومه والمشتراك وهو القسم الثالث وهو ما الى لفظ
تناول افرادا مختلفة بل حدود كالتفرقة فانه يتناول الجفص والطرير بالبدل لقوله
مختلفة للحدود واختار عن العام وقوله بالبدل تفير لثنا قول عند البعض
واختار عن النسخ فانه يتناول افرادا مختلفة الحقيقة على سبيل الشمول من حيث

انها مشتركة في بعض الشبهة وهو الشك في الخارج وحكمه اي حكم المشترك
الناقل فيه الى صبغة وسياقه ليرتجى بعض وجوهه الى طريقتين معناه للعمل به اي
لاجل العمل بالمشترك كما نامل لفظ الفاء فوجد اصل التركيب والآلة للجمع يقال
قراءة الشبهة اي جمعته وعلى انتقال يقال قرء التجم اذ النقل والاسباب جتمالى للدم
والانتقال للجمع فترتجى هو ولا عموم له اي ان المشترك عندنا فلا يستعمله اكثر من
معنى واحد وفاقا لما صحته الرافعي عن الامام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال في
العقود الصحيحة ان الشافعي لم يجعل المشترك على جميع معانيه انتهى لان المتبادر
الى الفهم ارادة احدها وهو وجوب الحكم بان شرط استعمال لغة كونه في احدها
فيلزم احتياط العلم بفعل المراد قلنا لا يتوصل اليه الا بشرع ما علم انه لم يشع
وهو حرام والتوقف الى ظهور المراد الاجمالي واجب والمأول وهو ما يرتجى من
المشترك بعض وجوهه بغالب الرأى والاصح انه كل لفظ يرتجى بعض احتمالاته بدليل
فيه شبهة لانك اذا تأملت ما وضع اللفظ وحرفته الى وجه معين فقد اوتيت
اليه لى رجعة فيكون المأول من المجهول والمشكل فلا يتعين ان يكون
من المشترك ويجوز ان يكون الترتجى بخبر واحد فلا يلزم ان يكون بغالب الرأى
وليجب ان لا يؤكل للمصطلح عند صاحب اصل الاصل ليس الا هذا واصطلاح
غيره لا يرد عليه والمراد بغالب الرأى الظن وحكمه العمل به اي وجوب العمل به
لان دليل ظني على احق الفلظ لان تعينه بدليل ظني الثاني اي القيم التي
من الاقسام الاربعة في وجوه البيان اي ظهور الدلالة بذلك التنظيم الذي تقدم
تقديمه وهو القيم التي اربعة اي اربعة اقسام هي الظاهر وهو اي كلام
ظاهري ووضح المراد المعنى الواضح منه بصبغة اي بنفس صبغة من غير نظر الى امر آخر
كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا فان المعنى الواضح وهو الاحلال والتحريم

ظاهري منه للعالم باللسان وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه واختلاف فيه هل هو
على سبيل الظن او القطع قلنا ابو منصور وعامة من بالاول لاحتمال المجاز وقال ابو
زيد والعراقيون بالثاني لعدم اعتبار احتمال الابتداء من دليل حجة معني ان ثبت الحدود
والكفارات الظواهر والنقص وهو ما اراد المراد به وضوحا على الظاهر بمقتضى الحكم
وهو سوق الكلام له فان السوق له اجل من غيره كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا
فانه ظاهره التحليل والتحريم فنقص الفصل بين البيع والربوا لانه سبق الكلام لاجل
الفصل فانهم ادعوا التسوية بينهما لقوله تعالى انما البيع مثل الربوا على طريق المتابعة
بجعل الربوا بغيرها بمنزلة المحل فرد الله تعالى تسويتهم بقوله عز وجل واحل الله البيع وحرم
الربوا فاذا دللوا وضوحا بمقتضى الحكم لا بنفس الصيغة وحكمه وجوب العمل بما انتهى
على احتمال تأويل وهو حمل الكلام على خلاف ظاهره مجازي اي من قبيل المجاز ولا يخفى
فيه بل يكون لعمالة مجازا وتحقيصا وغير ذلك وفيه إشارة الى ان هذا الاحتمال لا يخرج
النقص عن كونه قطعيا كما ان احتمال الحقيقة المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية فبين
انه مثل على قواي زيد ومن تابعه في الظاهر والفسر وهو ما اراد وضوحا على الفهم
من غير احتمال تأويل وبجمل الاذنياد بيان التغيب بقطع لا شبهة فيه في الجملة وبيان
التفريضة العام كقوله تعالى فسجد للملائكة كلهم اجمعون فانه نفس سوق الكلام لبيان وجود
الملائكة ولكنه يحتمل تخصيص بارادة البعض فانقطع ذلك بقوله كلهم وهو احتمال
التأويل والمحل على التفريق فانقطع بقوله اجمعون وحكمه وجوب العمل به على احتمال الشك
خفيفه وان كان قد استدبابه بوفاء صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام والحكم
وهو ما احكم المراد به عن احتمال الشك والتبديل من قوله تعالى فسجد للملائكة كلهم اجمعون
الحكم معني منع فعلاه بعد وانقطع احتمال الشك فيكون المعنى في انكالات
الدلالة على وجود الصانع وصنعاته فانها لا تحتمل الشك عقلا وسيتم هذا محكما

لغيره وقد يكون الانقطاع الوحي بوفات النجم عدم ويستحق حكما غيرا وحكم الوجوب
اي وجوب العمل فاللام يدل على اللصاف اليه من غير احتمال للتعاقل ولا للنسخ ولا للتبديل
ويظهر التفاوت بين هذه الاربعة عند التعارض لانه تفاوت بين ايجاب الحكم
قطعا بصير الظاهر من وكما عند معارضة النص والظاهر والنص عند معارضة النص
والنفس عند معارضة الحكم وقد مثل لذلك في الشرح بقوله تعالى واحمل لكم ما وراه
ذلكم فانه ظاهر في الاطلاق مع قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من السنة من ثلث
ورباع فانه نص في بيان العدد وقوله تعالى والوالدين يرضعن اولادهن حولي كلهن
نص في بيان المدة مع قوله تعالى وحده وفضاله ثلثون شهرا فانه ظاهر في بيان قوله
الاستحاضة تتوضا لكل صلاة فانه نص قوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لوقت
كل صلاة فانه منفر وبقوله تعالى اقموا الصلوة فانه مفتوح مع قوله تعالى ان الصلوة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا فانه محكم في التكرار وله في الاقسام الاربعة اربعة تقابله
التقابلة جعل النسخ بازاء النسخ حتى يقابل الظاهر وعمره بقوله وهو الحق ما اى كلاما
خفى المراد بعارضه في سبب عارضه ان صيغة الكلام ظاهرة بالنظر الى موضوعها القوي
لكي خفي بالنسبة الى المحل بسبب عارضه في ذلك وعلا لانه كونه خفيا اى انه يحتاج الى
الطلب اى قليل تأمل وحكمه اى حكم الخفي الظاهر الفكر فيه لظهوره وخفاؤه زيادته ونقصانه
يعني تفكره في الخفي ليعبر بسبب خفاؤه هل هو خفاء لاجل زيادته المعنى فيه لاجل نقصانه
المعنى فيه كآية السرقة فانها ظاهرة في ايجاب قطع كل سارق لم يعرف بهم اخر خفية
في حق الصلوة وهو الذي يعلم اليها بين اى يشقها ويقطعها وياخذ ما فيها سرقة و
في حق التبش وهو الذي ينشئ الغيب ويسكب الحوف اكفانهم بعارضه في صيغة
الاية وهو اختصاصها بهم اخر يعرفان به وتقابير الاسماء يدل على تقابير المسماة في المثال
في هذا الاختصاص مع اصل السرقة فاذ هو في الظاهر لزيادة معنى السرقة وهو

متعلق بخفية

الارواح في حقها

انه يسبق في غير البقطان فعلى الحد اليه وفي التبش انصور المعنى لانه انما يسارق من غناه
بهم عليه القبر فلم يعد الحد اليه ومنه كمال يقابل النص من اكمل اذا دخل في اشكاله وهو قوله
في خفاء المراد وانما كان كذلك لاحتياج الطلب الى احتياج الشكل الى الطلب وهو تحصيل
المعنى والتأمل وهو التكلف والاجتهاد في الفكر بعد ذلك ليمتد المراد وحكمه اى حكم الشكل
اعتقاد حقيقة المراد اى المراد منه الى ان يتبين بالطلب والتأمل كقوله تعالى فانوا امرتكم اني
شئت طلبت معاني اني فضبطت بانها تستعمل بحجة اى كقوله تعالى اني نكت هذا اى من
ايه نكت هذا ويخفى كيف يخاف يكون في كلام ثم ينظر هل يوجب الاطلاق في جميع المواضع
فقط لما اقول اول ابل الاطلاق للاوصاف في المواضع اى كيف يتم سواء كانت قاعدة
او مضطبعة او غير جانب بعد ان يكون المأني واحدا فاذا يساق الاية سيما هذه حرثا اى
مواضع حرثكم لما يلقى في ارجاء من السطف الله حتى بمنزلة البذر للتبش فيكون الا تيان
في موضع الذي يتعلق به هذا الغرض وهو القبل ويحمل يقابل المفتر من اجملت الى حب
اذا ضمنت بعض الخبعض وهو ما اى كلاما اشتبه مرادة اى المراد منه لئلا يحرم المعاني
فيه من غير رجحان لاحدهما فاحتاج الى الاستفسار من المحمل حيث لم يردك من نفس العباد
ثم انه قد يحتاج بعد ذلك الى الطلب لئلا يخل من لعل فانه في اللغة الدعاء وذلك وحكمه
التوقف فيه الى ان يتبين مرادة اى المراد منه من المحمل اى من بيان المحمل كالصلوة فانها
في اللغة الدعاء وذلك غير مراد وقد بينا النسخ من الله عليهم ومتشابه يقابل الحكم
وهو ما اكلام لم يرجح في الدنيا بيان مرادة اى المراد منه لشدته خفاؤه كآيات الصفا
مثل قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وحكم التوقف فيه مع اعتقاد حقيقة المراد اى
اعتقاد ان مراد الله تعالى بذلك هو وما يعلم تأويله الا الله والقسم الثالث مما اصل الاسماء
في وجوه اى طرق استعمال ذلك التنظيم بيان الحكم بالنظم وهو اى القسم اربعة اقسام
الحقيقة ومعناها الثابتة من حق النسخ اذا ثبت او المشتبه من حقيقة الشيء اذا ثبت

وهي الاصطلاح اسم لما اى لفظ اريد به ما اى معنى وضع له ذلك اللفظ والمجاز مفعول
من الجواز وهو الاصطلاح اسم لما اى اللفظ اريد به غير ما وضع له لعلاقة بينهما
كسمية الشجاع لمداهن حكمها اى الحقيقة والمجاز استحالة اجتماعهما مرادين
بلفظ واحد وقت واحد بان يكون كل منهما متعلق بالحكم لا تنقل الادب ويريد الحيوان
المفترس والرجل الشجاع لان ارادة الحقيقة ان لم تنافها ارادة المجاز لم يتحقق الغرض
وهو الشرط وان نافها امتنع اجتماعهما فاذا اوصى لواليه لا يتناول مولى المولى واذا
كان له معتق واحد يستحق النصف ويكون النصف النصف الورثة المولى المولى ومضى
امكن العمل بالحقيقة سقط الجواز لان المتعارف خلاف فلا يلزم الاصل كما قلنا في المولى
فان كانت الحقيقة متعذرة وهي ما لا يصيب الا بمسقة تحول القول الى المجاز كما
اذ احلف لا ياكل من هذه الخلة ولا نية تحولت اليه الى ما يخرج بلا صفة كالحماة
والطلع والراح والسم الرب والنمل النيد والحل المتخذ منه وكذا اذا كانت
مجهورة وهي ما يمكن الوصول اليها الا ان الناس مجرورها اى تركوها كما اذ احلف
لا يبيع قدس في دار فلان ان حقيقة وضع قدس حافيا وان لم يدخل وهذا مجرور
عنها والمجرور عنها كما استعذر فانصرفت اليه الى الدخول وهو المجاز المتعارف فبحث
ان دخلها حافيا او متعللا وكبا وشيا والمجرور عنها كما لمجرور عا كما خفوت
مجهورة بقوله تعالى ولا تتنازعوا في اكلها او كل بها انصرف النوكيل بها الى الجوز بنعم ولا ولو كان
لفظ حقيقة مستحالة ومجازا متعارفا فالعمل بالحقيقة معذرة وبالمجاز عند الحاجة اذا
حلف لا ياكل حنطة فاليه عنده على غير ما وعندها على ما يتخذ منها وترك الحقيقة
بدلالة العادة كما اذ احلف لا ياكل نسا الحقيقة بلا حجة ونسا وهو متروك عادة
يقع مجبته على ما يكسبه في التنازع بين بللغة العادة وتركها ايضا بدلالة محال
الكلام اى يدل محل الكلام على ان الحقيقة تركت فلم يكن مرادة كقوله عليه السلام ان لا عمل

بالنار دل وجود الاعمال بغير نية على انه صرف عن وجودها المحكم بها ومعنى ان ترك
الحقيقة بدلالة معنى اى حال يرجع الى الحكم كلفه بين الفور وهي كمن ارادت امراته
ان تخرج من الغضب ونحوه والله ما تخرجين او ان خرجت فانت طالق فكذلك ساءة
ثم خرجت لم يثبت فالحقيقة عدم الخروج ابدان ترك هذا وحمل على الخروج المعين
وهو ما منعها منه بدلالة حال الكلام وهو ارادة النسخ الخاص لا ابدان وترك
بدلالة سباق النظم وهو فريضة لفظية التحقت بالكلام مثل قوله طالق امرأتى
ان كنت رجلا اخرج هذا الكلام عن التوكيد الى التوبيخ وترك بدلالة اللفظ في
نفس من اشتقاق او اطلاق كمن حلف لا ياكل لحمه لا يقع على لحم السمكة لان اللحم
ينبئ عن الشدة بدلالة النجاس الحرام والحرج والمحمية وهي بالدم ولاد منه السمكة
ولذا يعيش في الماء ويجعل بلاذ كوة والمطلق ينصرف الى الكاملة للحقيقة فدلالة
الاشتقاق والاطلاق صرفت اليه عن السمكة والضحك لغة الظاهر والمخلص
وهو اصطلاحا ما اى لفظ ظهر منه مرادة اى المراد منه ظهورا لبيتا بكثرة الاستعمال
فقوله بيتا اى تأملا احتوز به عن الظاهر فان الظهور فيه ليس بشيء لبقاء الاعمال
وبكثرة الاستعمال يخرج النص والمفتر لان ظهورها بالبيان والقرابين لا بكثرة
الاستعمال كقوله انت حرة وانت طالق وحكمه اى حكم الصريح بثبوت محبة اى ما يوجب
اللفظ الصريح من الحرية في المثال الاول والطلاق في الثاني حال كونه مستغنيا عن الغرض
اى النية فيقع العتق والطلاق فوى اوله بنوى والكنية وهو اى لفظ لم يظهر المراد به
الا بغير نية كمن يفعل فان هذا الرها لا يتميز زيدان عمر والا بغير نية فظهر الى ذلك
كسبغة الذكر وحكمها اى الحكم الكناية عدم العمل بها يدون نية لانه لا يثبت الحكم
الشرعي بها الا بنية المتكلم كما في كناية الطلاق حال الرضى او ما يقوم مقامها اى
مقام النية مثل مذكرة الطلاق فيما يصلح جوابا او رد اخو خلية والاصلة الكلام

هو المبرج لان الكلام لا يفهم والافادة والبرج هو التام في هذا المعنى والكتابة
تصور عن البيان لا شبهة المراد فيتوقف في افادة المقصود على قرينة ويظهر هذا التفسير
الحاصل بين الصريح والكتابة فيما يدرى بالشيء حيث جاز انباتها بالصريح دون
الكتابة حتى ان من قال لاخر جامع فلان لا يجب حد القذف لانه لم يصحح يجب
لا اقال فثبت بها الرابع اي القسم الرابع من اصل الاقسام في معرفة اي ادراك وجوه
اي طرف الوقوف اي الاطلاع على احكام النظم المراد منه حاصلة معرفة طريق وقوف
التابع على مراد الكلام في الاحكام الثابتة بنظم الكلام ومعناه قبل المعرفة صفة المعارف
والنظم للكتاب وتقييم الكتاب باعتبار صفة غيره لا يستقيم اجيب بجعلها مبدءا
بمعنى المفعول قلت بعكس عليه قول الاستدلال فانه صفة للمستدل لا لا يعرف من الافام
مع بنوه في الكلام فكان الاولى ترك هذه العبارة التعبير بما يستدل به عبارة الفخ وهو
اي القسم الرابع اربعة اي اربعة افام المستقر انهم الاول الاستدلال بعبارة النص للاستدلال انتقال
الذهن من المؤخر الى الاثر كاستدلال الذهب من ادراك النار الى الدخان واورده ايضا
ان الاستدلال صفة المستدل والتقييم للكتاب واجيب بانها لم يقد بدونه عدمه لولا
يخفى ما فيه والاولى تركه كيف ولم يستمر واعليه كما استغف عليه الثالث من هذا الربعة
وهو الاستدلال بعبارة النص العمل اي ان ثبت الحكم لان المراد عمل المجرد لانه هو المستدل
هذا هو المراد وظاهر التركيب يعطى ان المراد عمل الجوارح لان ما سبق الكلام له هو الثابت
بالعبادة بظاهر ما في شئ سبق الكلام له اي لذلك الشئ فالنظم له فعلى الاول هو ان ثبت
الحكم بشئ ظاهر لا يحتاج الى مزيد فمثل الحكم بالكتاب سر من الغنية للفقراء قوله
تعالى للفقراء المهاجرين الآية وعلى الثاني العمل بظاهر حكمه اي يحكم ظاهرا سبق الكلام لاجله
وعلى ما هو الاولى النظم الدال على تمام الموضوع له او جزئية اولانه المقصودة في الجملة
اي والاستدلال بعبارة النص لانه وهو العمل بما اي يحكم بشئ بنظمه اي بتركيبه من غير زيادة

والانقطاع وبه يخرج دلالة النص لانه ثابت بمعنى في النظم لانه موقوفه وكان حتى
النص ان يذكر وهذا ظاهر في ارادة عمل الجوارح فان حمل العمل على ان ثبت الحكم بصريح
تقديره ان ثبت الحكم بمعنى ثبت بالنظم لانه وفيه تكلف لا يخفى مثاله قوله تعالى وعلى المواريث
له ذقتهن وكسوتهن سبق الكلام لان ثبت النفقة والكسوة على الاب لانه المواريث له
فهذا عبارة النص وفيه إشارة الى ان النسب الى الاب لان الام للاختصاص
ولم يختص به الاب من حيث الملك فاختص بالنسب وهو غير موقوف له وعلى ما هو
الاولى فهو النظم الدال على الارام الذاتي الذي لم يسبق له اصلا ولم يحتمل اليه الحكم
وهي اي العبارة والاشارة سوانه ايجاب الحكم اي ان انبأته لان كل منها يبيد الحكم
بظاهره والاولى والعبارة الحق عند التعارض من التام وهو الاشارة لان الاول
منظوم موقوفه والثاني غير موقوف له مثال التعارض ما اورده الفقهاء في ثمانية
في كتبهم فحديث ما اريت من ناقضات عقل ودبر فيل ما نقصان دين من قال عزم
نقص الحديث شرط غيرهما لا تقوم ولا تقبل سبق الكلام لبيان نقصان دين من
وفيها إشارة لان كل واحد من خمسة عشر دوما مع قوله عليه السلام اقل الخيصر ثلثة
ايام واكثره عشرة ايام وهذا عبارة فيكون الحق وللإشارة عموم كالعبارة
لان كلا النظم والعموم باعتبار الصيغة والثابت بدلالة اي بدلالة النص هو ما في حكم
ثبت اي استفيد بمعناه اي بسبب معنى النظم لا بعيد النص ولغة مضرب على التمييز
من قوله بمعناه والمراد المعنى الذي يعرفه كل سامع يعرف اللغة من غير استنباط يخرج
بمعناه العبارة والاشارة لانها بنفس النظم وبقوله لغة المقنن والمخدوف لان
المقنن ثابت شرعا والمخدوف عقلا ولغة مثاله قوله تعالى ولا تقل لها اق والنهي
عن الشايف يعلم بعزيمة الضرب من غير اجتراد فخرمة الضرب حكم استفيد من
معنى الشايف الذي هو الاذن بكلمة التجزيع يقال على هذا الافام للكتاب

لا يحكم فالأولى أنه انظم الال على اللازم بوطئة من طائفة المفهوم لغته و
 الثابت بدلالة أي دلالة النص كالثابت بعبارة وشكارة من حيث أن كلاما
 منها بوجوب الحكم لا عند التعارض فإن الإشارة تقدم على الدلالة وإذا قدمت
 الإشارة فالعبارة أولى لأن فيها وجد النظم والمعنى اللغوي وفي الدلالة لم يوجد
 إلا المعنى فترجح الإشارة فالأمثال تعارضها ما قاله الشافعي رحمه الله تعالى
 الكفارة من القتل العمد لا تنها ما وجبت من الخطأ مع قيام العذر فلا تنجب في
 العمد كان أولى ولكن هذه الدلالة عارضة إشارة قوله تعالى ومن يقتل متعمدا فخرته
 جرت منه فانه يشير إلى عدم وجوب الكفارة في العمد لأن الجزاء اسم لكامل التام فلو
 أوجب الكفارة كان جرت من بعض الجزاء لا كله فترجح الإشارة قلت فيه نظر لا يخفى
 والثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص إلا لعموم له لأن العموم من أوصاف اللفظ
 ولا القطع في الدلالة والثابت باقتضائه لا بشرط تقدمه أي تقدم ذلك الحكم عليه
 أي على النص فالأمثال اعتق عبدك عني بالف فلا يصحح إلا بالبيع فالتبع مقتضى
 ما ثبت به وهو الملك الحكم المتضمن فثبت البيع مقدما على الاعتاق لانه بمنزلة الشرط
 لصحته قلت الآن هذا ليس من النصوص والحكم في اقتضاء النص فهو من الكتب
 فخر برواية وكسنة حديث رفع عن ابنه الخطأ قلت لفظ أن الله وضع عن أمته
 للخطأ والنسيان وما لا تكرر هو عليه وآله ابن ماجه وابن حبان وكلامه وقال صحيح
 على شرطه فيقد في الأول مملوكة وفي الثاني انهم ولا عموم للثابت بالافتضاء لعدم
 اللفظ قال شيخنا بيب هذا بشئ قلت هذه المحذوف لانه مقتضى وله إذا كان
 التحقيق الفرق بين المقتضى والمحذوف ولو قدر تعارض الثابت بالدلالة والثابت
 بالافتضاء قدم الثابت بالدلالة لانه ثابت بالمعنى اللغوي بلا ضرورة والمقتضى
 بالثابت ضرورة والنصيص على الشئ يلزم بدل على الذات دون الصفة سواء كان

.. اللغة

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

الفكرة ولكن لا يجعل ذلك حجة لجهلنا انه من الله تعالى أم مع الشيطان أم من النفس
 والحكم ما ثبت جبر هذا كلام وقع في اشتباك الحكم لا انه المقصود فانهم قالوا
 عندنا حكم الله صفة أزلية لا تتغير وكرون الفعل واجبا وفرضا وستة ونفلا وحسنا
 وحلا لا وحرا فالحكم الله تعالى ثبت بحكمه وهو إيجاده الفعل على هذا الوصف
 وانتم حكم الله عرف الفقهاء والمتكلمين بطريق المجاز اطلاقا لا لاهم الفعل على
 المفعول ثم الحكم الذي يتبعه كما مجازا وهو الوجوب وكذا اصناف الافعال
 لا تفعل الفعل لأن تفعل الفعل يحصل باختيار العبد وكسبه وإن كان خالفه الله تعالى
 والحكم ما ثبت جبرنا العبد أو بي الشئ والدليل وهو ما يتوصل بصحة النظر فيه
 في العلم هذا تصرف في عبارة الشيخ بما أفدها اذ لفظهم هو ما يمكن أن يتوصل
 بصحح النظر فيه في العلم والنظر عبارة عن ترتيب تصديقات علمية أو ظنية
 ليتوصل بها إلى تصديقات أخرى فترك قيد الامكان وجعل التوصل بالصحة وهي صفة
 النظر لا هو والنوصل عندهم بنفس النظر الموصوف بالصحة وابن حبان في ذلك والحجة
 وهي مأخوذة من حجج إذا غلبت سميت بذلك لأنها غلبت من قامت عليه والزمته
 حقا وهي مستعملة فيما كان قطعيا أو غير قطعي والبرهان فظها أي فظها أي
 الحجة لكنه يستعمل في القطع عند قوم وكذا البيضة والعرف ما شتهر بشهادته
 العقول وتلق طبعها بالقول هذا من تصرف هذا المصنف وعبارة الاصل ما تقرر
 في النفوس من جهة زهادت العقول وتلقيه الطباع السليمة بالقبول والعادة
 ما تقرر الناس عليه وعادوه مرة بعد أخرى وحسن الله ونعم الله تعالى
 على سيدنا ونبينا وحبينا محمد وآله وصحبه وسلم سيما كما يحب ربنا و
 يرحمي قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة في أول شهر
 المبارك في يوم بنجشنبه في ذرة الضحى سنة ثمان مائة سنة الكتاب
 الملك الوهاب واليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب

حصه

رسول



تیمور

Handwritten signature or mark in the bottom left corner of the left page.